الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية موجّهة لطلبة السنة الثانية ليسانس تخصص علم الاجتماع
في مقياس:

تاريخ الجزائر

إعداد الدكتور: إدريس لعبيدي

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية موجّهة لطلبة السنة الثانية ليسانس تخصص علم الاجتماع
في مقياس:

تاريخ الجزائر

إعداد الدكتور: إدريس لعبيدي

الموسم الجامعي: 2021-2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم علم الاجتماع	
اسم المقياس	تاريخ الجزائر المعاصر
مطبوعة موجهة إلى:	طلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع
السداسي	الثالث
-اسم الوحدة: -الرصيد: -المعامل:	وحدة التعليم الاستكشافية 2 1
البرنامج الرئيسي للمقياس	محتوى المادة: 1-أهمية دراسة تاريخ الجزائر المعاصر بالنسبة للعلوم الاجتماعية. 2- لمحة عامة عن الاحتلال الفرنسي للجزائر والمقاومة الشعبية 3-أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919 سياسيا-اقتصاديا-اجتماعيا 4- حركة الأمير خالد 5-دراسة الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية (1926-1939) • نجم شمال إفريقيا • حزب الشعب الجزائري • جمعية العلماء المسلمين الجزائريين • الحزب الشيوعي الجزائري • مشروع بلوم فيوليت • المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936

	6-الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1954) 7-اندلاع الثورة التحريرية 1954 8-مؤتمر الصومام 1956 9-تأسيس الحكومة المؤقتة 10-صعود هيئة الأركان العامة 11-اتفاقيات ايفيان واستقلال الجزائر 12-مؤتمر طرابلس 1962 وتأسيس الدولة الجزائرية.
أهداف التعليم:	-ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر. -الإلمام بالإطار العام لتاريخ الجزائر من دخول الاحتلال الفرنسي إلى 1954
المعارف المسبقة المطلوبة	-وصف مختصر للمعرفة المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم. -على الطالب أن يكون على دراية بإطار المقياس كونه تاريخا للوطن. -إعطاء الطالب تكوينا معرفيا حول أبرز التحوّلات التي طرأت على تاريخ الجزائر المعاصر لربط الحاضر بالماضي واستشراف المستقبل، ولتنمية روح الانتماء.
طريقة التقييم:	- مراقبة مستمرة، امتحان...إلخ. -امتحان كتابي.

فهرس الموضوعات:

الرقم	المحاضرات	الصفحات
01	البرنامج الرسمي	أ - ج
02	فهرس الموضوعات	د
03	مقدمة	2 - 1
04	المحاضرة 1:أهمية دراسة تاريخ الجزائر المعاصر بالنسبة للعلوم الاجتماعية	9-3
05	المحاضرة 2:لمحة عامة عن الاحتلال الفرنسي للجزائر والمقاومة الشعبية	35-10
06	المحاضرة3:أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918.	39-36
07	المحاضرة4:حركة الأمير خالد (1919-1925)	42-40
08	المحاضرة5: دراسة الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية (1926-1939)	62-43
09	المحاضرة 6: الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1954)	79-63
10	المحاضرة 7 اندلاع الثورة التحريرية 1954	83-80
11	المحاضرة 8: مؤتمر الصومام1956	89-84
12	المحاضرة 9:تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958	91-90
13	المحاضرة10هيئة الأركان العامة	94-92
14	المحاضرة 11 اتفاقيات ايفيان واستقلال الجزائر 100-101	96-95
15	المحاضرة12: مؤتمر طرابلس 1962 وتأسيس الدولة الجزائرية	98-97
16	قائمة المصادر والمراجع	105-99

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على سيدنا محمدا وعلى آله وصحبه أجمعين.

تعالج هذه المطبوعة واحدة محطات هامة ومفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر في مرحلته الممتدة من مطلع القرن العشرين، وظهور بوادر العمل السياسي ونشاط الجمعيات والنوادي الثقافية، وإلى غاية استرجاع الجزائر لسيادتها والشروع في بناء مؤسسات الدولة المستقلة على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي...ذات الصلة بالحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية وما تخللتها من أحداث عسكرية وسياسية، وما تلتها من مفاوضات واختيارات ساسية واقتصادية وثقافية واجتماعية لبناء الدولة الجزائرية منذ 1962.

هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس (ل.م.د) في تخصص علم الاجتماع، في شكلها المبسط والسهل بما يتماشى ومستوى الطالب، وفي حدود اهتماماته كونه مختص في علم الاجتماع، وهي عصارة سنوات عديدة ومتتالية من التدريس الجامعي بقسم علم الاجتماع ناهزت التسع سنوات في المقياس ذاته.

وقد قدمتُ المحاور الكبرى لهذه المطبوعة وعناصرها الجزئية بشكل يتماشى ومحتوى البرنامج الخاص بمستوى السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع ، على اعتبار أنه يندرج ضمن الوحدات الاستكشافية للمسار الدراسي لهم.

وقد تضمنت المحاضرات الرئيسية التالية في الفترة من 1919 وإلى 1962.مرتبة كمايلي:

- **1-أهمية دراسة تاريخ الجزائر المعاصر بالنسبة للعلوم الاجتماعية. 2- لمحة عامة عن الاحتلال الفرنسي للجزائر والمقاومة الشعبية 3-أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين إلى غاية 1919 سياسيا-اقتصاديا-اجتماعيا، 4- حركة الأمير خالد، 5- دراسة الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية (1926-1939) (نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الحزب الشيوعي الجزائري، مشروع بلوم فيوليت، المؤتمر الإسلامي)، 6-الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1954)، 7-اندلاع الثورة التحريرية 1954، 8-مؤتمر الصومام 1956، 9- تأسيس الحكومة المؤقتة ، 10-صعود هيئة الأركان العامة ، 11-اتفاقيات إيفيان واستقلال الجزائر، 12-مؤتمر طرابلس 1962 وتأسيس الدولة الجزائرية.**

كل محاضرة مفصلة في عناصر توضيحية ومكملة تسعى لتحقيق الأهداف المرسومة تعطي الطالب تكوينا معرفيا حول أبرز المحطات المفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر، ولتنمية روح الانتماء، من خلال وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم. وقد اعتمدت على مجموعة على المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية المختصة، ذكرتها مرتبة أبجديا في آخر المطبوعة.

وفي الأخير أتمنى أن أكون قد وفقت إلى حد ما في إعداد هذه المطبوعة وإثارة الحس والشعور الوطني والانتماء لدى الطالب، وتنمية معارفه التاريخية. وهو لاشك عمل يكمل أعمالا أخرى سابقة و يمهد لأعمال أخرى لاحقة بإذن الله. **والله ولي التوفيق.**

المحاضرة رقم 1: أهمية دراسة تاريخ الجزائر المعاصر بالنسبة للعلوم الاجتماعية.

مقدمة:

أصبحت دراسة التاريخ بشكل عام وتاريخ العلوم بشكل خاص، تحتل أهمية إستراتيجية قد تفوق في أهميتها الكثير من العلوم الأخرى ذات الطبيعة الإنسانية، وذلك في ظلّ انتشار ثقافة العولمة، ومحاولة سيطرة ثقافة القطب الواحد. لذلك فقد أصبح خطر الهيمنة الثقافية تحت شعار ما يسمى بالعولمة الثقافية الشغل الشاغل لكثير من المثقفين والأكاديميين، فضلا عن المؤسسات العلمية والجامعات لدى الكثير من الدول.

لقد تنبهت بعض الأمم التي تتمتع بإرث ثقافي وحضاري هامين إلى خطر هذا الغزو الثقافي والفكري، فبدأت تعمل على إعادة النظر في برامجها التعليمية، وذلك باتجاه ضرورة تعريف أجيالها، وبالأخص جيل الشباب بإرثها الثقافي ومدى ما ساهمت من خلال هذا الإرث في

بناء الحضارة الإنسانية. وهذا بالفعل ما نشهده مؤخرا في كثير من دول أوروبا الغربية وبعض الدول الآسيوية كالصين واليابان. ولا شك أنّ إرثنا الحضاري وتاريخنا الوطني الزاخرين يحتلان أهمية خاصة في هذا المجال.

وإذا كان التاريخ علماً في تحريه الحقيقة والعمل على تسليط الأضواء عليها وتقديمها، كما هي، فإن الباحث في هذا العلم، مطالب، إضافة إلى تمكنه من العلوم الموصلة، بإعطاء قيمة بالغة الأهمية للأصول التي هي صلته الوحيدة بالموضوع المزمع دراسته والتي هي جميع الآثار التي خلفتها عقول السلف أو أيديهم، وإذا ضاعت ضاع التاريخ معها وفقاً لنص القاعدة العامة[1].

إنّ الفترة المعاصرة من تاريخ الجزائر تفرض الجمع والتدوين والتصنيف والتفسير والنشر، لأنه صار من الواضح أن هناك مادة غزيرة من وثائق وشهادات وغيرها من المصادر الهامة لازالت دون دراسة ونشر على الرغم من الشعور بأهميتها ووجود المختصين والمهتمين بالدراسات التاريخية أشخاصا وهيئات، لأن ذلك العمل يعني الوعي بأهمية تاريخنا وإدراك الواقع المعاصر وبناء وعي فكري والنهوض بمستواه، والتعدي إلى بناء للحاضر وفقا لرؤية واضحة.فقد سبق وأن أتيحت فرصة للفرنسيين وأن وظفوا التاريخ كأداة قوية للسيطرة. كما تمّ توظيف العلوم الأخرى ككتب الرحلات والمذكرات والوثائق الكثيرة التي استولوا عليها أثناء دخولهم العاصمة وغيرها من المدن والمناطق، فتوفرت لديهم بذلك المادة الخبرية ذات القيمة العالية عن المجتمع الجزائري وفي فهم تركيبة وبنية هذا الشعب والتعرف على مواطن القوة والضعف فيه، ووظفت بالتالي ذلك في المناهج التي اتبعتها فرنسا في سياستها تجاه العديد من القضايا المجتمعية.

وقد انصبت اهتمامات الكتاب الفرنسيين في دراسة أحوال الجزائريين انطلاقا من عدّة ميادين، ففي ما يتصل بالميدان الاجتماعي فقد كان الجزائريون بالنسبة لأولئك الكتّاب يشكلون عالما غريبا ومختلفا تماما عن أوروبا في عاداته وتقاليده ودينه وتكوينه، وكان الدافع من ذلك الاهتمام هو تعلم اللغة العربية واللهجات الجزائرية، فالواقع فرض على الفرنسيين ضرورة التعرف على تفاصيل الحياة للشعب الجزائري بدقة والسيطرة عليه بعد إخضاعه بأقل جهد وأقل تكلفة وبسرعة.

وبناء على ذلك فليس من الغريب على السلطة الاستعمارية طمس معالم الشخصية الوطنية، فالكتابات الفرنسية درست المجتمع الجزائري على أساس اثني بربر، وعرب وأندلسيين وأتراك وكراغلة وميزابيين ويهود وزنوج..وتوصلوا إلى نتائج أهمها أن مجتمع الجزائر فسيفساء متناثرة اثنيا وثقافيا ودينيا...وهي كتابات غير موضوعية ومتحيزة.

وبالتالي لا ينبغي الاعتماد على كل ما كتبه الفرنسيون على أنه هو الأساس، بل ضرورة القيام بعملية غربلة بطريقة منهجية ومنطقية وتطهير التاريخ من الشوائب التي علقت به ذات النزعة الاستعمارية الاستيطانية[2].

في حقيقة الأمر يخضع تاريخنا إلى قيود مزدوجة، فقد تسلمنا فترة ما قبل الإسلام منه، في الصيغة التي ارتضتها له الإمبراطورية الرومانية، والتي كادت لم تحتفظ لنا من بعض

---

[1]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر،ج1**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص7

[2]-احميدة عميراوي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2 2004، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004، ص-ص7-14.

عظماء تلك الحقبة أمثال صيفاكس، والقديس دونا، وتاكفاريناس، إلا بأسمائهم نظرا للمعاناة التي لقيتها منهم، وبقي تاريخنا الحديث رهين الطرح الفرنسي، فبالإضافة إلى المخطوطات النفيسة التي أتلفت عن قصد إبان الغزو، فإنّ جل محفوظات الجزائر تم نقلها غداة الاستقلال إلى آكس آن بروفانس، وباريس، وفانسان، وغيرها من المتاحف الفرنسية في خرق سافر للقوانين الخاصة بالملكية الفكرية، وكما قيل يبقى الشعب الجزائري يعاني، من مرض "فقدان الذاكرة" مادامت هذه المحفوظات ذات الطابع القانوني والأدبي والسياسي والأمني محجوزة هناك وينظر إليها وكأنها غنائم حرب.

وكانت بالماضي رواية الأحداث عن طريق السماع مضمونة الجانب داخل مجتمعاتنا المتينة المهيكلة، لكنها اليوم معرضة للمسخ جراء تفكك الفضاءات الاجتماعية، ورحيل من صنعوا الحدث ومن عايشهم من أبناء جيلهم.

ويقدر بالنسبة لنا رحيل كل جزائري من الجيل القديم خسارة لا تعوض لأنه يأخذ معه قطعة نفيسة من ذاكرتنا الجماعية، وقد سمحت فترة الاعتقال لعدد من المعتقلين الشروع في صياغة مذكراتهم، أو على الأقل في جمع رسائل اعتقالهم، لكن هذه الشهادات المكتوبة قد تم حجزها أو إتلافها من طرف إدارة السجون، وقليل جدا منهم من حاول بعد الاستقلال جمع شتات الأفكار التي دونوها في السجون، إلا أنهم وجدوا أنفسهم في خضم مهام جديدة لا توفر لهم أدنى وقت للكتابة، أو انتابهم الحرج بعودتهم بالذاكرة إلى آلام وقلق وشكوك وآمال وأفراح، وربما أخذت تساورهم الشكوك في نجاح المهمة بإعطاء ذكرياتهم رونقها الأصلي، ومن جراء هذا الإخلال بواجب التدوين ضاعت على الأجيال الصاعدة وكل المعنيين بالقضايا التاريخية فرصة فذّة.[1] **والسؤال المطروح هو كيف كان موقف الفرنسيين من تاريخ الجزائر عند الاحتلال؟**

الجواب هو أن الفرنسيين قد أدركوا عند دخولهم الجزائر أهمية التاريخ، رغم جهلهم في أول الأمر بواقع الجزائر وتاريخها، ورغم انشغالهم بعمليات الحملة والاحتلال، فإنهم اتجهوا في البحث في ثلاث مجالات في الوقت نفسه ، فالمجال الأول يتعلق بنشر الآثار القديمة عن الجزائر ككتب الرحلات، ومراسلات دايات الجزائر مع حكام فرنسا، ومذكرات القناصل والجواسيس الفرنسيين، والوثائق العثمانية التي وجدوها في الجزائر.

وبخصوص المجال الثاني الذي يتعلق بإنشاء (اللجان العلمية)، فقد أنشأت وزارة الحربية سنة 1837 لجنة باسم (اكتشاف الجزائر العلمي) قامت بنشر دراسات هامة على الآثار والعلوم الطبيعية والفنون الجميلة والتاريخ وعلم السلالات، واللهجات وطبائع السكان والزوايا والحياة القبلية والمدن...

أما المجال الثالث (الجمعيات والصحف)، حيث كانت جريدة (المرشد الجزائري وهي أول جريدة فرنسية في الجزائر) تهتم بالتاريخ المحلي، وجريدة (الأخبار1839) تهتم بالأبحاث التاريخية، غير أن تأسيس (جمعية قسنطينة للآثار) سنة 1852 قد أدى إلى ظهور (الدوريات المتخصصة) في الدراسات التاريخية والأثرية، وفي مدينة الجزائر ظهرت سنة 1856 (الجمعية التاريخية الجزائرية) التي أصدرت (المجلة الإفريقية) التي أصبحت مرجعا هاما للباحثين في تاريخ الجزائر، وفي وهران ظهرت (جمعية وهران الأثرية)،

---

[1]-صالح بن القبي، **عهد لا عهد مثله، أو الرسالة التائهة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص-ص42-46..

وإلى جانب هذه الدوريات والمجلات ظهرت مكتبة ومتحف الجزائر[1] ، كلها اهتمامات في مجالات متنوعة لها دلالات على مدى اهتمام الإدارة الاستعمارية بالتاريخ كعنصر هام ومقوم أساسي في هوية الأمة الجزائرية تستطيع من خلاله القيام بعملية الإخضاع والسيطرة.

في الواقع لقد انطلق الفرنسيون في كتابة تاريخ الجزائر من عدّة معطيات أهمها كونهم تغلبوا على الجزائريين بالقوة، أي أنهم ارتدوا ثوب المنتصر سنة 1830، وكونهم شعبا متحضرا حكموا شعبا متخلفا، وكونهم مسيحيين قبضوا على زمام شعب مسلم، وهذه المعطيات متفرقة ومجتمعة هي التي قررت نوعا من (الحتمية التاريخية) عندهم وحددت منهجهم، ولعل تلك المعطيات هي التي ما زالت تتحكم في الكتابات الفرنسية عن الجزائر حتى اليوم.

ولاهتمام الفرنسيين بالتاريخ الجزائري، دوافع كثيرة أولا الرغبة في التعرف على شعب وقع في قبضة الحضارة الأوروبية، وهناك ثانيا دافع السيطرة والاحتلال الذي لا يتحقق إلا بجمع الآثار المكتوبة وغير المكتوبة وتمحيصها وتقييمها واستخلاص النتائج منها.

وهناك دافع ثالث هو الفضول العلمي برغبة العقل الأوروبي الولوج في ميادين المعرفة وآفاق الحياة، وأخيرا دافع الدين، فقد احتلت الجزائر بعد صراع شديد بينها وبين أوروبا المسيحية دام ثلاثة قرون (عهد القرصنة عند الأوروبيين)، ولذلك اهتموا بتاريخ الجزائر أولا لمعرفة أسرار العهد المشار إليه، وثانيا لتحطيم المعنويات، فاهتموا بالدراسات الإسلامية والطرق الصوفية ورجال الدين ذوي النفوذ الروحي.

ويمكن تقسيم فترات البحث في تاريخ الجزائر إلى عهدين كبيرين هما عهد المؤرخين العسكريين، وعهد المؤرخين المختصين (الجامعيين)، فالعهد الأول (1880-1830) كان في ظل الإدارة الفرنسية العسكرية (1871-1830، ماعدا من 1858-1860)، حيث اعتمدت في إدارة (الشؤون الأهلية) على ضباط أسندت إليهم (المكاتب العربية)، ومن هنا تولى العسكريون الذين كانوا على صلة مباشرة بالجزائريين كتابة تاريخ محكوميهم فكتبوا عن القبائل الجزائرية وعن العلاقات الاقتصادية بينها، وعن لهجات ونظم الجزائريين، وعن الخط العربي، وعن تاريخ شمال إفريقيا وعن التاريخ الروماني في إفريقيا.

أما العهد الثاني، وهو عهد المؤرخين الاختصاصيين (1954-1880)، فيبدأ بتأسيس (جامعة الجزائر) منذ 1909، حيث تكاتفت جهود أساتذة الجامعة مع جهود رؤساء الجمعيات التاريخية والأثرية وكتاب الدوريات، وأساتذة التاريخ في الثانويات، ونتج عنه اهتمام خاص بتاريخ الجزائر، وتعكس الدراسات التي ظهرت خلال هذا العهد مدى تبعية كتابة التاريخ للاستعمار، وتبرير هذا الأخير والتأريخ له وإنجاحه واستمراره، ولقد لقي هؤلاء الأساتذة، و تلك الأبحاث تسهيلات وتشجيعات مادية ومعنوية، ورغم بحث الفرنسيين عن المصادر الأهلية فإنهم كثيرا ما شككوا في قيمتها، ونادى بعضهم بعدم الاعتماد عليها والاعتماد على المصادر الأوروبية.

والمفارقة العجيبة هو أن هؤلاء المؤرخين قد أرجعوا شدة مقاومة الجزائريين للاحتلال الفرنسي لا إلى الروح الوطنية والنفور من الحكم الأجنبي وإنما لضيق الأفق والتعصب الديني، كما كان الهدف البعيد لهؤلاء المؤرخين هو تجريد الجزائريين من أبطالهم كما

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، القسم الأول، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص-ص 13-16.

حاولوا تجريدهم من إسلامهم الحق، وكانوا قد تناولوا كل الموضوعات ماعدا موضوع (الشعب الجزائري) الذي أطلقوا عليه (أهليون)أي مواطنين من الدرجة الثانية عليهم واجبات وليست لهم حقوق. **فما هو واجب المثقفين والإعلاميين والمؤرخين، وكل من له صلة بالقضية تجاه تاريخ ؟**

إن التغني بأبطال المقاومة الوطنية وبشهداء نوفمبر لا يكفي، ذلك أن تاريخنا والتاريخ عموما عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات، فأين نحن من أبطال العروبة والإسلام في هذه الديار الذين ظهروا منذ الفتح الإسلامي، ماذا نعرف عن عبد المؤمن بن علي موحد المغرب العربي، عن عبد الكريم المغيلي ناشر الإسلام في إفريقيا، عن معركة الجزائر 1541 التي انهزم فيها شارلكان؟ وغيرها من الأحداث الهامة والشخصيات البارزة؟

إنّ تاريخنا لا يبدأ من 1954، أو من 1830، إن رفع الشعارات والتغني بالأمجاد لا يكفيان، والحديث عن أهمية التاريخ في المناسبات ليس حلاً للقضية، ويعتقد أن التركيز أكثر على التاريخ في المناهج التربوية، وتوجيه الإعلام، ونشر التراث المكتوب كلها تخدم الهدف[1].

ففي أعظم دول العالم يتابع الطلبة دراسة اللغة والتاريخ الوطني في جميع قطاعات التعليم الجامعي كمادتين إجباريتين مهما كان تخصص الطالب[2]، ومن هذا المنطلق يبرز دور المؤرخ والمثقف الجزائري في كتابة تاريخ وطنه، لا كما يكتب عن أوطان أخرى ببرودة وجفاف، أو حتى من دون مبالاة كما فعل من كتب عن تاريخنا من الأجانب.

فعلى المؤرخ أن يرصد الأحداث ويتمثلها، وأن يسجل في وعيه وعلى بطاقاته خطوات التيار العام، ثم ينتحي ناحية بعيدة دارسا متأملا مقدما بعض الأحداث على أخرى محكما عقله وضميره، بعيدا عن المؤثرات الخارجية مهما كان نوعها، ثم يصدر حكمه الذي يعتقد أنه الحق مهما خالف ذلك الرأي العام أو ما اتفق عليه الناس أو ما كان يتوقعه هذا المسؤول أو ذاك. **فماهي الوسائل التي يمكن الاستعانة بها لكتابة التاريخ بكل موضوعية؟**

أهم وسيلة هي توفير المؤرخ الكفء، ويأتي بعد ذلك فتح مجال الاستفادة من الوثائق وأدوات النشر والتوزيع، وحرية التعبير هي أعظم وسيلة، وكيف نطمح إلى الوصول إلى الحقيقة إذا كان على المؤرخ أن يداري أفكاره وآراءه وأن يشوه الأحداث لكي يكون مقبولا، إن التخلص من العقد والحساسيات هو الكفيل بتجنيب التاريخ والكتابة فيه، وسد الذرائع أمام الأجانب والمتطفلين[3]، فالتاريخ الحق هو الذي تكتبه الأجيال اللاحقة وليس ذلك الذي يكتبه بعض المعاصرين المتأثرين بالعلاقات الشخصية والإيديولوجية والحزبية، ويعد الأرشيف أيضا المادة الأولية لدى الباحثين والمؤرخين لمعالجة وكتابة التاريخ، هذا الأخير الذي يستمد قيمته من قيمة حفظ واستعادة الأرشيف.

وفضلا على أن الأرشيف يساعد على صياغة الإشكالية الحقيقية لموضوعات البحث، فإننا نشير إلى أنّ الوثائق التاريخية لا تجيب بنفسها بقدر ما تحتاج إلى من يضع الأسئلة المناسبة ويصوغ الإشكاليات السليمة لكشف الحقائق أو تأكيدها، وبالتالي يتعذر وجود الموضوعية المطلقة في التاريخ، لأن فهم الوثيقة هو الذي يؤدي إلى إدخال الذاتية، وتزداد أهمية

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص-ص17- 30.

[2]-أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص241.

[3] - **المرجع نفسه**، ص239.

الأرشيف مع الوقت نظرا لزيادة عدد الباحثين الجامعيين، وإعداد البرامج الوثائقية، ولعل أبرز دليل على ذلك هو سعي الدول إلى إنشاء مراكز للأرشيف وخاصة البنايات الضخمة للأرشيف الوطني التي تضيف مصداقية لسيادة الدولة[1]، إن كل ما يمكن أن يساعد المؤرخ على الوصول إلى الحقيقة فهو مفيد، ويدخل في ذلك التسجيل والمخطوط والمذكرات.

على أن هناك عملية مزدوجة يجب أن تكون متكاملة، وهي أن يجمع المثقف من أفواه المناضلين المجربين تجاربهم، وأن يصوغوها صياغة نابضة بالحياة كأنها تجاربه الذاتية.فالعملية أولا وقبل كل شيء هي عملية اقتناع بالثورة وولاء لها[2]. **وماذا إذا عن أرشيف الجزائر الموجود خاصة في فرنسا ؟**

لا يختلف اثنان في أن من بين المصادر الأساسية لكتابة تاريخ الثورة: الأرشيف الفرنسي الخاص بالثورة والمعروف هناك في فرنسا بـ''أرشيف الجزائر'' الذي فتح أبوابه للباحثين والمهتمين والمعنيين ولمحبي الأرشيف في سنة 1992، أي بعد مرور ثلاثين سنة على استقلال الجزائر، وثلاثون سنة هي المدة القانونية التي تبقى خلالها الأرشيفات محفوظة قبل وضعها بين أيدي الباحثين، وإن كان منها ما يخضع لفترة ستين سنة.

يشتمل الأرشيف الفرنسي المتعلق بالثورة على خمسة آلاف علبة بملفات تغطي الفترة الواقعة ما بين 1945و1964، بل تتعداها إلى سنة 1967 لتشمل الأرشيف الخاص بالمرسى الكبير وأماكن بالصحراء الكبرى. وكل هذه الأرشيفات من انتاج الجيش الفرنسي بالجزائر على اختلاف مستوياته[3].

إنّ تاريخ الجزائر خلال فترة الاحتلال لازال يحتفظ براهنيته، ولم يستقل تماما كبنية مكتفية بذاتها تمكننا من التعرف عليه بالدراسة والتحليل والمعالجة، ووجه المفارقة في إشكالية الوثائق والأرشيف في كتابة تاريخ الجزائر تكمن في انطواء هذا الأرشيف (على تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فالمادة الأولية التي يروم الباحث اعتمادها في معالجة قضايا التاريخ تكاد تكون حصريا مادة فرنسية تصلح في الغالب لكتابة التاريخ الفرنسي زمن الاستعمار، بينما طريقة مقاربة موضوع التاريخ عند الباحث الجزائري تستدعي منه استبعاد حضور الظلّ الفرنسي من وثيقة الأرشيف، فتاريخيا فقدت الجزائر أطنانا من الأرشيف الحديث والمعاصر الخاص بالمرحلة الاستعمارية بلغت في بعض التقديرات 200000علبة خلال سنوات 1960و1962 نقلته السلطة الفرنسية قبل مغادرتها النهائية أرض الجزائر بحجة أنها هي التي أنتجته طوال وجودها في الجزائر، ويعبّر عن سيادتها على الجزائر وكامتداد للمتروبول الفرنسي، وكان لفقدان هذا الأرشيف دوره البالغ على ذاكرة الجزائر ووعيها التاريخي والاجتماعي.

صحيح أن الأرشيف كما يدعي الطرف الفرنسي، أنتجته الإدارة الفرنسية كتعبير عن سيطرتها وسيادتها على الجزائر، وعليه يمكنها الاحتجاج بإقليمية التشريع لكن بعد هزيمة فرنسا عام 1962 يتغير الموقف تماما ليصبح الأرشيف حقا لصاحب السيادة الجديدة، لأن

---

[1]- د.نور الدين ثنيو، **الأرشيف، الذاكرة وكتابة التاريخ**، مجلة الهجرة والرحلة، العدد الثاني، أفريل 2008، جامعة منتوري، قسنطينة، ص45.

[2] -أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، القسم الأول، **المرجع السابق**، ص49.

[3] - عبد الحميد زوزو، **مصادر تاريخ الثورة**، مجلة الثقافة العدد 110، 111، سبتمبر ، ديسمبر 1995، ص13.

الأرشيف نفسه يعبر عن السيادة، فالأرشيف في صلته بالسيادة وبكيان الدولة لازال يمثل مادة حرجة لا يمكن الاقتراب منه ومقاربته بحرية كما يقتضيها البحث العلمي، وحتى وإن استطاع الباحث الجزائري الانتقال إلى فرنسا حيث توجد المادة التاريخية فإنه يصادف مجموعة من المتاعب والعوائق التي تواجه الباحث الفرنسي نفسه، فعلاوة على مشكل الوقت والمال، فإن الوثائق لا تقدم إلا بعد فوات ستين عاما عن تاريخ صدورها، أما الأرشيف المتعلق بالأشخاص خاصة التقارير الطبية فيجب أن يمر عليها مائة وسبعون عاما قبل أن تصير قابلة للتداول، وتصبح بالتالي فاقدة لحيويتها في توكيد أو كشف الحقيقة، وتناثر الوثائق المتعلقة بالجزائر في العديد من بنايات الأرشيف[1]، ولمسألة استعادة الأرشيف وجهان، وجه قانوني، ووجه تاريخي، أما الوجه القانوني فيبقى لأهل القانون، أما الجانب التاريخي فحقا أن وثائقنا موزعة هنا وهناك والمفقود عن طريق النهب والضياع والتلف لا يحصى ولا يعد والفرنسيون لم يأخذوا ما يثير الحساسيات فقط بل أخذوا أيضا مخطوطات وتحفا وأسلحة وعدد من الجماجم والرؤوس المقطوعة من أجسام المقاومين، ,اخذوا خزينة الدولة الجزائرية، أليس من حق الجزائر المنتصرة بعد هزيمة أن تستعيد تراثها وحقوقها الثقافية كما استعادت سيادتها وحقوقها السياسية.[2]

[1]- نور الدين ثنيو، **المرجع السابق**، ص-ص 46 51.

[2]-أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، **المرجع السابق**، ص، ص 239، 240.

المحاضرة رقم 2: لمحة عامة عن الاحتلال الفرنسي للجزائر والمقاومة الشعبية.

مقدمة: لا شك في أنّ الغزو الفرنسي للجزائر واحتلالها سنة 1830 يدخل ضمن حلقات الصراع الصليبي بين المسيحية والإسلام وامتداد لها، حيث تم الاتفاق في "مؤتمر فيينا" سنة 1815، على جملة من الأمور منها القضاء على القرصنة الجزائرية، وكلف "اللورد اكسماوث" Lord Exmaouth) للقيام بحملة بحرية لضرب مدينة الجزائر قصد إضعاف نشاط القرصنة وهو خلاف ما كانت تريده الحكومة الفرنسية، لقطع الطريق أمام بريطانيا[1]، وتمهيدا منها لغزو الجزائر، إذ تمّ لها ذلك بعد أن توفرت الأسباب وتعينت الأهداف. وقد مثلت حملة الإنزال الفرنسية على الجزائر سنة 1830 ضربة مذهلة لإفريقيا الشمالية المسلمة، إذ كانت أوروبا الغازية المسيحية والمصنعة تستهدف الضعفاء ولم يستطع الأتراك الذين كانوا في الجزائر وتونس أن يصدّوا تلك الحملة، ولم تبدأ المقاومة المحلية في تنظيم نفسها وفي التوسع إلا بعد رحيل الأتراك[2].

أولا: لمحة عامة عن الاحتلال الفرنسي للجزائر.

1-مكانة الجزائر الدولية:

كانت الجزائر اقوي دول المغرب العربي والإسلامي بسبب كبر مساحتها وطول سواحلها وغناها الاقتصادي ووفرة تجارتها ورواجها مع الخارج وامتداد سواحلها إلى قلب القارة فيما وراء الصحراء الكبرى. وكانت علاقاتها مع الخارج واسعة وكلمتها أكثر تأثيرا في الحرب والسلم. واعترفت دول أوروربا لها بذلك وأخذت تدفع لها الضرائب والهدايا وأصبحت تهابها وتبرم معها معاهدات السلم والصداقة، وقد أورد "هنري فارو" ما تدفعه دول أوروبا للجزائر من الضرائب، فعلى سبيل المثال فالولايات المتحدة الأمريكية، هولندا البرتغال، نابولي، السويد، النرويج، الدانمارك، تدفع ضريبة كل عامين، والنرويج والدانمارك تدفع ضرائب أخرى في شكل أسلحة، وحبال وصواري، وذخيرة البارود، ورصاص وحديد تقدر قيمتها ب25أ.ف لكل دولة واسبانيا وفرنسا وانجلترا وهانوفر وسردينيا والطوسكان وراقوس والبندقية تدفع هدايا دورية للدايات والباشاوات وأعضاء الديوان عند ابرام المعاهدات أو تعيين القناصل لها بالجزائر. وقد اعتادت الدول الأوروبية دفع هذه الالتزامات والوفاء بها في الظروف التي تكون فيها ضعيفة وغير قادرة على

---

[1] -احميدة عميراوي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2 2004، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص8.

[2] -فرحات عباس، **تشريح حرب**، ترجمة أحمد منور، المسك 2010، ص9.

المواجهة. أما عندما تأنس في نفسها قوة فإنها تنكث العهود وتعمد إلى تنظيم الحملات العسكرية والغارات والهجومات منفردة أحيانا ومشتركة أحيانا أخرى في شكل أحلاف.
وكان امتلاك الجزائر لأسطول بحري مهم يشكل مصدر قوتها في العصر الحديث مكنها من القيام بدور موجه في الأحداث العالمية لحوض البحر المتوسط، وزيادة على القوة البحرية اشتهرت الجزائر بامكانيات اقتصادية متنوعة كانت أوروبا دوما بحاجة اليها وتستورد منها مثل الاصواف، الجلودن العسل، الشمع، الحبوب، الزيوت، وكل أنواع الفواكه والخضر.
ومسألة الديون الجزائرية على فرنسا في أواخر القرن 18 ومطلع القرن 19م، ذات الصلة بمشكلة عائلة بكري وبوشناق اليهودية، خير دليل على غنى الجزائر المادي وقوتها الاقتصادية.
وعلى الرغم من اتسام العلاقات الجزائرية –الأوروبية بطابع الحروب والكوارث بصفة عامة إلا أن ذلك لم يمنع من نموها وتطورها وتحسنها في بعض الأحيان. وأكثر الدول احتكاكا بالجزائر بلدان شمال أوروربا، انجلترا، فرنسا وهولندا والدويلات الايطالية واسبانيا والبرتغال والو.م.أ. [1]

2-العلاقات الجزائرية-الفرنسية:

بدأت العلاقات الجزائرية- الفرنسية طيبة، وكانت علاقات تجارية بحتة، فحكام مرسيليا عقدوا في بداية القرن14م معاهدة تجارة وملاحة مع ملك بجاية خالد بن زكريا كانوا يأتون إلى بجاية بمعادن وأقمشة وآلات حديدية ويأخذون منها خيولا واصوافا وزيوتا وشموعا وجلودا لاعادة بيعها بأثمان خيالية في ايطاليا واسبانيا. ولقد بادرت فرنسا إلى تطوير علاقاتها مع الجزائر حرصا منها على اكتساب ودّها وذلك بدءًا من سنة 1534 حيث عقدت بين مبعوث خير الدين وفرنسوا الأول المعاهدة الثلاثية أو معاهدة "شاتيلرو"[2] le traité de Châtellerault التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1536. وعينت فرنسا قنصلا لها بالجزائر سنة 1538. وكان أول قنصل أوروبي ممثلا لجميع الأوروربيين، وكان بدء العلاقات بمبادرة من فرنسا حيث أنشأت هذه الأخيرة مركزا تجاريا في القالة لتصدير الحبوب خاصة القمح، ولصيد المرجان وتصديره إلى فرنسا وذلك سنة 1561.
وكانت فرنسا تخطب ود الجزائر للتحالف معها، فملك فرنسا شارل التاسع أخبر ملك الجزائر أحمد أعراب بنوايا اسبانيا العدوانية سنة 1572، وقد توثقت العلاقات أكثر بين الدولتين واستقبلت فرنسا خير الدين في مرسيليا بحفاوة بالغة وأغدقت عليه الهدايا. وقد أخذت مساعدات الجزائر لفرنسا خمسة أنواع/ واحد قبل الثورة وأربعة بعدها: أ-مساعدات عسكرية بحرية قبل الثورة وبعدها، ب-مساعدات ديبلوماسية للثورة، ج-مساعدات اقتصادية للثورة، د-مساعدات مالية للثورة، ه- مساعدات استراتيجية للثورة.
"ففرنسوا الأول" استنجد سنة 1543 بالجزائر ضد شارلكان، وهنري الثامن (ملك انجلترا) وتمكن بفضل ضغط البحرية الجزائرية على أوروربا من انقاذ عرشه وحفظ شعبه. وفي سنة 1552 استنجد "هنري الثاني" ابن فرنسوا

---

[1]-يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص-ص63-67.
[2]- مدينة في وسط غرب فرنسا

الأول بالبايلرباي صالح رايس[1] ضد فيليب الثاني ابن شارلكان، واستنجد الملك هنري الرابع برئيس دولة الجزائر حيدر سنة 1591 ضد العصبة المقدسة[2]، وكذلك فعل الملك لويس الرابع عشر مع الداي شعبان في أواخر 1689 ضد كل من انجلترا وهولندا، لكنه لم يقدم اليه المساعدة[3].

3-الاستفزازات الفرنسية للجزائر:

كانت النوايا العدوانية لفرنسا تجاه الجزائر قديمة ومبكرة تعود على أواخر ق13م، حيث قام الملك Saint-Louis"سان لويس" بحملة صليبية على تونس سنة 1270 في إطار حملة على المغرب الاسلامي وبما فيه الجزائر، وهناك مشروع شارل الثامن (1498-1483) ابن لويس الحادي عشر سنة 1495، ومشروع لويس الثاني عشر (1515-1498)، ثم شارل التاسع الذي استغل فرصة كارثة معركة "ليبانت" Lépante 9أكتوبر 1571، وتعرضت الجزائر سنة 1604 لتهديد عسكري من طرف الملك هنري الرابع، وتوالت الخطط لتخريب الجزائر في عهد كل من الملك لويس الخامس عشر سنة 1763، وفي عهد لويس السادس عشر سنة 1782، وأخرى لغزو الجزائر سنة 1785. أما في عهد نابليون بونابرت فقد وضعت خطة لغزو الجزائر سنة 1802 من طرف القنصل سانت أندريJean Bon Saint-André ، وفي عهده مرة أخرى ظهرت خطة "بوتان"[4] Vincent-Ives Boutin الذي وجهت له تعليمات صارمة[5]، وأرسل سريا إلى الجزائر وأقام فيها شهرا كاملا من 24 ماي إلى 17 جوان سنة 1808 متخفيا[6].

4-حادثة المروحة:

لا يمكن أن تكون حادثة المروحة أكبر من جميع الاهانات بالمقارنة معها، ففي جانفي 1802 داهم جزائريون سفينة فرنسية كانت راسية على شاطئ جزائري أخذوا ما فيها من متاع ثم قتلوا بعض ما فيها وأخذوا لآخرين أسرى وعبيدا، وفي جوان من العام نفسه حاصرت سفينة جزائرية الميناء الفرنسي الصغير "سانت تروبي Sanit- Tropez بالقرب من الميناء الحربي الفرنسي "طولون".، وحادث القنصل الفرنسي العام الملقى به في السفينة قسرا كان سنة 1810. ومع ذلك اكتفى نابليون بالتنديد والوعيد، وعلى الرغم من أنه بعث بالرائد بوتان

---

[1]- يصف المؤرخ السويدي ريفيتيليوس الاستنجاد قائلا:" بينما كان صالح رايس في طريقه من العاصمة إلى بجاية في احدى محاولاته لطرد الاسبان منها(حيث طردهم فعلا سنة 1555) إذ بسفن مسرعة وراءه تلحق به وعلى رأسها رئيس قساوسة دير كابوا Capua حاملا رسالة فيها طلب نجدة ملك فرنسا الذي كان غارقا في حرب شعواء شنها عليه فيليب الثاني ملك اسبانيا. ينظر، **مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط1، 1985، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة،**، ص18.

[2]- تكونت العصبة المقدسة من مجموعة من الدول وهي البابا يوليوس الثاني، والبندقية وسويسرا، وفرديناندو الكاثوليكي زوج ملكة اسبانيا، وهنري الثامن ملك انجلترا، **ينظر المرجع نفسه،** ص19.

[3]- **المرجع نفسه،** ص-ص9-19.

[4]-برتبة رائد، رئيس فرقة الهندسة العسكرية، ينظر **المرجع نفسه،** ص31.

[5]-تضمنت التعليمات:" اياك أن تحكي قصصا عند العودة، وتطلق العنان لخيالك، بل عليك أن تسجل أدنى جزئية في حينها، وأن تقدم تقريرا كتابيا"، ويذكر أن بونابرت قال لبوتان، أريد تفاصيل دقيقة لا تشتمل على (لكن، إذا، لأن..)، ينظر **المرجع نفسه،** ص31.

[6] -وفر له القنصل "دبوا تانفيل" Debois-thanville كلّ التسهيلات والمساعدات.

ليعدّ خطته، واصل ارسال مبعوثيه منهم أخوه "جيروم" إلى الداي مصطفى والحاج علي طالبا تجديد المعاهدات لاستمرار علاقات السلم والصداقة[1].
لقد أوعزت فرنسا إلى قنصلها العام "ديفال" بأن يستفز الداي بطريقة ما حتى يقوم بتصرف تتخذه هي تعلّة لإعلان الحرب على الجزائر، وكان الأمر كذلك، ففي يوم عيد الفطر 1242ه/30 أفريل 1827 جاء ديفال مع غيره من القناصل الأجانب لتهنئة الداي حسين، وكان سؤوال الداي حول الرسائل التي لم تجب عليها حكومة الملك والمتعلقة بتسديد الديون عليها للجزائر، وكان جواب القنصل بأن طلبه تستحيل الاستجابة له، وكانت الضربة بالمروحة[2].
أعلنت فرنسا يوم 16 جوان 1827 الحرب على الجزائر في غياب الأسطول الجزائري الذي كان في طريقه إلى اليونان لمؤازرة الدولة العثمانية التي تكالبت ضدها العديد من الدول الأوربية، وكانت معركة "نافارين"Navarin البحرية التي شنتها الدول الثلاث فرنسا انجلترا وروسيا وتحطم فيها الأسطول العثماني وجزء كبير من الأسطول الجزائري يوم 20 أكتوبر 1827[3] وقد ظلّ اعلان الحرب من فرنسا على الجزائر في شكل حصار بحري لميناء الجزائر إلى غاية 8أوت 1829 أين قررت حكومة "بولينياك" Polignac الحرب الفعلية[4].
ولكن بعد أن أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر يوم 16 جوان 1827 اختلف المسؤولون الفرنسيون، من الملك شارل العاشر ورئيس حكومته ووزيري حربيته وخارجيته إلى كبار القادة العسكريين وكبار الموظفين على الطريقة وليس على الهدف المشترك.
فبينما كان يرى قادة البحرية الفرنسية عدم جدوى الغزو البحري متعظين في ذلك بالتجارب السابقة الفاشلة لجميع الغارات الفرنسية والأوروبية الأخرى المجابهة للجزائر من الواجهة البحرية، وطرحوا خطة المواجهة من الخلف، أي من سيدي فرج، واستشهدوا على ذلك بالكوارث التي تعرضت الأساطيل البحرية الكبرى أمثال "رويتر" Ruyter، الأميرال الهولندي الشهير وغيره. وكان آخرون متحمسون له منهم القنصل العام ديفال ووزير الحرب الماركيز "كليرمون طونير" Clermont-Tonnerre، وكان هذا الأخير متحمسا جدا للغزو لكي ينتصر للمسيحية ومجد الملك، معتمدا على تقرير بوتان بالارساء في سيدي فرج، وقد عمد في ذلك لتعزيز زجهة نظره إلى حجتين من السياسة الخارجية والداخلية، فالحجة الخارجية هي استبعاد الدولة العثمانية من الميدان على اعتبار أن الداي ليس من رعايا السلطان، أما الحجة الداخلية فهي الفائدة السياسية للملك عندما يجري الانتخابات البرلمانية ومفاتيح الجزائر في يده.
كان رأي الملك ووزير حربيته "طونير" يميل إلى الغزو العسكري المباشر ثم الاحتلال لكن رئيس مجلس الوزراء "فيليب فيلال" Ph.Villéle، رفض ومعه أغلبية الوزراء مشروع

---

[1]- المرجع **نفسه**، ص214.
[2]-**المرجع نفسه**، ص34
[3]- هل حان الوقت لاعادة النظر في اسطورة مشاركة الأسطول الجزائري في المعركة من عدمها، ينظر، خليفة حماش، **الجزائر والحرب اليونانية العثمانية 1236-1243هـ/ 1821-1827**، ط1 2020، دار الباحث، الجزائر.
[4] - مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، صن 39، 40.

الملك، واستقر الأمر في الأخير بالاكتفاء بالحصار مؤقتا لميناء عاصمة الجزائر منذ 16 أكتوبر1827.

4- قضية الديون:

تتمثل في نوعين من القروض التي قدمتها الجزائر التي قدمتها الجزائر لحكومة الثورة الفرنسية، الأول وهو القرض الحكومي Crédit Fournisseur لاستيراد القمح والذي اتفق كل من الفرنسيين واليهوديين يوسف بوخريص (بكري) ونفطالي بوشناق وكيلي الداي على أن مبلغه هو 7.942.992.54 للقمح وحده، وهو ما اعترفت به فرنسا بعد أخذ ورد، وفي مفاوضات طويلة وعسيرة.

والقرض الذي هو من النوع الثاني الذي منحه الداي حسين أيضا لحكومة الثورة الفرنسية (الديريكتوار)، وكان نقدا قدر ب 5 مليار فرنك ذهبي[1]، وبالتالي يكون المبلغ الاجمالي 12 مليون من الفرنكات الذهبية، ناهيك عن الخمسين مليونا التي استولى عليها الفرنسيون عند دخولهم مدينة الجزائر من خزينة الداي. وقد تباينت آراء المؤرخين الأجانب في تقدير قيمة الديون الفرنسية لدى الجزائر بصفة دقيقة.

5- الغزو الفرنسي العسكري للجزائر 1830:

لقد سبق الحصار والعدوان الفرنسي على الجزائر مناورات ومؤامرات ونوايا عدوانية تصب كلها في خانة تخريب الجزائر، ولأن قائمة تلك المؤامرات والمشاريع طويلة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

-مذكرة تريب الجزائر سنة 1763 وضعها النقيب "لوفور" Le Capitaine LeFort في عهد لويس الخامس عشر.

-مشروع الحملة ضد الجزائر وضعه القنصل الفرنسي العام "جون بون سانت أندري" سنة 1802 في عهد نابليون بونابرت، وقد ظلّ الفرنسيون يحلمون باحتلال الجزائر وتخريبها منذ لويس التاسع أو "سانت لويس"، وقاموا بعدة محاولات في مؤتمر اكس لاشابيل في نوفمبر 1818[2] لتجنيد أوروبا ضد تونس وليبيا وخاصة ضد الجزائريين (أي ضد الغارات البربروسية).

وجهت فرنسا قوة بحرية بقيادة الكابتن "كوليه" Collet حاملا إنذارا إلى الداي بوجوب تقديم اعتذار رسمي[3] عن هذه الاهانة من طرف الداي للقنصل ديفال، وتعويض عن كل الأضرار التي لحقت بفرنسا وممتلكاتها بالجزائر. وقدم كوليه مذكرة تتضمن هذه الشروط للداي

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص-ص196-201.

[2]- اقترح رئيس وزراء فرنسا "الدوق روتشيليو " على المؤتمر باسم فرنسا حلفا دفاعيا من جميع الدول وعرض عليه مشروعا جديدا لغزو بحري موحد يتكون من أساطيل كل من فرنسا، انجلترا، بروسيا، روسيا، النمسا، اسبانيا، البرتغال، نابولي، طوسكانيا، سردينيا، الامارات الايطالية، الامارات الألمانية، هانوفر، الدنمارك، السويد، هولندا وبلجيكا، ينظر، **المرجع نفسه**، ص217.

[3]- أن يوجه الداي وفدا رسميا برئاسة وزير البحرية والشؤون الخارجية إلى قائد الحملة البحرية على ظهر سفينته ليقوم باسم الداي بالاعتذار الر سمي للقنصل، وهذا خيار من بين الخيارات الثلاثة التي طرحت على كوليه. والذي اختاره بعد التشاور مع ديفال وأحد ضباط البحرية. ينظر، **مصطفى طلاس، فارس الجزائر، الأمير عبد القادر، ط2 1984، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق**، ص، ص96، 97.

بواسطة ممثل سردينيا، وكان على الداي أن يجيب خلال 24 ساعة، وقد رفض الداي الانذار.
بدأ كوليه الحصار في 16 جوان 1827، والذي سيستمر لمدة ثلاث سنوات، وكلف فرنسا الملايين رغم بروز للسطح خلاف بين دعاة الحصار مجلس الاميرالية (البحرية) الذي أيد فكرة القصف، ومؤيدي ارسال حملة برية (كوليه وديفال وكليرمونت طونير وزير الحربية) متعللين بفشل حملة قصف اللورد اكسماوث . وقد قدم طونير الاقتراح لمجلس الوزراء في 14 أكتوبر 1827 والذي رفضه[1]. وجرت محاولات أخرى للتفاهم مع الداي قام بها كل من "دولا فروناي" Di la Ferronay للحصول على اعتذار من الداي، ومحاولة أخرى قام بها قائد أسطول الحصار الجديد "دولا بروتينيير" في صيف 1829 لكنها كلها باءت بالفشل. وتوجه بولينياك إلى محمد علي والي مصر للقيام بحملة عسكرية على الجزائر بالوكالة مقترحا عليه اغراءات جمة، لكن المشروع فشل بسبب الاختلاف في مسائل عسكرية ومالية عديدة بين الطرفين.
كان موضوع الحملة الفرنسية على الجزائر منذ مدة في الأوساط البحرية والعسكرية محل دراسات ونقاش، ولم يكونوا جميعهم متفقين عليه. فدوبرمونت وزير الحربية كان يؤيد مشروع الاستيلاء على نقطة ارتكاز مثل وهران والسير منها نحو مدينة الجزائر، لكن "ديبوتي توار" (ضابط في البحرية)عارض هذا الرأي بحجة بعد المسافة (حوالي600 كلم) وصعوبة التضاريس، ومستلهما في الوقت نفسه العبرة من الاسبان. وبعد اخذ وردّ اتخذت الحكومة في 31 جانفي قرارها بالتدخل المنفرد وارسال الحملة. وفي 7 مارس أمر شارل العاشر بتعبئة الجيش والبحرية، واختير بورمونت[2] بقيادة الحملة، ودوبري (رغم ميوله الحرة) قائدا للأسطول، والقائد العام للحملة هو دوبرمونت، وهو ما أعطى طابعا عسكريا بحتا لعمل فرنسا في الجزائر.
قامت الحكومة الفرنسية بابلاغ الدول الأوروبية قرارها في إرسال الحملة بمذكرة مؤرخة في 4 مارس 1830 متحملة مسؤولية "قضية الجزائر" والقضاء على الاسترقاق والقرصنة والأتاوات، وضمان سلامة الملاحة في البحر المتوسط، وخدمة للمسيحية كلها.
عارضت انجلترا الحملة وكانت تلح على الحصول من فرنسا على تصريح رسمي بعدم الاقامة الدائمة في شمال افريقيا، ولم تلق فرنسا معارضة من الدول الأخرى، فقد أعطى القيصر الروسي موافقته بال تحف. واتخذ ملك بروسيا الموقف نفسه. واضطر مترنيخ النمسا تأييدها، وتعاونت حكومة ألبيمونت مع فرنسا طمعا في مناطق نفوذ في تونس أو طرابلس، وتعاونت نابولي أيضا مع فرنسا، وأيدت اسبانيا نوعا من الممانعة لكنها وافقت على السماح بتموين الأسطول الفرنسي من موانئها واقامة مشفى عسكري في جزر الباليار.

[1]- رفضه لأن الحكومة لم تكن تملك آنذاك وسائل التدخل، فقد كان قسم من أسطولها مرابط مع الأساطيل الانجليزية والروسية في المياه اليونانية، والقسم الآخر في المياه البرازيلية، وقسم آخر في اسبانيا، وثورة في مدغشقر، وموعد الانتخابات قد قرب. ينظر **المرجع نفسه**، ص103.
[2]- كان واضحا أنّ الغرض من اختيار دوبرمونت قائدا للحملة هو اكسابه مجدا يغسل به عار ماضيه ويحسن سمعته لدى الرأي العام، ينظر، **المرجع نفسه**، ص126.

أما حكومات شمال افريقيا، ماعدا طرابلس، فقد اتخذت موقفا مؤيدا لفرنسا، مخالفة بذلك اتجاه الرأي العام فيها، فتونس[1] وقفت موقفا ايجابيا لصالح فرنسا، وكان موقف سلطان المغرب شبيها بموقف باي تونس على عكس موقف الشعب المغربي. أما حاكم طرابلس "يوسف باشا القرمنلي" فقد أعلن تضامنه مع داي الجزائر.

أمّا في داخل فرنسا فقد أبدت المعارضة قلقها في المجلس، وكذلك الرأي العام، حيث كان الشعور العام السائد أنّ الحملة لا تهدف إلى الانتقام للشرف وللأضرار التي لحقت بفرنسا بل للقضاء على الحريات والأحرار[2].

6-انطلاق الحملة:

عنيت الحكومة الفرنسية بتزويد الحملة بكل ما يكفل لها المجاح، فقد كانت الحملة مجهزة بأفضل تجهيز، حيث كانت تحت قيادة "دوبري" 24 سفينة حربية، وعدد من سفن النقل حمولتها 70 ألف طن، وعدد كبيرمن زوارق الإنزال بالإضافة إلى أسطول الحصار[3].وتلقى دوبري تعليمات مفصلة عن مهمته وتركت له حرية واسعة في التصرف على أن يتفق مسبقا مع دوبرمونت. ونصت التعليمات المسلمة له على أنّ مكان الانزال هو سيدي فرج. ولكن إذا قُدّر بسبب الطقس والرياح والتيارات أنه من الأفضل النزول قرب رأس "ماتيفو" أو في خليج الجزائر نفسه فعليه أن يشاور دوبورمونت، وأن يعملا معا لصالح الحملة. كما تعرضت هذه التعليمات لحالة اخفاق الحملة. فإذا كان الطقس غير ملائم للانزال فينبغي إرجاع الجيش كله إلى فرنسا وتأجيل الجملة إلى سنة 1831 أو النتقال نحو وهران أو عنابة بقسم من الجيش وإعادة الباقي إلى طولون. وتلقى دوبورمونت تعليمات بضرورة التعرف مسبقا على قوة العدو وحالته المعنوية، وأن عليه أن يكسب جانبا من السكان، وأن يدعوهم إلى تجنب الاشتباك مع الفرنسيين وإلى المتاجرة مع الحملة وتزيدها بالمؤن. ووضع تحت تصرفه مبالغ من المال لشراء مؤيدين بين السكان، وأن يضع نصب عينيه ضرورة الاستيلاء على الجزائربأية وسيلة كانت، وأنه اذا ما عرض عليه الداي فتح باب المفاوضات قبل نزول الحملة إلى البر أن يقبل ذلك من حيث المبدأ. ولكن قبل ذلك كله لابد من تسليم حصون المدينة وبطاريات الساحل، وكل وسائل الدفاع المنصوبة خارج المدينة، وعلى الداي أن يستجيب لكل الشروط خلال ثلاث ساعات فقط. أما بعد نزول الحملة فعليه ألاّ يوقف العمل العسكري إلا إذا قبل الداي الشروط المملاة عليه والمتعلقة بالاعتذار لفرنسا وبامتيازاتها ونفوذها على الساحل بين عنابة وتونس ...إلخ. أما إذا تمكن دوبورمونت من احتلال مدينة الجزائر فعليه ألاّ يقبل سوى حماية الداي والسماح له بالسفر إلى فرنسا إن أراد ذلك، وعلى دوبورومنت حماية الرعايا الأجانب والقناصل والوكلاء التجاريين خاصة، وأن يتجنب كل محادثة مع القناصل الأجانب تمس مشاريع فرنسا المقبلة.

---

[1]- يُذكر أنّ باي تونس حسين باشا يكره الداي، ويأمل في القضاء عليه واحلال أخيه محله في الجزائر بمساعدة قنصل فرنسا، أو على الأقل توسيع رقعة تونس على حساب الجزائر، ينظر، **المرجع نفسه**، ص141

[2]- **المرجع نفسه**، ص-ص 126-143.

[3]- وضع تحت تصرفه 37 ألف جندي، وقد رافق الحملة 40 مترجما من رجال السلك القنصلي، ومن المماليك الذين نجوا من مذبحة القلعة، ومن اليهود الجزائريين، كما صاحبها رسامون كجودان وإيزابيي والكولونيل لانجلو، وعدد من الكتاب، وعدد من الضباط الأجانب كمراقبين أرسلتهم حكوماتهم، ينظر **المرجع نفسه**، ص147.

تجمع الأسطول الفرنسي في الميناء البحري الرئيسي طولون في غضون ماي 1830 وأقلع نحو الجزائر في 25 ماي تحت القيادة العامة للجنرال دوبرمونت، والقيادة البحرية للأميرال دوبري، وأرسى بسيدي فرج، طبقا لخطة الرائد بوتان بالضبط من دون تغيير، يوم 14 جوان 1830. وقابلته المقاومة الجزائرية تحت قيادة الآغا ابراهيم صهر الداي حسين ووقعت معارك رهيبة خاصة عند سيدي فرج ثم الأسطى والي سطاوالي ثم لدى برج الكدية. وكان دخول الجيش المعتدي العاصمة يوم 4جويلية مساءً والاستيلاء عليها بعد مجازر ووفداء واستشهاد. وكان ما أسموه باستسلام الداي حسين وتوقيع اتفاقية تسليم الجزائر العاصمة يوم 5جويلية 1830 على الرابعة صباحا بين الداي حسين وشارل العاشر أمضاها عنه الجنرال دوبرمونت. وفي 20 جويلية أبحر الداي حسين على ظهر باخرة "جان دارك" إلى منفاه في "ليفورن" Livourne بإيطاليا، ثم سمح له بالنتقال فيما بعد إلى الإسكندرية حيث توفي سنة 1838.

ويوم احتلال العاصمة تنافس الضباط الفرنسيون الكبار في السلب والنهب من خزائن قصر الداي في القصبة[1]، وانتشرت الفوضى والاشاعات وبدأ السكان في هجر المدينة، ووقع الاستسلام.

أرسل الداي الباشكاتب مصطفى إلى دوبورمونت مقترحاته، كما جاء وفد من أعيان الجزائر يمثلهم حمدان بن عثمان خوجة ويرافقه أحمد بوضربة وابدوا رغبة في المفاوضة باسم السكان وطلبا وقف اطلاق النار، ثم عاد مصطفى من جديد حيث سلمه دوبورمونت شروطه مكتوبة تتضمن :

-تسليم القلاع والميناء صبيحة الخامس من جويلية.

-يضمن دوبرومونت للداي حياته وومتلكاته ويؤكد له حمايته مادام باقيا في الجزائر، أو السماح له بمغادرة المدينة مع أسرته وثروته إلى المكان الذي يرغب فيه.

-يتمتع الأوجاق بالامتيازات وبالحماية الممنوحة للداي.

-يتعهد دوبورمونت يشرفه أن يحافظ على حرية الدين الاسلامي وعلى أملاك الأهالي وتجارتهم وصناعتهم وأن يحترم نساءهم وحرماتهم[2].

إنّ كل دول أوروبا، باستثناء انجلترا، أعربت عن رضاها وابتهاجها باحتلال الجزائر وتحطيم ما اسمته "عش القرصنة" وهنّأت كل من روسيا وهولندا والو.م.أ والامارات الايطالية فرنسا "على الخدمة التي أدتها للإنسانية" وقبل مترنيخ بالأمر الواقع، واكتفى السلطان العثماني بالاحتجاج.

كانت الأحزاب البريطانية الموجودة في الحكومة والمعارضة مجتمعة على إدانة التدخل الفرنسي في الجزائر وقد ترجمت حكومة ويلنغتون هذا الشعور القومي في المرحلة الأولى بعمل دبلوماسي نشيط كان يجري لطريقة سرية، ولما فشل هذا العمل، طالبت بضمانات بأن مصير مدينة الجزائر.

وتلقت من الملك الفرنسي شارل العاشر ضمانات شفوية بأن فرنسا لا تنوي الاحتفاظ بالجزائر بعد النصر. كذلك فشلت بريطانيا في مسعاها لدى الباب العالي لإقناع السلطان بإرسال ممثل له إلى الجزائر ليقوم بتسوية النزاع مع الداي. وفي داخل فرنسا تولدت ردود

---

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، **المرجع السابق**، ص، ص243، 244.

[2]- مصطفى طلاس، **المرجع السابق**، ص-ص 145-160.

فعل مختلفة على الغزو الفرنسي للجزائر، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة يومئذ خصوصا في ظلّ حكم الملك شارل العاشر.

موقف الدولة العثمانية:

حاول السلطان العثماني تأدية دور الوسيط بين الجزائر وفرنسا لحل النزاع القائم بينهما. لكن انتهت كل هذه المحاولات بالفشل بسبب تعنت الطرفين.كانت الدولة العثمانية تعاني من مشكلات واضطرابات داخلية، ولم يكن بمقدورها -رغم معارضتها للاحتلال الفرنسي للجزائر- أن تدافع عن جزء من أراضيها، وولاية من ولاياتها.

ثانيا: المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي.

مقدمة: إنّ أول مقاومة مارسها الشعب الجزائري للهيمنة الاستيطانية الفرنسية كانت المقاومة المسلحة، وقد استمرت إلى غاية القرن 19م.ثم المقاومة السياسية، احتجاجات ضد المظالم وضد مبدأ الاستيطان نفسه، ظهرت ابتداءً من تاريخ سقوط الجزائر العاصمة، وتجلت عبر عدة صيغ، مطالبات محتشمة، شكايات، عرائض، احتجاجات، لهجة حادة من طرف شخصية عامة، زعيم، شيخ قبيلة، مرابط (زعيم ديني) أو زاوية، قبل أن تتولى الجمعيات والأحزاب القيام بذلك[1].

1-مقاومة الأمير عبد القادر:

يعدّ الأمير عبد القادر من أبرز وجوه المقاومة الجزائرية حيث كان زعيما من طراز جديد لم تعرفه الجزائر من قبل، فهو لم يكن وريث زعامة سياسية أو إدارية أو عسكرية أو اقطاعية، بل كان في بداية أمره رجل زاوية يحيا حياة بسيطة، فأتيحت ظروف الجهاد والمقاومة وظهرت على الوجود لتجعل منه قائدا عسكريا وزعيما سياسيا وأميرا.

أ- "بيعة" الأمير عبد القادر:

نظرا للوضع الخطير في بايلك الغرب وانتشار الفوضى ونقمة السكان على تصرفات الجنرال "بوابيه" التعسفية وظهور الحاجة إلى شخصية قادرة على توحيد السكان وقيادتهم لمقاومة الاحتلال، عرض أهل الحل والعقد من الأشراف والعلماء والأعيان الإمارة على مقدم الطريقة القادرية محي الدين، لكنه اعتذر بسبب كبر سنه، وأشار لابنه عبد القادر، وفي 24 نوفمبر 1832 اجتمع العلماء والأعيان ورؤساء القبائل في سهل اغريس وبايعوا[2] عبد القادر وكان عمره 24 سنة أميرا وزعيما للجهاد ضد الفرنسيين ولإنقاذ البلاد من الفتن والفوضى، ولقب عبد القادر ناصر الدين، وفي 25 نوفمبر 1832 دخل عبد القادر معسكر التي اختارها مقرا له، وكان عليه تنظيم حكومته وإخضاع القبائل التي تهدد الأمن وتتعاون مع الفرنسيين، وشرع في إعادة النظر في القوانين والعائدات الجائرة السابقة وأنشأ مجلسا للشورى من العلماء والرؤساء، وأخضع منافسيه (تغلب على ابن نونة في تلمسان)، وأقام

---

[1]-محفوظ قداش، جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962**، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية 2012، ص9.

[2]-جاء في صك البيعة أن اختيار عبد القادر :"...لكونه ذا حزم وعزم وشجاعة وعقل سليم، وذات سليمة صالحة لتنفيذ الأحكام، فاجتمع أهل الحل والعقد وبايعوه من غير طلب للإمارة ولا متابعة للنفس الأمارة، بل بايعوه رغما عنه...ينظر، **محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، تحقيق السيد محمد السيد عثمان، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت**، ص، ص9،8.

صلحا مع الكراغلة وأخضع عددا من القبائل وازداد أنصاره وجاءته الوفود تعلن بيعتها وتأييدها[1].
يشتمل مجلس الشورى على 11 عضوا برئاسة القاضي أحمد بن الهاشمي المراحي، وأقام الأمير التنظيم السياسي لدولته على أساس فيدرالي يضم 8 مقاطعات ادارية يرأس كل مقاطعة خليفة. وشرع الأمير في تكوين جيش وطني وصكّ العملة.
وكانت كل منطقة تنقسم إلى دوائر، وكل دائرة يرأسها آغا الذي كان يعين لمدة سنتين قابلتين للتجديد، وكل دائرة كانت تنقسم إلى وحدات ادارية صغيرة يحكمها قايد يعين لمدة سنة قابلة للتجديد، ويساعده شيوخ في كل قبيلة أو قرية يعينون لمدة غير محددة، وكان كل مسؤول يؤدي القسم في حفل ترسيمهم، ويقوم الأمير بتسليمهم برنوسا من الصوف يختلف لونه باختلاف رتبهم لكي يرتدوه، ثم يعطيهم خاتما خاصا يحمل اسم الخليفة والموظف ولقبه، يعيده بمجرد عزله أو انتهاء مهامه[2].

ب-معاهدة "دي ميشيل" 1834:

شدد الأمير الحصار على وهران وعاقب القبائل التي كانت تتعاون مع الفرنسيين، ثم فرض حصارا شديدا على موانئ تلمسان وآرزيو مما دفع بـــ"دي ميشيل" إلى اللجوء إلى طلب التفاهم مع الأمير الذي كان بحاجة ماسة إلى هذا الصلح ليتمكن من توطيد مركزه واعداد قوته لاسترجاع المدن والموانئ. ولهذا رحب بالمبادرة التي جاءت من دي ميشيل، والذي كان يتفاوض مع الأمير بمبادرة شخصية قبل أن يتلقى تعليمات من باريس ودون إخطار حاكم الجزائر.
وقع الطرفان على معاهدة دي ميشيل في شباط 1834، حررت فيه مطالب الأمير باللغة العربية ومطالب دي ميشيل باللغة الفرنسية على صك هدنة واحد. وكان الاتفاق عاما ينصّ على وقف إطلاق القتال، واحترام الدين الإسلامي وتسليم الأسرى الفرنسيين وحرية التجارة، والاعتراف بسلطة الأمير خارج وهرانومستغانم وآرزيو وارجاع الفارين من رعايا الطرفين، وأن يكون للعرب الحرية في أن يبيعوا ويشتروا كل ما يتعلق بالحرب وأن يكون متجر مرسى آرزيو تحت ولاية الأمير.
وفي الواقع كان الطرفان يعتبران الاتفاق هدنة مؤقتة، واستغل الأمير ذلك ومدّ سيطرته إلى بايلك التيطري. وإثر تعيين "دوري ديرلون" حاكما عاما للجزائر و"تريزيل" حاكما لوهران منذ 22 أوت 1834 اشتد الخلاف مع الأمير وتجدد القتال حيث أصيب تريزيل بهزيمة نكراء في معركة المقطع[3] في 26 جويلية 1835 مما دفع بفرنسا إلى سحب تريزيل من الجزائر[4].

ج-معاهدة التافنة 1838:

بعد معركة المقطع أعيد كلوزيل مرة ثانية حاكما عاما على الجزائر، فوجه قوة كبيرة تتألف من 11 ألف جندي نحو عاصمة الأمير معسكر من أجل أسر الأمير واجباره على الاستسلام.

---

[1]- مصطفى طلاس، **المرجع السابق**، ص، ص221، 222.
[2]- عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص-ص108- 112.
[3]- مصطفى طلاس، **المرجع السابق**، ص-ص223-225.
[4]- عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص112.

تجنب الأمير المواجهة مع كلوزيل وأخلى معسكر فدخلها كلوزيل في ديسمبر 1835 وغادرها بعد أن تركها تحترق. وفي جانفي 1836 أرسل كلوزيل قوة إلى تلمسان متبعا سياسة أحدثت اضطرابات لدى السكان بسبب نظام الجباية المفروض عليهم وبسبب ذلك الأمر واخفاقه المخزي في احتلال قسنطينة ثم تعويضه بالجنرال "دامريمون" كحاكم عام على الجزائر.

استعاد الأمير عاصمته وعاقب القبائل التي خرجت عن طاعته وانتصر على الفرنسيين عند مصب وادي التافنة في أفريل 1836 وحاصر تلمسان وقطع الاتصال بين رشقون ووهران، فارسلت الحكومة بيجو إلى وهران والذي انتصر على الأمير عند نهر السكاك في أوت 1836، وفك الحصار على تافنة وأرسل المؤن إلى حاميته بتلمسان.

في سنة 1837 وللتفرغ لأحمد باي في الشرق قررت الحكومة السعي لتحييد الأمير فعينت بيجو حاكما عاما على وهران وأوكلت إليه مهمة التفاوض مع الأمير وبصلاحيات واسعة، وقد كانت له طموحات سياسية أكثر منها من المجد العسكري (عضوية البرلمان)، وجرت المفاوضات بواسطة اليهوديين درّان، وفي 20 ماي 1837 تمّ توقيع صلح التافنة حصل الأمير بموجبه على كل بايلك الغرب ماعدا وهران وأرزيو ومستغانم ومازغران وأراضيها، كما حصل الأمير على رشقون وتلمسان، وعلى بايلك التيطري، وقسما كبيرا من بايلك الجزائر خارج منطقة الاحتلال الفرنسي ماعدا الساحل وبليدة ومتيجة إلى وادي خضرة شرقا (40 كلم شرق الجزائر)ونصت الاتفاقية على حرية التجارة بين المنطقتين وعلى حق الأمير في شراء البارود والكبريت وسائر ما يحتاجه من اسلحة، كما سوّت الاتفاقية وضع الكراغلة والدواوير والزمالة ورعايا الطرفين المقيمين في أراضي الطرف الآخر. وهو ما رفضه الحاكم العام دامريمون وحكومة فرنسا في باريس وفي الجزائر، حيث تبين فيما بعد أن بيجو قدم تنازلات أوسع من ذلك للأمير وبطريقة سرية[1].

2-مقاومة أحمد باي1830-1850.

يعدّ الحاج أحمد، باي قسنطينة الأخير من أبرز وجوه المقاومة في الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي، ولد في الجزائر في غضون سنة 1786 من أب مولود في الجزائر أيضا، يسمى الشريف محمد من أصل كرغلي[2] وقد كان يسمى باسم أمّه الحاج أحمد بن الحاجة شريفة، من أسرة بن قانة المعروفة في الصحراء، وأبوه هو محمد الشريف خليفة حسن باي الذي تولى الحكم بعد صالح باي، وجدّه هو الباي أحمد القلي، باي قسنطينة (1755-1769).

نشأ أحمد باي في بيت أخواله، فنشب على حياة البداوة وتعلم الفروسية، وتدرب على القتال، فكان رجلا حاسما وشجاعا وغير متردد. وهو ما أهله أن تعينه الإيالة بايا على قسنطينة وهو لم يتجاوز سن الـــ30 سنة. استطاع خلال ممارسته للمسؤولية ابداء مهارة كبيرة في اكتساب ود وثقة الأهالي وتعاونهم معه[3].وكان يحظى بثقة الداي حسين[4].وقرب العلماء والكتاب إليه

---

[1]-مصطفى طلاس، **المرجع السابق**، ص-ص226-230.

[2]- صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص205.

[3]- أحمد باي: **مذكرات أحمد باي**، ط، 2، ترجمة محمد العربي الزبيري، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1981، ص-ص1-8.

[4]- **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر**، تحقيق أحمد توفيق المدني 1168ه-1246ه/(1754-1830)، ط2، الشركة الوطنية للنشلار والتوزيع، الجزائر، 1980، ص162.

من ذلك المفتيان محمد فتح الله والحاج مبارك صاحب كتاب حاضرة قسنطينة، وكان أحمد باي متوسط القامة ذو بنية قوية أسود العينين، لكنهما ضيقتين، له لحية سوداء وغزيرة يحب النساء والمال والخيول[1].

منذ الوهلة الأولى واجهت الحاج أحمد باي عدة مشاكل بمجرد عودته إلى قسنطينة، أولها محاولة فرنسا احتلال قسنطينة. وظهور أطماع في عزله وتولي منصبه ومنصب إدارة إقليم قسنطينة.كما لا ننسى تلك الفئة الموالية للاحتلال.والقلاقل التي خلقتها أطماع باي تونس في ضم إقليم قسنطينة إليه معتمدا على مساعدة الفرنسيين له. كما أن عدة مدن هامة سستخرج من سيطرة أحمد باي على غرار مدينة عنابة وبجاية ...

كما واجه الباي أحمد في قسنطينة اشاعة فرنسية- تونسية مفادها أن الحاكم العام "كلوزيل" قد عزل الباي أحمد من منصبه وعين مكانه شقيق الباي التونسي مصطفى باشا على بايلك قسنطينة، وخير الدين على بايلك وهران، كما بعث الباي التونسي برسائل إلى أعيان المدينة يحرضهم ضد الباي، ويذكرهم أن البايلك كان تابعا لتونس في السابق؛ فعالج هذا الموقف المعادي له بدعوة أعضاء ديوانه للاجتماع وعرض عليهم ما كتبه باي تونس فاستنكروا الأمر، فبايعوه بلقب الباشا كخليفة للداي حسين وسك النقود باسم السلطان العثماني حتى يدحض هذه الإشاعات، ووطد سلطته على اقليمه. وبعد أن استتب له الأمن في عاصمته قام بتنفيذ حكم الإعدام في المتآمرين عليه من داخل المدينة.[2]، كما نظّم شؤونه الإدارية حيث ألّف مجلسا للشورى ومجلسا عسكريا.وألّف بين السكان والقبائل المتناحرة. وحدّد المسؤوليات العسكرية فأسند أمر الدفاع إلى الخزناجي بن عيسى ومحمد بن البجاوي، وضمّ إليه قوات عسكرية من مختلف القبائل والتي بلغت حوالي 5000 فارس و500 رجل، وجعل من سيدي مبروك معسكرا لقواته.[3] وهو الأمر الذي حمل السلطات الفرنسية على التفاوض معه ودعوته للاستسلام والاعتراف بالسيادة الفرنسية على الاقليم. وهو ما رفضه الباي أحمد جملة وتفصيلا.

فلجأت فرنسا إلى فرحات بن سعيد في الصحراء –الزيبان- معادي الباي قصد تشجيعه للقضاء عليه، إلا أنّ تلك المحاولة فشلت لاشتراطه الدعم العسكري من السلطات الفرنسية. كما ألّبوا ضد الباي بعض الشيوخ لمحاربيته مثل إبراهيم الكريتلي في عنابة، وشيخ أولاد عبد النور محمد بن أحمد الغضبان، وعائلة ابن جلاب بتقرت...الخ، لكن محاولاتهم كلها

---

[1]- صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص، ص207، 208.

[2] -يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المجلد الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، ص، 37، 38.

[3]-محمد السعيد قاصري، **الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية في الجزائر 1830-1914**، **مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر مقياس تاريخ الجزائر 1830-1914**، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص54.

فشلت.[1] وحاولت استمالة شيخ الحنانشة الحسناوي وشيخ دريد بلقاسم بن يعقوب وشيخ أولاد مقران محمد بن القندوز، وغيرهم وبعض السكان كمحمد بن نعمون.[2]

أ-الهجمات الفرنسية العسكرية على أحمد باي: عرفت المواجهة عدة حملات عسكرية حيث:

وبعد استيلاء فرنسا على ميناء عنابة، قررت أن تستولي على عاصمته و تضع حدا لمقاومته. و من أجل ذلك جهزت حملة قوامها نحو 8700 رجل، خرجت من عنابة يوم 8 نوفمبر 1836 بقيادة كلوزيل، و من جهته جند أحمد باي 1500 رجل من المشاة و 5000 من الفرسان و استعد لمواجهة الجيش الفرنسي في واد الكلاب لكنه انسحب إلى مدينة قسنطينة عندما شعر أنه غير قادر على محاربتهم لأن جيشهم كان أقوى .

على صعيد آخر قسم أحمد باي قواته إلى قسمين : قسم يضم ألف رجل (1000) مزودين بثلاثين (30) مدفعا على الأسوار و في القصبة ، و كلف هذا القسم الذي كان تحت قيادة خليفته ابن عيسى كلف بالدفاع عن المدينة من الداخل . أما القسم الثاني الذي كان بقيادة الباي و يتكون من 5000 فارس و 1500 من المشاة المتطوعين و مدافع ميدان خفيف ، فتولى محاولة عرقلة القوات الغازية (دون نجاح) ، و ضربها خارج المدينة من الخلف ، ما يجعل تلك القوة عند بلوغها أسوار قسنطينة بين نارين .

بلغت الحملة الفرنسية قسنطينة يوم 21 نوفمبر 1836 منهكة جراء الغارات التي استهدفتها على طول الطريق ، و تهاطل الأمطار و الثلوج غير المعهودة في تلك الفترة من العام ، و التي عرقلت تقدمها .

ضربت القوات الفرنسية على قسنطينة حصار دام ثلاثة أيام (23-22-21 نوفمبر) ، و في اليوم التالي رفع الغزاة حصارهم بعدما تكبدوا خسائر جسيمة و أوشكت ذخائرهم على النفاذ ، و انسحبوا الى عنابة منهزمين . و قد دفعت تلك الهزيمة الحكومة الفرنسية إلى عزل كلوزيل من منصبه في 13 جانفي 1837[3] ، و تعيين الجنرال " دامريمون " (Damrémont) خلفا له ، و اعداد حملة غزو ثانية..[4]

لجأ "دامريمون" إلى الدخول في مفاوضات مع الباي أراد من خلالها الحصول على اعتراف الباي بالسيادة الفرنسية وتقديمه ضريبة سنوية للفرنسيين مقابل السلام بين الطرفين، إلا أنه رفض هذا الطرح، مما دفع بالفرنسيين إلى التفكير في تجهيز حملة عسكرية ثانية، ونظرا لتشتت القوات الفرنسية بين الشرق والغرب قرر الجنرال "بيجو" الدخول في مفاوضات مع الأمير عبد القادر انتهت بعقد معاهدة التافنة في شهر ماي 1837، والتي بموجبها تفرغت القوات الفرنسية للقضاء على مقاومة الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري.[5]

---

[1] -صالح فركوس، المختصر..**المرجع السابق**، ، ص، ص 164، 165

[2] -أبوالقاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ط1 ج 1**، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1992، ص 155.

[3] -**المرجع نفسه**، ص 156.

[4] -محمد السعيد قاصري، **المرجع السابق**، ص55.

[5] -صالح فركوس، **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826-1850)**، د، م، ج، الجزائر، 1993، ص 72.

أمّا الحملة العسكرية الثانية على قسنطينة 1837: فبعد معاهدة التافنة مع الأمير سيّر الفرنسيون حملة كبيرة إلى قسنطينة بقيادة الحاكم العام " دامريمون " ضمت 20.400 رجل ، و مدفعية قوية بقيادة الجنرال فالي (Valée) ، و فرقة هندسة عالية التجهيز، وجهّز أحمد باي 5000 فارس و2000 راجل ، بالاضافة إلى الجيش النظامي الذي يعمل بأمره شخصيا. وأرسل كل من الماريشال "دامريمون" والدوق "دي نمور" برسائل إلى الباي ينذرانه بقدوم الحملة الفرنسية ويطلبان منه التفاوض حول الشروط السابق ذكرها.[1]

وصلت الحملة إلى سطح المنصورة يوم 1837/10/5[2]، وبتعداد عسكري قدر بحوالي 11000 جنديا من بينهم ضباط وقادرة عسكريين مشهود لهم، بحنكتهم وتجربتهم مثل: تريزل، وولبير ولامي، وهولد دي فلوري وكومب ولاموريسيار تحت قيادة دامريمون.[3] معتمدين على خطة عسكرية جديدة، في حين أن أحمد باي حافظ على الإستراتيجية الدفاعية السابقة، إذ اعتمد على تجنيد القبائل المناصرة له مثل الحنانشة والحراكتة والتلاغمة وفرجيوة وزواغة وأولاد عبد النور وريغة وغيرها، يفتقرون إلى تجربة عسكرية حديثة لأنهم كانوا رجال مقاومة، وعلى الرغم من ذلك فإن الجيش الفرنسي قد واجهته مقاومة عنيفة بقيادة ابن عيسى، لقي خلالها "ديبورمون" مصرعه في 1837/10/12، وقائد الأركان "بيريقو"، فخلف "فالي" "دامريمون" وتعززت القوات الفرنسية بقوات المدفعية الهائلة التي تمكنت من فتح ثغرة كبيرة في سور المدينة الرئيسي مما سهل من اقتحامها، في 13 أكتوبر 1837وعاثت فيها فسادا. فانسحب الحاج أحمد باي من معه نحو الجنوب القسنطيني لمواصلة المقاومة المسلحة.[4]

وفي المرحلة الثانية من المواجهة 1837-1843 بين الطرفين وعلى اثر سقوط مدينة قسنطينة اجتمع الحاج أحمد بعناصر قيادته العسكرية قصد جمع صفوفها والتوجه بها نحو الجنوب للاحتماء من الخطر المحدق بها، وتنظيم المقاومة وبعثها من جديد، وذلك بقطع الطريق الرابط بين قسنطينة والمدن التي أحتلها في الشمال، قصد استرجاع المدينة فيما بعد. إلا أنه لقي معارضة من خاله ابن قانة الذي أوعز إليه أن خطر يتربص بهم يتمثل هجومات فرحات بن سعيد من الجنوب، واقترح عليه بالإسراع في الدخول إلى الصحراء مع عائلاتهم ومن معهم ثم الخروج على بن سعيد ودحره، وبعد ذلك نوحد قوانا ونهاجم الفرنسيين.[5] هو ما قبل به الحاج أحمد.[6]

وحاول الفرنسيون ثني الحاج أحمد على المقاومة وبعثوا له برسائل يدعوه فيها على الاستسلام وعلى الاعتراف بالسيادة الفرنسية على قسنطينة والجزائر. فرفض ذلك،

---

[1] -**المرجع نفسه**، ص، 72.
[2] - صالح فركوس، المختصر...**المرجع السابق**، ص218.
[3] -محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص، 55.
[4] -**المرجع نفسه**، ص، 73.
[5] -أحمد باي، **المصدر السابق**، ص، 77.
[6] -يحي بوعزيز، ثورات...**المرجع السابق**، ص، 45.

وكذلك فعل أحد أعيان مدينة قسنطينة ابن العطار والحاج الباي من عنابة الذين طلبا منه الاستسلام.[1] فرفض الحاج احمد باي مطلب المبعوثين السابقين وتوجه نحو الصحراء. ولجأ فرحات بن سعيد إلى التفاوض مع الفرنسيين عارضا عليهم الاستسلام لهم مقابل تعيينه في منصب شيخ العرب ومساعدته في القضاء على الحاج أحمد باي، إلا أن الفرنسيين تجاهلوه. مما دفعه إلى المبادرة بالهجوم عليه خلال سنة 1838 دون مساعدة القوات الفرنسية، مما كلفه هزيمة مخزية أمام قوات الحاج أحمد باي، إذ تم قتل حوالي 300 شخص من قواته وجرح عدد لا يحصى منهم، الأمر الذي دفعه إلى الهروب نحو منطقة واد سوف. وتدخل الأمير عبد القادر آمرا خليفته بالتيطري محمد البركاني بمهاجمة الحاج أجمد باي في بسكرة، فانسحب منها هذا الأخير في نفس السنة وعيّن الأمير بها خليفة له وهو الحسن بن عزوز في منطقة الزاب، كما ألقى القبض على ابن سعيد المتآلب ضد الأمير وسجنه بمدينة تاقدامت العسكرية.[2]

وفي هذه الأثناء استعان الحاج أحمد بباي تونس طالبا مساعدته والوقوف إلى جانبه، إلا أن هذا الأخير عرض عليه اللجوء إليه وترك باب الجهاد، لأنه (باي تونس) يريد الحفاظ على علاقات الصداقة التي تربطه بفرنسا، كما راسل أحمد باي السلطان العثماني محمود طالبا عونهم وتحقيق وعودهم بنصرته.[3] إلا أن الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية حالت دون تقديم أدنى مساعدة تذكر لصالح الحاج أحمد باي في هذه الفترة.

وما زاد من أتعاب أحمد باي هو تخلي خاله ابن قانة عنه، باستسلامه للفرنسيين في شهر ديسمبر1838. وهو الأمر الذي دفع بالفرنسيين إلى شن هجوم كاسح على الحاج أحمد باي في شهر ماي 1838 بقيادة الجنرال" نيقيري" قصد إلقاء القبض عليه، إلا أنه تمكن من الانفلات من قبضتهم والتوجه نحو منطقة واد ريغ.

ومع مطلع سنة 1842 انتقل الحاج أحمد باي من واد ريغ إلى النمامشة من جديد ومكث حوالي 60 يوما، ثم توجه بعدها على جبل الأوراس للاحتماء به ولجمع شتاته، ولم يتمكن الفرنسيين من الوصول إليه نظرا لصعوبة المسالك الطبيعية وظل مرابط هناك طيلة هذه السنة[4].

وفي المرحلة الثالثة الممتدة من (1843إلى1850):وصل أحمد باي إلى منطقة الحضنة، وفي بداية سنة 1843 استنجد به أولاد دراج لحمايتهم من محمد الصغير بن عبد الرحمان خليفة الأمير عبد القادر، المقيم آنذاك بسكرة، فنصرهم عليه، ومكث في منطقة الحضنة حوالي أربعة أشهر ، ثم اتجه نحو أولاد سلطان الذين آووه عندهم حوالي سنة ونصف وتمكن من تجنيد حوالي 700منهم، حيث دارت بنه وبين الفرنسيين مناوشات انتصر

---

[1]- أحمد باي، **المصدر السابق**، ص، 79.
[2] - يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص، 46.
[3]- أحمد باي، **المصدر السابق**، ص، 83
[4] -**المصدر نفسه**، ص، 48.

في معظمها عليه، وعندما تم تعيين "الدوق دومال" حاكما عاما وعسكريا على إقليم قسنطينة في أواخر سنة1843صمم على القضاء على مقاومة أحمد باي، فاتجه مع مطلع 1844 بقواته نحو مدينة بسكرة لمطاردته حيث دارت بينها معارك طاحنة كان النصر حليف الحاج أحمد باي الذي ظل يتنقل ما بين وهاد مدينة باتنة وبسكرة وجبل متليلي والضاية. وعينت سلطات الاحتلال الجنرال "بيدو" سنة 1845خلفا للجنرال "دومال" والذي سينتهج سياسة الابادة تجاه سكان واد عبدي ، وأولاد وودجانة، وأولاد داوود، أنصار الحاج أحمد باي، فحاول نصرتهم إلا أنه وجدهم مشتتين ومتنافسين فيما بينهم فعاد للتحصن بمنطقة منعة، ومنها توجه نحو جبل أحمر خدو الذي مكث به حوالي سنتين، وجرت بينه وبين الفرنسيين مراسلات قصد استسلامه، وهو ما تمّ فعلا في 05 جوان 1848م.

استسلم أحمد باي للضابط سان جرمان، ثم نقل إلى مدينة قسنطينة التي بقي بها مدة ثلاثة أيام، ثم نقل إلى سكيكدة لمدة يومين، ثم نقل على متن سفينة نحو العاصمة التي وصلها يوم الثلاثاء 17/ رجب 1264هـ، وخصصت له السلطات الفرنسية مكان للسكن وأجرة شهرية تقدر ب12000 فرنك، ولم يأذن له بالهجرة نحو المشرق، حتى وفاته سنة 1850. ودفن في ضريح الولي سيدي عبد الرحمان الثعالبي[1].

ثالثا:المقاومات الشعبية الأخرى (المقراني وبوعمامة).

1: مقاومة المقراني:1871:

إن ثورة المقراني لم تكن إلا بداية لثورات لاحقة، اتصل بعضها ببعض هذا وقد تناول العديد من المؤرخين هذه المقاومة من زوايا مختلفة[2]. **فمن هو المقراني؟ ...**هو محمد ابن الحاج أحمد المقراني، ينحدر من عائلة عريقة من قلعة بني عباس وكانت عائلته غنية تمتلك العديد من الأراضي الزراعية، و يذكر أن أصول عائلته تعود إلى السيدة فاطمة الزهراء (ض)[3]. وهو جعلها محل احتراما القبائل و شيوخها. عين أبوه الحاج أحمد المقراني خليفة على جميع السكان الذين بايعوه، بعد صدور أمر ملكي مؤرخ بتاريخ 30سبتمبر 1838، على منطقة مجانة –كمركز- وعلى المنطقة الممتدة من فرجيوه شرقا إلى بسكرة جنوبا وإقليم التيطري غربا. وكان من بين الخدمات التي قدمها لهم هو تسهيل عملية مرور ابن الملك الفرنسي سنة 1839 عبر مضيق البيبان.[4] لكنه توفي عند عودته من البقاع المقدسة في مرسيليا عام 1853، وهذه المستجدات سمحت لإبنه الأكبر الذي نشأ نشأة إسلامية سليمة على يد والده و في أحضان عائلة تميزت بالجاه و القوة . حيث حفظ القرآن في صغره مثل أقرانه ، ويتعلم قواعد العربية، مما مكنه من خلافة أبيه فيما بعد ليصبح الشيخ محمد المقراني خليفة على سكان منطقته، غير أن الإدارة الإستعمارية استغنت عن هذا المنصب وعوضته بمنصب أقل منه قيمة وهو منصب باشا آغا.

---

[1]- يحي بوعزيز، ثورات..**المرجع السابق**، ص، ص50، 51.

[2]- عبد القادر صحراوي، مقاومة **المقراني والحداد من خلال كتابات لوي رين Rinn Louis في ضوء المجلة الإفريقية**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 11-12 مارس 2016 ص، 272.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، **المرجع السابق**، ص251.

[4] -يحي بوعزيز، **المرجع السابق** ، ص، 196.

أ- أسباب الثورة: يمكن أن نجملها فيمايلي: أجبرت السلطة الاستعمارية الفرنسية الشيخ المقراني على ضرورة تقديم حسابات وتقارير عن أعماله الإدارية. كما تلقى توبيخا من الجنرال ديفو سنة 1864، نظير مواقفه الداعمة لثوار الجزء الجنوبي الشرقي من الجزائر. وتعيينه في سنة 1868 كعضو بسيط في بلدية البرج مجرد من كل الصلاحيات، وأصبح لا يعتد برأيه، رغم اللقب الإداري الذي يحمله. فكل هذه التصرفات دفعت المقراني إلى التفكير في الثورة ضد اللاستعمار.

-كان أثر الأزمات التي عرفتها الجزائر سنتي 1867-1868م أليما على الجزائريين وعلى أغلب زعماء الأسر الجزائرية حيث استغلت السلطات الفرنسية فترة المجاعة لإذلال الجزائريين مقابل الحصول على بعض بقايا أطعمة المعمرين الفرنسيين و تركهم لمصيرهم المؤلم، وهو ما حز في نفسية المقراني.

- استغل رجال الدين المسيحيون النكبات التي تعرض لها الجزائريون والتي قضت على آلاف من العائلات الجزائرية الذين تركوا وراءهم أطفال أيتام بقوا من دون مأوى أو غذاء، حيث وجد رجال الدين من ذلك الفرصة لتنصير أكبر عدد من الأطفال، فقد تمكن الكاردينال "لافيجري" من استقطاب أزيد من ألف وثمانمائة طفل بين مشرد ومريض وتم توزيعيم على مختلف المراكز والملاجئ التي أنشأت لهذا الغرض الموزعة على كل من بوزريعة وبولوغين، بن عكنون، الأبيار، القبة، بوفاريك ،البويرة.

-سقوط الإمبراطورية وظهور الجمهورية الثالثة و بعد انهزام نابليون الثالث أمام بسمارك ، أثره المباشر على الأوضاع داخل الجزائر و المتمثل في بروز قوة المستوطنين في التأ ثير على حكومة باريس و استئثارهم بالسلطة في الجزائر ،و هذا ما لم يرض به حاكم مجانة الباشاغا محمد المقراني.

- مرسوم كريميو 1781 والذي يعدّ من العوامل التي عجلت بتفجير ثورة المقراني حيث اعتبر المقراني تجنيس اليهود سيمنحهم صلاحيات أوسع على حساب الجزائريين المسلمين ما جعله يعلن عداوته المطلقة لليهود فجاء في مقولته الشييرة: " إني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي ولكن لا أطيع أبدا أحدا من غير الجنود و لا أقبل أن أخضع لحكومة التجار واليهود "فقد رأى الباش أغا في هذا المرسوم محاولة فرنسا لإذلال وتركيع الجزائريين مقابل استحكام قبضة اليهود وعلو شأنهم في المجتمع حيث اعتبر المقراني مشروع كر يميو من أخطر المشاريع التي جاءت بها الحكومة الفرنسية إذ جاء على لسانه في إحدى المناسبات مستنكرا وساخطا على الفرنسيين في رسالة إلى الجنرال أوغيرود "لن أقبل بجمهوريتكم فمنذ قيامها وأنا أشاهد أمور مريعة "وما شجع المقراني على موقفه المعادي لليهود وهو مساندة وزارة دفاع فرنسا له إذ رفضت مشروع التجنيس بدافع أن اليهود ضعفاء لا يستحقون الحصول على الجنسية وأنهم دخلاء على فرنسا. إصدار فرنسا لقانوني السيناتوس كونسيلت لسنتي 1863و1865 ، القاضي بتفكيك الملكية الجماعية خاصة في منطقة القبائل، حيث أسرة المقراني.

- استمرار مقاومة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الغربي الجزائري منذ 1864[1]، وتلقى محمد المقراني توبيخا، في السنة نفسها، من الجنرال ديفو بسبب تقديمه مساعدة لأحد أصدقاء أبيه و هو الشيخ بوعكاز بن عاشور في الجنوب الشرقي من الوطن، وقد اعتبرها المقراني إهانة له و لعائلته و لسكان منطقته.

- الشكوك التي راودت السلطات الإستعمارية حول شخص المقراني عندما قامت بإنشاء بلدية مختلطة في برج بوعريج حيث عينت على رأسها الضابط "أوليفي" وقد رأى الشيخ المقراني في هذا الإجراء تقليصا لنفوذه السياسي على المنطقة، والانقاص من قيمته ووزنه خصوصا أمام ممثلي المستوطنين في التمثيل النيابي. وهذا الاجراء يعتبر حطا من مكانة الحاج محمد المقراني كزعيم سياسي، مما دفع به إلى تقديم إستقالته من منصبه كباشاغا لكنها رفضت في 09 مارس 1871 لأنه لم يقدم لسلطات الاحتلال تعهدا بضمان الأمن في المناطق الواقعة تحت نفوذه.

-سعي فرنسا إلى تحطيم نفوذ الأسر الكبرى ذات الجاه والسمعة بعدما فشلت في استمالتها، مثل أسرة بن قانة في بسكرة وأسرة أوقاسي في تيزي وزو، وأسرة المقراني في بجاية[2]، وتزايد نفوذ المستوطنين خصوصا بعد حلول النظام مكان النظام العسكري و قد رأى فيه الباشاغا المقراني تكريسا لهيمنة المعمرين الأوروبيين على الجزائريين و إذلالهم ، و هذا ما نص عليه مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي زاد من تأكد المقراني أنه سيزيد من معاناة الشعب الجزائري تحت ظل المستوطنين و اليهود المتجنسين بموجب قانون التجنيس الذي أصدره كريميو اليهودي.

- سياسة التمييز التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية مع الجزائريين العاملين في مد الطرق بين الجزائر و قسنطينة حيث كانت تفرق بينهم و بين بعض العمال الأوربيين في الجهد والرواتب، وهو ما دفع بهؤلاء العمال إلى إيصال معاناتهم إلى الباشاغا المقراني لكونهم من منطقة برج بوعريريج.

-لقد كان لمحي دور في انتفاضة 1871م بسبب رسالته المحفزة من جهة وكذا تأثر الجزائريين بنشاطه إذ تمكن من شحد عدد كبير من الأتباع لصفوف الثورة.

- كما أن للدولة العثمانية يد في ثورة 1871م وهذا يظهر من خلال بعض الرسائل التي توحي بأن هناك علاقة وطيدة بينها بعض زعماء ثورة 1871، من خلال الدعم المعنوي والمادي على الرغم من المشاكل التي كانت تتخبط فيها الخلافة.

مراحل المقاومة :يمكن تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين هما.

المرحلة الأولى: وتبدأ من 16 مارس 1871 إلى غاية 05 ماي، أو ما يسمى بالمرحلة المقرانية، حيث أدّى بومزراق، دورا كبيرا في هذه المرحلة؛ وابن عمه الحاج بوزيد، وصهره السعيد بن داود[3]...الخ؛ وحاول أن يقنع السكان بدوافع هذه الثورة.

---

[1]- جيلالي بلوفة عبد القادر، **"أهمية ومكانة ثورة المقراني والحداد في مسيرة النضال الوطني الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي"**، مجلة عصور، المجلد 11، عدد2، ص2

[2]- **المرجع نفسه**، ص2

[3] -صالح فركوس، المختصر ... **المرجع السابق**، ص، 128.

ومن بين الأحدث التي يمكن تسجيلها في هذه المرحلة القصيرة، هو أنه بعدما عقد مجلسه السابق الذكر، تمكن من تجنيد ما يقارب 7000 فارسا، وتوجه بهم نحو مدينة البرج لمحاصرتها، فدام حصاره لها حوالي أربعة أيام أسفرت عن اقتحامه لبعض الأجزاء منها فقط؛ وأثناء هذه المدة تحركت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال سوسي وضربت عليه حصارا محكما من الخلف، بعدما تمكن من الاستيلاء على قصر المقراني ثم قام بتدميره، في الوقت الذي قام فيه أنصار الثورة بمحاصرة ومناوشة القوات الفرنسية المرابطة في مدينة سطيف، إلا أن المقراني تمكن من اختراق هذا الحصار والتوجه نحو مدينة البويرة لمحاصرة الحامية الفرنسية المتواجدة بها؛ إلا أنه فشل مرة ثانية.

ومع نهاية هذا الشهر تكون القوات الفرنسية قد أعدت نفسها بشكل جيد للقضاء على زعيم الثورة، فمع مطلع يوم 05 ماي زحفت قوات العقيد ترويلي بالتنسيق مع الجنرال سيريز وباغتت قوات المقراني، الشيء الذي أسفر في النهاية عن استشهاده في اليوم نفسه. وفي هذه الأثناء تكون رقعة الثورة قد امتدت بدرجة لم يكن يتوقعها المقراني لتشمل قرابة نصف البلاد حسب الدكتور يحي بوعزيز[1] (من زكار ومليانة وشرشال غربا؛ إلى جيجل والقل شرقا وإلى الحضنة والمسيلة وبوسعادة وتقرت وباتنة وبسكرة وعين صالح جنوبا- كمرحلة ثانية-).

المرحلة الثانية: وهي تبدأ من 05 ماي إلى منتصف يوليو 1871-المرحلة الرحمانية-.

تولى زمام الأمر في هذه المرحلة الشيخ الحداد وولداه عزيز ومحمد؛ إلا أن عمر هذه المرحلة لم يعمر طويلا، كونهم طلبوا الأمان لأنفسهم من الفرنسيين خلال شهر يوليو من العام نفسه. ولقد كان للشيخ عزيز الحداد دورا كبيرا في إقناع الإخوان الرحمانيين بالانضمام إلى الثورة.[2]

نتائجها:

-الخسائر البشرية الفادحة في صفوف الشعب الجزائري الذي ساند بكل شرائحه ثورة المقراني.

-مصادرة أراضي الثوار عن أخرها -446.000 هكتار بقيمة 19 مليون فرنك-؛ كما تم تغريمه بغرامة قدرت بـ36.582.000 فرنك فرنسي كضريبة حرب. ناهيك عن المصادرات والسلب والنهب العشوائي الذي قام به الجيش الفرنسي. وخلاصة الأمر فإن الثورة كلفت الجزائريين ما قيمته 63.212.252 فرنك فرنسي-مصادرة-؛ وهو أمر لا يسعنا الحديث عنه بإسهاب.[3]

-فرض غرامات على النحو الآتي: 70 فرنك عن كل بندقية، 140 فرنك عن كل من شارك فر الثورة، 210 فرنك للعرش الذي شارك في الثورة، وكان كل من لم يلتزم بدفع هذه الغرامات تصادر املاكه فورا، الأمر الذي دفع بالفرنسيين إلى مصادرة 1.210.907 رأسا من البقر، ما بين 1872-1873، و 1.458.907 سنة 1876.

---

[1] -يحي بوعزيز، ثورات، **المرجع السابق**، ص، 202.

[2] - آثار الدكتور يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص-ص208-213.

[3] - أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص-ص،262- 269.

-الثورة أعطت دفعا قويا وتجاوبا كبيرا للشعب الجزائري مع قضيته العادلة، عكس ما روجت له الدعاية الفرنسية المنادية بمقولة-الجزائر أصبحت هادئة-. كما بينت للفرنسيين رفض الجزائريين للهيمنة الفرنسية.

-تتشكيل المعمرين لمجموعات شبه عسكرية تجوب القرى والأرياف، لإجراء الإعدامات الصورية للجزائريين المشبوه في مشاركتهم في الثورة، دون محاكمة.

-طرد الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم وفرض التوجه القسري عليهم نحو الجبال والمرتفعات.

-محاكمة زعماء الثورة إذ حكم على عبد العزيز بالنفي على جزيرة كاليدونيا الجديدة؛ ولم يسلم مئات الجزائريين أن يكون مصيرهم نفس مصير عزيز-النفي إلى كاليدونيا-.

-فتح باب الهجرة القسرية على مصراعيه للجزائريين الذي توجهوا إلى أنحاء متفرقة من العالم العربي والإسلامي.

- لم يتاون الشيخ الحداد في إعلان الجهاد ضد الفرنسيين باعتبارهم أعداء الدين والوطن إذ تحمس لخوض المعركة ضد الاحتلال الفرنسي على الرغم من عدم قدرته على ذلك بسبب كبر سنه ما جعله يعتمد عمى ابنية سي عزيز و محمد، ففي صبيحة 8 أفريل 1871م ظهر الشيخ الحداد رفقة ابنيه وسط حشد كثيف من الناس معلنا دعمه المطلق للجهاد ضد فرنسا.

2: ثورة الشيخ بوعمامة 1881.

ولد الجزائري محمد بن العربي بن إبراهيم الملقب بالشيخ بوعمامة عام 1833 في أسرة بدوية محافظة، كانت تتميز بالعلم والتصوف، بدأ يحفظ القران بالكتاتيب بالحمام الفوقاني(فقيق)،عرفت عائلته بتقواها الديني،وحرصها الشديد على تطبيق شعائر الإسلام فهو من أحفاد الفقيه المتصوف عبد القادر بن محمد المعروف في الجنوب الغربي الجزائري بلقب سيدي الشيخ. عاش الشيخ بوعمامة في وسط أسرة كلها تتميز بالتصوف، ولا شك أن مثل هذا الوسط الاجتماعي قد أثر بشكل أو بآخر في شخصيته، مما جعله يسلك نفس المسلك الذي اتبعه أجداده وهو طريق الزهد والتصوف،ومع ذلك عاش المرحلة الأولى من حياته في بيئة جغرافية وطبيعية حتمت على سكانها الخضوع لنزواته، احترف بوعمامة الرعي وفق الطرق التقليدية والزراعة المعاشية بوسائل بسيطة، وتجارة القوافل في ظروف جد صعبة، والتي عرضت العديد من الذين مارسوها للإغارة والسلب وذلك كبقية شباب المنطقة، وكانت تجارة القوافل تشكل همزة وصل بين الصحراء والتل الوهراني، والتي سمحت له بتوطيد علاقات مع أهل التل والصحراء، ويطلع على أحوالهم،ويكتسب تجربة وخبرة من خلال نشاطه التجاري.

كرّس المقراني حياته مجاهدا ضد الطغيان، ورفع راية الاسلام. قال عنه القائد العسكري لدائرة البيض "قواسواييه" اثر مقابلته بزاويته في مغرار التحتاني:" بأن أحاديثه تنم عن سعة في الأفكار وملكة سياسية وطاقة عقلية لم نعهدها عند غيره..". ولقد كان شيخ زمانه بلا منازع. ينتمي إلى عائلة أولاد سيدي الشيخ، ولذلك تعتبر هذه الثورة الثانية لأولاد سيدي الشيخ.

انطلقت عام 1881، واستمرت مدة 23 سنة، أي حتى غاية 1904، كانت أحيانا تقوى وأحيانا أخرى تفتر.

وقد اشتهر الشيخ بوعمامة بقدرته وشجاعته على مواجهة الغزاة، وفشل فرنسا في القاء القبض عليه.

أرسلت فرنسا في 22 أفريل 1881 فرقة عسكرية كبيرة للقضاء على الشيخ بوعمامة وزعماء الثورة في الصحراء الجزائرية، لكن رجال بوعمامة تمكنوا من نصب كمين لقائد الفرقة الفرنسية الملازم الثاني "واينبرينار" Weinberneur فقضوا عليه وفرقته، وامتدت ثورته إلى ناحية وهران في شمال البلاد، فاستطاعت أن تأسر في الهقار بالصحراء بعثة عسكرية فرنسية كانت متواجدة هناك بقصد اكتشاف أسرار الصحراء، وقتل المجاهدون رئيس البعثة العقيد "فلاتير"، كما استطاع بوعمامة أن يأسر في معركة أخرى 300 فرنسا، لكن قوات الجيش الفرنسي تمكنت من محاصرة بوعمامة في الصحراء بسبب تفوقه في السلاح وخاصة المدفعية، وازدياد النفوذ الفرنسي في المغرب وصعوبة تنقله بين البلدين، الجزائر والمغرب الأقصى[1].

أ- اندلاع الثورة:

راسل بوعمامة قادة المستعمر الفرنسي، واستقبل مبعوثي بعض القادة الفرنسيين وقد أجابهم مشافهة وعبر رسائل، وفي كل الحالات كان يلح على ترديد كلمته التاريخية المشهورة يجب أن تخرجوا من أرضنا، رافضا الصلح بكل صوره، بل إنه كان يراه خيانة، إلا أن إيمانه القوي وجاذبيته وكره للمستعمرين الكفار، ولد فيه الرغبة في الجهاد،فتحمل كل مسؤولياته كجميع الزعماء، وأعلن المقاومة الشعبية في الجنوب الوهراني ضد الوجود الفرنسي.

زار النقيب الفرنسي دي كاستري (De Castrie) الذي كان يحسن اللغة العربية ويتكلمها بطلاقة، وقدم عليه في قصر مغرار التحتاني على رأس فوج من القوم ليستطلع أخباره ويسبر نياته ومقاصده باسم السلطات الفرنسية،وعرض عليه مساعدة في شكل أطباء وأدوية وأغذية كان جواب أبوعمامة"قل لحكومتك أن هؤلاء السكان لايحتاجون شيئا،وأنهم يقنعون بقليل من التمر والماء، ولكنهم ينفرون من الظلم ويستفزهم العدوان"

ولما بلغ هذا الطور من التأمل والتفكير، قرر أن ينظم نفسه ويعد العدة لمحاربة القوات الفرنسية، قبل أن يستفحل أمرها، وتحتل الجنوب الجزائري كله وكذلك تعلم الطريقة بما يؤهله لأن يكون مقدما شيخيا، اشتهر بوعمامة لأنه أشرف على مقاومة كادت أن تعم الغرب الجزائري بأكمله، وأدرك بالبديهة الصائبة والرأي الراجح الدور الذي يجب أن تلعبه الزوايا في هذا الوقت بالذات، فاستطاع أن يمزج بين ماهو سياسي وعسكري، وماهو روحي.

لعل أنّ السياسة الفرنسية القائمة على سياسة"فرق تسد"بين الجماعات الكبيرة في الجزائر أثر كبير في إعلان الثورة، حينما قامت باثارة الفتنة بين صفي الشراقة والغرابة، وهو الأمر الذي لم يقبله الشيخ بوعمامة.كما أن للظروف المحيطة ببوعمامة في العالم العربي والاسلامي، من نشاط لحركة الجامعة الإسلامية، وأيضا جهود جمال الدين الأفغاني، للم شمل المسلمين؛ ونشاط الحركة السنوسية في الصحراء الجزائرية، التي كانت قد وصلت أفكارها إليه عن طريق الحاج المهدي ولد باجودة مقدمها في عين صالح؛ ولبثّ دعوتهم

[1]-صالح فركوس، المختصر...**المرجع السابق**، ص، ص193، 194.

المناهضة للاحتلال الفرنسي، كان قد تأثر بها الشيخ بوعمامة.[1]، والذي سيستغل انتقال قسم كبير من جنود الاحتلال من القطاع الوهراني إلى تونس سنة 1881 لإعلان ثورته ضد فرنسا الاستعمارية، ومما زاد من التذمر هي الظروف الاجتماعية القاسية لسكان المنطقة. خصوصا وأن قيودا فرضت عليهم وعلى مواشيهم من أجل الرعي والترحال فأدى إلى نفوقأعداد كبيرة منها وكان ذلك في سنوات 1879-1880 و1880-1881. وجاء مقتل الضابط الفرنسي وانبروفر-نائب رئيس المكتب العربي لمنطقة البيض-يوم 22 أفريل 1881، مع أربعة صبايحية من حراسه؛ ما تبعه من مضايقات لرفاق بوعمامة كبداية لاعلان الثورة من طرفه في الجنوب الغربي من الوطن.

أ- معركة مولاق 19ماي1881: اندلعت شرارتها بسبب مقتل ضابط فرنسي ومعه أربعة من حرسه عند ما حاولوا اعتقال الطيب الجرماني وهو أحد أقارب بوعمامة يوم 22أفريل1881. عن الجانب الفرنسي كانت القوات تتكون من 03 فيالق مشاة: 04 سرايا 01 فرقة مدفعية.- فرق متنوعة مساعدة- 3 فرق من القُوم- 2500 جملاً محملة بالمئونة، ويقود القوات ضباط فرنسسين من طراز عالي.[2] أما عن الجانب الجزائري بقيادة بوعمامة فقد كان تحت قيادته 2300 رجلاً ، من القبائل عديدة... ووقع الاشتباك المسلح يوم 19 ماي 1881 في مولاق، انتصر فيها بوعمامة ورغم قوة مدفعية الجيش الفرنسي، نتج عنها مقتل حوالي 37 فرنسيا، وجرح 16 آخرين، في حين تذكر المصادر استشهاد حوالي 400 مقاوم جزائري.

وعلى اثر ذلك قام الشيخ بوعمامة بمسيرتين نحو الشمال الأولى في جوان 1881 حيث اقترب من بلدة سعيدة ومعسكر، وهاجمت بعض الأهداف العسكرية الفرنسية وبعض القبائل المتعاونة مع لاستعمار[3]، وفي يوم 26فيفري1882 جرت معركة "تيقري" حيث هاجم الثوار من خلالها قوات الضابط "دوكاستري" في تيقري، وهو ما جعلهم يثأرون من ذلك بالهجوم على قبائل بني غيل المغربية في واد الشارف بالمغرب في شهر ماي 1882م. ومن هناك ظل الشيخ بوعمامة يتنقل في المنطقة حتى حط رحاله بمنطقة دلدول أين احتضنته قبائل أولاد عبو التابعة لدائرة آوغروت، وأدرار. بوعمامة انسحب إلى دلدول بالجنوب ومن هناك دخل إلى المغرب الأقصى[4]

وتحولت الثورة فيما بعد إلى هجومات مباغتة[5] على القبائل التي خضعت للفرنسيين وعلى القوافل والمناطق الفرنسية النائية والمشاريع التوسعية، وأصبحت على شكل فرق

---

[1] -يحي بوعزيز، ثورات الجزائر ...، **المرجع السابق**، ص، 248.

[2] - عبد الحميد زوز، **ثورة بوعمامة (1881-1908) جانبها العسكري (1881-1883)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 13.

[3] - **المرجع نفسه**، ص-ص، 17- 27.

[4] -صالح فركوس، المختصر...**المرجع السابق**، ص 194.

[5] -أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية .. ج1، **المرجع السابق**، ص-ص، 212-213.

متنقلة من المقاومين للاحتلال بأسلوب حرب العصابات تنحدر من الشعانبة والسوافة والورقلية وسكان تقرت والمنيعة.

حيث أدت تلك الفرق دورا هاما في مقاومة الاستعمار في المنطقة الممتدة من البيض إلى وادي سوف، وقد اندلعت بعدها معركة مغرار حيث شنت هجومات في سنة 1886 ضد االمتعاونين مع فرنسا، وفي سنة 1887 هاجمت جماعة من الشعابنة والطوارق مواقع فرنسية، وهجوم في حاسي بوخنفوس في خريف 1891.[1]

ب-إنعكاسات ونتائج الثورة:

لقد استطاع الاستعمار التغلغل في أوساط عائلة أولاد سيدي الشيخ باستمالة قدور بن حمزة، والتوغل في جزء كبير من منطقة الجنوب الغربي الجزائري، ممّا ترتب عنه هجرة العديد من الأسر الجزائرية وخاصة أتباع الشيخ بوعمامة إلى منطقة عين الملوك. وقد توفي بوعمامة وفاة عادية يوم 1908/10/07، في دائرة وجدة بالمغرب الأقصى[2].

لم تتوقف الثورات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي توقف الثورات السابقة وفشلها في طرد الاستعمار، بل استمرت وتوسعت وشملت مناطق عديدة من الوطن، نذكر منها **ثورة بومعزة في منطقتي الشلف والونشريس (1847-1846)، ثورة مولاي أحمد أو محمد (1846-1848)، ثورة سي سعد التيباني بغرب الحضنة، ثورة محمد بن عبد الله (ابن الأحرش) 1846 بمنطقة القبائل، ثورة محمد بوسبع (لحسن) بسكيكدة1848، ثورة مولاي الشقفة بجيجل 1848، ثورة أحمد بن عبد الله بن يمينة بقبيلة توفوت بالحروش 1849، ثورة الزعاطشة بقيادة بوزيان1849، ثورةبوبغلة في زواوة 1849، ثورة عمار بن محمد بوقديدة ببكارية بتبسة 1853، ثورة بلاد القبائل الصغرى 1852، ثورة أولاد مسعود وبني صالح 1852 بضواحي الطارف، ثورة الأوراس 1853-1854، ثورة تقرت 1854 بقيادة محمد بن عبد الله، ثورة ناصر بن شهرة 1856، ثورة سي صدوق بلحاج بباتنة 1857، ثورة بني سنانس بالقرب من الحدود المغربية 1859، ثورة أحمد مولاي محمد بالقبائل الشرقية بالزواوة 1862، ثورة لالة فاطمة نسومر بزواوة 1855-1857، ثورة محمد بن تومي بوشوشة 1870 بالجنوب الجزائري بضواحي ورقلة، ثورة أولاد عيدون بالميلية 1871، ثورة الحسن بن أحمد الملقب بمولاي الشقفة بنواحي جيجل 20 جوان 1871[3]، ثورة واحة العمري بنواحي بسكرة ضد عائلة بن قانة 27-28 أفريل 1871، ثورة محمد البدوي بنواحي مدينة الجزائر حيث تزامنت مع ثورة المقراني 1871، ثورة الطوارق 1881، 1886، 1889، 1895، ثورة عين التركي 1901 بضواحي مليانة، ثورة عين**

---

[1] - خليفي عبد القادر: **"فرقة الشيخ بوعمامة في الجنوب الكبير"**، جامعة الأمير عبد القادر، ع.10، دار البعث، قسنطينة، رجب، 1422هـ/20 سبتمبر 2001، ص 191.

[2] -صالح فركوس، المختصر...**المرجع السابق**، ص194. ينظر كذلك، محمد السعيد قاصري، **المرجع السابق**، ص-ص74-76.

[3] - صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص-ص184-192.

بسام 1906، ثورة بني شقران بضواحي معسكر المرتبطة بثورة المحمدية أكتوبر 1914، ثورة أولاد سلطان بالأوراس 1915[1].

المحاضرة رقم3: أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918: سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا

مقدمة:يعتبر مطلع القرن العشرين منطلق هام في تاريخ و كفاح الجزائر و نضالها ضد الاحتلال الفرنسي ، حيث شهدت ظهور روافد جديدة للكفاح ضد الاستعمار بعد أن اقتنعت بأن الإعتماد على المقاومة المسلحة غير المنظمة، والوسائل العسكرية البسيطة،لم يكن كافيا وحده لتحرير البلاد وإجبار سلطات الإحتلال على الرضوخ لمطالب الشعب الجزائري، فكان من أهم وسائل الكفاح الجديدة التي اعتمدت عليها الحركة الوطنية مع

[1]- **المرجع نفسه**، ص-ص 192-196.

نهاية القرن19م وبداية القرن العشرين الجمعيات، والنوادي الثقافية التي أنشأتها وطورت من نشاطاتها.

1-أوضاع الجزائر سياسيا: لقد شددت فرنسا موقفها تجاه الجزائريين خوفا من استغلالهم انشغالها بالحرب في أوروبا والقيام بثورة كما حدث في حرب 1870و1871، فأصدرت قوانين اضطهادية أخرى كتجديد قانون الأهالي لفترة سبع 7 سنوات أخرى، وقانون الطوارئ والرقابة سنة 1914. مما أدى إلى زيادة الهوة بينها وبين الجزائريين. وقد عبر الجزائريون عن ذلك الرفض بأشكال عديدة ومختلفة، منها تقديم العرائض والمطالب، والهجرة نحو الخارج ونحو الجبال في الداخل هروبا من عمليات التجنيد الإجباري، والتعبير عن الرفض والسخط عبر الأدب الشعبي مثل الأغاني والأمثال، والقيام بثورات شعبية وهجومات عنيفة ومسلحة تعبيرا عن رفض المشاركة إلى جانب فرنسا في الحر الكونية الأولى.

لقد تمكنت الادارة الفرنسية بأساليبها المختلفة الرادعة والاغرائية من تجنيد وتسخير حوالي 270000 جزائري في المجهود الحربي الفرنسي، كمرسوم 7 سبتمبر 1916 القاضي بتجنيد الجزائريين بالقوة، كما روجت عبر وسائل الاعلام المختلفة لفكرة أن رفض التجنيس والتجنيد محدود ويقتصر إلا على منطقة الأوراس فقط، وبالفعل تمكنت من تجنيد حوالي 173 جزائري شاركوا في جبهات القتال في أوروبا، وتجسخير حوالي 119.000 جزائري كعمال في المناجم والمصانع والموانئ والمزارع الفرنسية، واستغلال امكانيات الجزائر من فحم ومواد زراعية ونباتية وحيوانية لصالحها ولصالح الحرب.

وعند انتهاء الحرب العالمية الأولى ظهرت انعكاسات مختلفة وعلى جميع الأصعدة نوجزها فيمايلي:

-خسائر بشرية قدرت بحوالي 56.000 قتيل ، وآلاف الجرحى والمعطوبين.

-تدهور الأوضاع المادية والاقتصادية وارتفاع الأسعار وندرة الغذاء، وظهور المجاعة. واستغلال ثروات الجزائر.

-نمو الوعي القومي والسياسي لدى الجزائريين بفعل احتكاك الجزائريين بالمجندين الأوروبيين.

-انبعاث النشاط السياسي وتقديم الأمير خالد لعريضة للرئيس الأمريكي ولسون في نؤتمر فرساي بباريس سنة 1919، تضمنت المطالبة بتقرير مصير الجزائريين[1].

-أصدرت فرنسا إصلاحات 04 فيفري 1919 الاصلاحية لتهدئة الأوضاع وامتصاص غضب الجزائريين[2].

2- التيارات السياسية المختلفة في الجزائر خلال الحرب:

أ-**تيار المحافظين:** وهم دعاة الحفاظ على الأحوال الشخصية، من لغة ودين وعادات وتقاليد، ويمثلون أغلبية المجتمع الجزائري، ومن مطالبها: حرية الهجرة الجزائرية ولاسيما نحو –الشرق الأدنى-المشرق العربي، وإلغاء كل القوانين التعسفية، واسترجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي، والدعوة على الجامعة الإسلامية، ورفض التجنيس والتجنيد الإجباري.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، 1900-1930، ط4**، منقحة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص-ص257-272.

[2]-المرجع نفسه، ص 295.

كان تيار المحافظين يضم المرابطين والأعيان الإقطاعيين، كما انضم اليهم بعض العلماء آنذاك كالشيخ عبد القادر المجاوي وسعيد بن زكري وعبد الحليم بن سماية وحمدان بن الونيسي ومولود بن الموهوب...الخ. ولقد اعتبر المحافظون في نظر النخبة أنهم بمثابة حواجز في طريق التقدم والاندماج لتعصبهم وإجحافهم، وتمسكهم بالتقاليد. ومن هنا اتهموهم بالكسل وإثارة الفتن الدينية ومعارضة الإسلام الحقيقي.[1]

ب- جماعة النخبة:

تضم الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية. وهذه الجماعة تبنت أفكار الغرب ووسائل عيشه وطريقته في العمل وثقافته وتعلمه وكانوا يهدفون إلى تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أوربي، حيث كانوا يشعرون بعقدة الكمال بالنظر على المجتمع الجزائري وبعقدة النقص بالنظر إلى المجتمع الفرنسي.

وكانت مطالبهم تدور حول المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين، إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية، والمطالبة بالتمثيل النيابي للجزائريين، والمساواة في التعليم والضرائب وفرص العمل، والمطالبة بالتجنيس الكامل والاندماج في المجتمع الفرنسي[2].

2- أوضاع الجزائر اقتصاديا:

وفق إحصائيات سنة 1900 فإنه يوجد بالجزائر 7.281.838 هكتارا من الأراضي الخاصة و1.912.900 هكتارا من أراضي العرش، بينما تقرير 1912 خصهم بمساحة 6.460.034 هكتارا من الأملاك الخاصة و 2.766.934 هكتارا من أراضي العرش، أما الثروة الحيوانية، فهي كذلك تضررت بفعل سياسية الاحتلال، فقد انخفضت من مليون رأس عام 1867 إلى 1071000 في عام 1887 ثم إلى 846000 في عام 1900.[3] بينما الماشية –الخروف- تقهقر من 7 مليون رأس سنة 1865 إلى 7.7 ملايين في عام 1885 وإلى حوالي 6.3 ملايين في عام 1900، وعن إنتاج الحبوب فالقمح مثلا عام 1860 كان يمثل 80 % من إنتاج الجزائر كلها؛ انخفض إلى 72% سنة 1900، ونقص مردود الإنتاج الفلاحي من 4.1 قنطارا للهكتار الواحد إلى 3.7 قنطارا. وفرض عليهم السماسرة والإقطاعيون الأوربيون الكبار أن يبيعوا إنتاجهم الفلاحي والحيواني قبل الموسم بأثمان بخسة، وتركوهم عرضة الاقتراض بالربا من السماسرة اليهود والتي كانت تتراوح بين 40 و60 و100% بالإضافة على عوامل أخرى كالقحط والجفاف وهجمات الجراد.

ومع مطلع القرن العشرين أصبح الملاكون ومربوا المواشي من الأهالي لا يمثلون سوى 52% والخماسون 30% والعمال الزراعيون 12% ومستأجروا الأراضي 5%، وبقيت هذه النسب دون تغيير تقريبا إلى ما بعد عام 1930.[4] وإلى جانب هذا فلقد أرهق الأهالي بالضرائب ففي الفترة الممتدة من 1885-1890 كانوا يدفعون سنويا مبلغ 4 مليون 8 ألف فرنك منها 19 مليون ضريبة عربية وفي عام 1912 دفعوا 45 مليون فرنك ضرائب،

---

[1] -**المرجع نفسه**، ص-ص145- 158.

[2]-**المرجع نفسه**، ص-ص 159-172.

[3] - شارل روبير أجرون، **المرجع السابق**، ص، 99.

[4] - يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، د، م، ج، الجزائر، 1985، ص،-ص، 39-40.

ولقد اتضح في مطلع القرن 20 أن الجزائريين كانوا يدفعون 46% من الضرائب المباشرة، وذلك رغم أنهم لا يملكون سوى 37% من ثروات البلاد.[1]

3-أوضاع الجزائر اجتماعيا:

لقد تراجع عدد سكان الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1930 على النحو الآتي: كان سنة1830حوالي 10 مليون نسمة. فتراجع عام 1861 إلى 2.733.000 نسمة، ثمّ إلى 3.577.000 نسمة، سنة1891، وإلى 4.923.000 نسمة[2] سنة 1921، ليصل إلى9.846.000 نسمة عام 1930. ومن مجموع هؤلاء فإن 6.9% عام 1886 يتمركزون بالمدينة وحوالي 7.6% سنة 1906 وحوالي 10.8% سنة 1931، والباقي كانوا ريفيين.

4- أوضاع الجزائر ثقافيا: كان عدد المتمدرسين من الأطفال الجزائريين ضئيلا جدا، ففي المرحلة الابتدائية مثل من أطفال الأهالي سنة 1890 سوى 1.9% من مجموع الأبناء الذين هم في سن الدراسة، وهذه النسبة لا تمثل سوى 10 ألاف طفل، ولقد وصل عدد التلاميذ الجزائريين سنة 1908 حوالي 33.397 طفلا وذلك يمثل نسبة 4.3% وفي عام 1914 وصل عددهم إلى 47263 طفلا من أصل 850000 تلميذ في سن الدراسة. ولم يكن في المرحلة الثانوية سوى 84 تلميذا مسلما في السنة قبل عام 1900 و150 تلميذا قبل عام 1914 ، وفي عام 1914 تخرج من جامعة الجزائر 34 حامل بكالوريا مسلم و12 مجازا.[3] وأشارت إحصائيات أخرى من الفرنسيين أنفسهم بأنّه في سنة 1911 لا يوجد من بين خمسة ملايين جزائري سوى 450 مثقفا[4].

5-تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية: يعود تأسيس النوادي والجمعيات الثقافية في الجزائر إلى منتصف القرن 19، حين اشتدت وطأة الاستعمار الثقافية الرامية إلى فرنسة المجتمع الجزائري، وتجهيله عن طريق فصله عن مقوماته الحضارية العربية الاسلامية بالتجنيس والتنصير، فجاءت النوادي والجمعيات الثقافية كشكل آخر من أشكال المقاومة الوطنية، إذ شكلت حصنا منيعا ومنبعا روحيا وفكريا للشعب الجزائري، ومن أهم تلك النوادي والجمعيات نذكر: **الجمعية الراشدية** التي تأسست سنة 1849 بالجزائر العاصمة على يد مجموعة من الشباب الجزائري المتخرج من المدارس الفرنسية. نشطت في مجال مساعدة تلاميذ المدارس الفرنسية عن طريق تنظيم الدروس في مختلف التخصصات، ففرع مدينة الجزائر كان 250 عضوا سنة 1910 ممن أبرزهم بن بريهمات ابن التهامي...**والجمعية التوفيقية** التي تأسست في سنة 1908، ترأسها بن التهامي ..ونادي **صالح باي** تأسس بقسنطينة سنة 1908 ضم1700عضوا من أجل التوعية والتثقيف والتعليم..**ونادي الترقي** بالعاصمة سنة 1827 من طرف مجموعة من المصلحين كابن باديس ومحمد البشير الابراهيمي والعقبي والتبسي وتوفيق المدني ... ووداية العلوم الجديدة ونادي التقدم ونادي الشباب الجزائري، وجمعية الهلال ونادي الاتحاد...[5].

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص، 46.

[2] - حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تحقيق محمد العربي الزبيري، ANEP، 2005، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، ص، ص، 40، 41.

[3] شارل روبير أجرون، **المرجع السابق**، ، ص، ص، 113، 114..

[4] --أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية ... ج 2، **المرجع السابق**، ص 151.

[5] -**المرجع نفسه**، ص، ص، 146، 147.

المحاضرة رقم4: حركة الأمير خالد (1919-1925).

1-المولد والنشأة:ولد الأمير خالد بن الهاشمي بدمشق في 02/20/ 1875. وفي عام 1892 غادرت العائلة دمشق إلى مدينة الجزائر. أرسله والده مع أخيه إلى باريس ليواصل تعليمعه العام في "ليسيه" "لويس لوغران" ثم التحق بالمدرسة العسكرية سانت سير بعد اجتيازه مسابقة الدخول في 1893/11/7، ولم يلبث أن قدم استقالته مطلع عام 1895، وبعد عام من ذلك عاد لاتمام تكوينه بنفس المدرسة العسكرية، رفض الجنسية الفرنسية كأفضل طريقة للحصول على الترقيات العادية وتخرج برتبة ضابط ملازم أول صنف الأهالي، والتحق عام 1907 بالفيلق الذاهب الى المغرب، وبعد عام رقي إلى رتبة نقيب وهي أقصى ما يمكن أن يطمح إليه أهلي جزائري، وعلى إثر الأحداث التي شهدها المغرب بداية 1910، قدم استقالته في شهر أفريل. وفي 15 جوان استفاد من عطلة استثنائية لمدة ثلاث سنوات ووشح صدره بنيشان فارس اللفيف الشرقي، اعترافا بخدماته العسكرية، وذات الوقت باشر عمله السياسي بعد اتصاله بالشبان الجزائريين مع بداية الحرب العاملية الأولى، انخرط الأمير والتحق بالمغرب ثانية، ومكث هناك 16 شهرا، وبعد أن أصيب بالسل الرئوي أسعف على الجزائر إلى أن شفي فعاد إلى النشاط السياسي الأهلي مع الشبان ومع الشيوعيين إلى أن نفي إلى سوريا عام 1923. عاد إلى فرنسا عام 1924 على اثر فوز اليسار ، وتقدم إلى انتخابات المجلس البلدي على القائمة الشيوعية، ولم يفز بسبب تلاعبات الادارة..غادر الجزائر بصورة نهائية عام 1926، إلى أن وافته المنية عام 1936[1].

2-وسائل النضال عند الأمير خالد: كانت عبارة عن وسائل سلمية، وهي:

أ-الصحافة وانشاء جريدة الافدام

ب- الخطب لاسيما خلال الحملات الانتخابية والتجمعات الكبرى

ج-المجالس المنتخبة كمنبر للمقاومة والنضال بالطرق السياسيو والسلمية

د-الاتصال بالشخصيات الفرنسية المرموقة والمؤثرة في الرأي العام

---

[1]-نور الدين ثنيو، **"الأمير خالد الهجرة والتجربة السياسية"**، مجلة الهجرة والرحلة، العدد الأول، أفريل 2005، مخبر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول حركات الهجرة ، جامعة منتوري، قسنطينة، ص20.

ه-كان الأمير خالد يعتز بكفاح آبائه وأجداده وبالتاريخ الوطني بصفة عامة، وكان لديه غيروة اسلامية شديدة، لاسيما اذا تعلق الأمر بالدين واللغة والوطن، وكل ما يمس كرامة الانسان.

3- برنامج الأمير خالد:

أطلق مؤرخو الحركة الوطنية الجزائرية على الأمير خالد عدة أسماء فمنهم من قال أنه كان ذا اتجاه وطني اسلامي، ومنهم من ربط حركته بالاتجاه الوطني الاشتراكي، وفيهم من قال أنهه حركة اصلاحية تهدف إلى تحسين وضعية مسلمي الجزائر، ورغم أن الاشارة قد سبقت إلى أن الأمير كان قد تقدم بعريضة مطالب إلى الرئيس الأمريكي ولسون، أثناء انعقاد مؤتمر فرساي سنة 1919، يطالب فيها بمنح شعب الجزائر المسلم حق تقرير مصيره بنفسه. وقد كانت حركة الأمير قد بدأت مع لحظة ظهور الشبان الجزائريين عام 1912، بعدما تلازمت عنده الهجرة مع العمل السياسي، فقد كانت باريس فضاء للوعي السياسي الحديث، حيث تبلورت فيه شخصية الأمير الفكرية والسياسية[1].

ومن المعروف أن الأمير خالد كان قد بدأ حركته السياسية في أواخر سنة 1919 عند انفصاله عن النخبة، وكانت مطالبه في هذه الآونة إصلاحية لم تخرج عن إطار المساواة، ولكن الكشف عن العريضة، (في العريضة عرض سياسة الحيف والاستغلال الفرنسي للمسلمين الجزائريين دام عقود طويلة من الزمن)[2]، تجعل الأمير خالد على رأس قائمة زعماء الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية، ولقد جاءت مطالب العريضة استقلالية هادفة إلى فصل الجزائر التام عن فرنسا سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولما فشل الأمير خالد في تحقيق آماله في تحقيق استقلال الجزائر عن طريق عصبة الأمم معتمدا في ذلك على مبادئ الرئيس ولسون، ، فعمد بعد هذه الخيبة إلى عمل سياسي آخر أكثر مرونة، هدفها القريب المساواة وهدفها البعيد الاستقلال، بدأ بمهاجمة جماعة النخبة في جريدة الاقدام سنة 1919، والتي أصبحت تتحدث عن اندماج وتجنيس الجزائريين طبقا للقوانين الفرنسية.

وكانت المرحلة الأولى من تطبيق برنامجه تقع ما بين 1919 و1921، والمرحلة الثانية تتلخص في خطابه أمام الرئيس الفرنسي ميليران في 20 أفريل 1922، والمرحلة الثالثة تستنتج من محتوى رسالته الموجهة للرئيس الفرنسي هيريو سنة 1924[3].

كان الأمير خالد صاحب برنامج سياسي لخصه في رسالة بعث بها إلى الرئيس الفرنسي آنذاك"هيريو"، وقد عرف ذلك البرنامج فيما بعد بالمبادئ أو المطالب العشرة، وهي:

أ-المساواة في التمثيل البرلماني الفرنسي بين الجزائريين والأوروبيين بالجزائر

ب-إلغاء القوانين والاجراءات الاستثنائية الخاصة بالجزائريين في المحاك الرادعة، وهي قوانين جائرة سنتها فرنسا للنيل من الجزائريين، كما طالب الأمير خالد بإبطال الرقابة الادارية والرجوع إلى القانون العام.

ج-نفس الحقوق والواجبات في الخدمة العسكرية

د-ارتقاء الجزائريون إلى كل الرتب المدنية والعسكرية وفق المقدرة الشخصية

---

[1]-نور الدين ثنيو، **المرجع السابق**، ص20

[2]-**المرجع نفسه**، ص31.

[3]- يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، بين الحربين العالميين 1919-1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2012، ص- ص45-52.

ه-تطبيق قانون التعليم الإجباري على الجزائريين مع السماح بحرية اختيار نوعه.
و-حرية الصحافة والاجتماع
ز-تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الشريعة الإسلامية
ح-العفو العام عن المعتقلين والمتهمين
ط-تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين
ي-الحرية المطلقة للعمال الجزائريين في جميع الحرف والمهن وفي الذهاب إلى فرنسا[1].
كان الأمير خالد يسعى لرص صفوف الشعب الجزائري، حيث دعا إلى الوحدة الوطنية ونبذ العرقية والعنصرية، وفي شهر جانفي 1922 قام بتأسيس "حزب الإخاء الجزائري" بدل حركة الشبانالجزائريين، واستمرت جريدة" الإقدام" لسان حال الحزب الذي كان من أبرز مطالبه تطبيق كلي لقانون 4 فيفري 1919 الإصلاحي، وهو مادفع باللإدارة الاستعمارية إلى اتهام الأمير بأنه "وطني مسلم" وأحيانا " شيوعي"، فبدأت بمضايقته وألقت عليه القبض ونفته هو وعائلته إلى الاسكندرية وحوكم هناك في أوت 1925 بتهمة الهروب من منفاه إلى أوروبا وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة أشهر، ولم يعد بعدها إلى الجزائر وتوفي بدمشق بسوريا عام 1936[2]

المحاضرة رقم 5:دراسة الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية (1926-1939).

[1]-عبد المجيد قدور، **مسيرة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المطبوعات البيداغوجية لكلية آداب والحضارة الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة ، 2013-2014، ص، ص 168، 169.
[2]- صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص، ص236، 237.

مقدمة: في الحقيقة أن المقاومة السياسية ابتدأت مع بداية الاحتلال، ولكن فعليا ظهرت عام 1912 من خلال نشاط ابن العنابي (1851-1775)، وحمدان بن عثمان خوجة، إلا أنها لم تنجح في تحقيق آمال الأمة الجزائرية، ومع مطلع سنة 1919، واثر الانقسام الذي حصل داخل حركة الشبان الجزائريين ظهرت صورة جديدة من الأحزاب والحركات السياسية يطلق عليها غالبا اسم "الحركة الوطنية الجزائرية".

1-نجم شمال إفريقيا 1926.

تدعمت الساحة السياسية الجزائرية بمولود جديد كان عاملا إضافيا في مقاومة الاحتلال الفرنسي إلى جانب تشكيلات سياسية أخرى كانت تنشط آنذاك منذ العشرينات من القرن الماضي أبرزها "نجم إفريقيا الشمالية" الذي بدأ كجمعية تعمل للدفاع عن مصالح مهاجري المغرب العربي في سنة 1924، إلا أنه لم يظهر إلى الوجود رسميا إلا في سنة 1926[1]، تعاقب على رئاسته "حاج علي عبد القادر"[2] و "مصالي الحاج"[3] الذي استمرّ معه فيما بعد[4] كما ترأسه شرفيا "الأمير خالد" بعدما كان قد أدى دورا كبيرا في نشأته عن طريق توعية وتجنيد العمال المهاجرين بالمحاضرات والخطب[5]، وقد كان جل أعضائه من العمال والجنود السابقين وطلبة إفريقيا الشمالية الذين يعيشون في فرنسا، لكن شيئا فشيئا فقد النجم أعضاءه التونسيون والمغاربة وأصبح منظمة جزائرية خالصة[6]، وقد تأسست حركة نجم الشمال الإفريقي على أنقاض جمعية دينية كانت هي النواة الأولى وعاشت سنة كاملة من 1925إلى 1926، انعقد أول اجتماع بشهادة السيد (بانون آكلي) يوم 15 ماي بنهج (بروطاني)49 بضواحي باريس، وفيه تم الاتفاق على اسم نجم شمال إفريقيا، وفي 2جوان عقد أول اجتماع عام أعلن فيه عن تأسيس الحركة وعن اسمها، وفي 2جويلية انعقد اجتماع للأعضاء بقاعة النقابة وفيه تأسّست اللجنة المركزية.

أ-عوامل ظهور النجم في فرنسا:

لقد ساعد على ظهور نجم شمال إفريقيا في فرنسا، لأول مرة، عدة عوامل نذكر منها:

---

[1]-.- أنظر حول ذلك: - Mohamed Guenaneche: **op.cit**, p.34.

[2]- ولد بغليزان يوم 23 ديسمبر سنة 1883 وسط عائلة فلاحية، هاجر إلى فرنسا وحصل على الجنسية الفرنسية، شارك في الحرب العالمية الأولى 1914-1918، بعدها استقر بباريس وتزوج بفرنسية، انضم إلى اتحاد المستعمرات رفقة الزعيم الفيتنامي هوشي- منه، انخرط في صفوف اليسار الفرنسي الذي رشحه إلى مناصب قيادية في الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم في الانتخابات التشريعية في جويلية 1924، أظهر نشاطا متميزا في الأوساط النقابية، عارض سياسة الأمير خالد لكن سرعان ما سانده بعد ذلك، ساهم رفقة مصالي الحاج في تأسيس نجم شمال إفريقيا سنة 1926، طرد من الحزب الشيوعي الفرنسي، اعتزل السياسة وتوفي سنة1957 بفرنسا. أنظر ar.**wikipedia .org**

[3]- مصالي الحاج (1898- 1974)، أنظر بينيامين سطورا، **مصالي الحاج، رائد الوطنية الجزائرية 1898 – 1974**، ترجمة الصادق عماري، مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال(هدية من قبل وزارة المجاهدين، 2002.

[4]- مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة)1954-1956**، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر2004، ص23.

[5] - الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص9.

[6]-أبو القاسم سعد الله، الح . و. ج، ج2، **المرجع السابق**، ص372.

-دور الهجرة الجزائرية للخارج عموما وإلى فرنسا خصوصا حيث هاجر عدد كبير من الجزائريين إلى الخارج هروبا من السياسة الاستعمارية الفرنسية المجحفة، خصوصا خلال الحرب العالمية الأولى، و توجه بعضهم نحو المغرب الأقصى، والبعض الآخر نحو المشرق العربي و تركيا، و منهم من توجه إلى فرنسا نفسها، على الرغم من القيود الصعبة المفروضة على المهاجرين إلى فرنسا، منها قانون1874 الصادر بهذا الشأن، والذي يجبر الحصول مسبقًا على إذن بالسفر .لكن حاجة فرنسا الملحة إلى عدد كبير من اليد العاملة الجزائرية أثناء الحرب العالمية الأولى أدت بها إلى إصدار مرسوم15 يونيو 1914 الذي فتح أبواب الهجرة إلى فرنسا.

-لقد مكنت الخدمة العسكرية الإجبارية للشباب الجزائري بمقتضى قانون التجنيد الإجباري عام 1912 للإطلاع عن قرب على مبادئ الحرية والديمقراطية و تأثروا بالحياة الحرة في أوربا. فتأثر عدد كبير من المهاجرين الجزائريين بفرنسا بتلك المبادئ الإنسانية والحضارية المتقدمة، ومن بين هؤلاء أحمد مصالي الحاج و بعض من رفاقه مستغلين حرية النشاط السياسي، وشرعوا في التفكير في تأسيس حزب سياسي في باريس يدافع عن حقوق العمال الجزائريين، والتونسيين، المغاربة. اتخذ اسم "نجم شمال إفريقيا". لقد تضاربت الروايات حول تاريخ تأسيس نجم شمال افريقيا بين سنتي 1924 و1926 فمحمد قنانش وهو أبرز أعضاء النجم وحزب الشعب من بعده، يذكر أنه في يوم يوليو عام 1926 انعقد اجتماع لأعضاء النجم بقاعة النقابة بباريس، و في هذا الاجتماع تأسست اللجنة المركزية لشمال إفريقيا،.

وبالتالي تأسس نجم شمال إفريقيا في باريس عام 1926من قبل المدعو الحاج علي عبد القادرو هو جزائري الأصل، و في نفس الوقت عضو في الهيئة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي ، وكان مقر النجم شارع بروطاني رقم 49. و في عام 1927 خلف الحاج علي عبد القادر في رئاسة النجم أحمد مصالي الحاج، وكانت مهمة نجم شمال إفريقيا في البداية تتمثل في الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا ماديا ومعنويا، فطالب النجم باستقلال الأقطار الثلاثة -الجزائر، تونس، المغرب الأقصى -و قد ظهرت هذه الفكرة أكثر من مرة من مطالب النجم).وابتداء من عام 1927 انسحب التونسيون والمغاربة من النجم وأسسوا حركات سياسية خاصة بهم وبالتالي أصبح النجم حركة سياسة جزائرية خالصة. وقد اتهم مناضلي النجم بالشيوعية، ووذلك بسبب نشاطاتهم داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، وظهر الخلاف بين مصالي وقادة الحزب الشيوعي الفرنسي[1].

وإذا كان "النجم" عند تأسيسه قد تبنى بصفة إجمالية برنامج "الأمير خالد" فإن قوانينه الأساسية التي وضعت في سنة1928 نصّت على أن للجمعية هدفها الأساسي وهو تنظيم الكفاح من أجل استقلال البلدان الثلاثة لشمال إفريقيا[2]، ويؤكد أغلب الكتاب والمؤرخين دور "الحزب الشيوعي الفرنسي" في بداية ظهوره[3]، ولذلك فإن "النجم" بحكم نشأته في هذا

---

[1]- قدادرة شايب، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954، دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص-ص203-210.

[2]- مبروك بلحسين، **المصدر السابق**، ص23.

[3]- نورد في هذا الصدد ما ذكره بعض الكتاب والمؤرخين حول دور الحزب الشيوعي الفرنسي في بداية ظهور النجم، منهم محمد قنانش الذي كتب:((...كانت الجمعية في حاجة إلى حليف تحتمي به في خطواتها

الجو النضالي والحركة السياسية التي عرفتها باريس آنذاك، وفي ظل الحزب الشيوعي الفرنسي استطاع أن يستفيد من تلك المطالب الدولية الاستقلالية ليجعل منها مطالب وطنية ميزته لفترة طويلة عن باقي التشكيلات الوطنية الأخرى، لكن سرعان ما استقال مصالي الحاج من الحزب الشيوعي الفرنسي باعتباره لا يهتم بالقضية الوطنية، كما أن "الكومنترن" (Cominterne) كانت تحارب الحركة الإسلامية وفكرة تضامن الشعوب المسلمة على أساس ديني، وهو ما جعل النجم يتضمن عدة اتجاهات إيديولوجية متباينة نسبيا :

- ماركسية سطحية تمثلت في شكل وأسلوب نشاطه ونضاله.
- روح وطنية جزائرية عاطفية.
- صبغة إسلامية بسيطة[1] .

ب-مطالب النجم:

لقد حدّد "مصالي الحاج" المطالب الأساسية "للنجم" في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر بروكسل(Bruxelles) المناهض للاستعمار[2] المنعقد ما بين 10و15فيفري سنة 1927- والذي اعتبره الدكتور "أبو القاسم سعد الله" أول انتصار حققه "النجم" بمشاركته فيه- حددها في مايلي :

- الاستقلال الكامل للجزائر
- جلاء الجيش الفرنسي
- إنشاء جيش وطني
- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الإقطاعية
- احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين
- إرجاع الأراضي والغابات من الفرنسيين
- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى
- العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا قد سجنوا أو نفوا أو كانوا يعيشون تحت الرقابة الفرنسية
- حرية الصحافة والاجتماع ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك التي منحت للفرنسيين في الجزائر
- إحلال مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة التصويت العام محل المجلس المالي
- إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام
- حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم

الاولى فرأت في الحزب الشيوعي ذلك...))أنظر ذلك... .../...في: Mohamed Guénanéche ,**op.cit,**p.29، كما يعرفه شارل روبير أجيرون في **المصدر السابق،** ص، 140 على أنه – أي النجم-((منظمة شيوعية))، أما مبروك بلحسين في **المصدر السابق،** ص23 فيذكر بأن ((...الحزب الشيوعي الفرنسي كان يوفر المساعدة للنجم في سنة 1926...))، بينما بيّن أبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطنية الجزائرية ج2، **المرجع السابق،** ص373، بأن النجم ((...كان يتمتع بعطف اليساريين الفرنسيين والأوروبيين والمنظمات المعادية للإستعمار....)).

[1]- الأمين شريط ، **المرجع السابق،** ص9.

[2] - كانت 1927 أول سنة ذكر فيها الاستقلال، وأن التوجيه كان وطنيا ثوريا بعدما كان في سنة 1926 لا يزيد عن احتجاج ومطالب إصلاحية، أنظر ذلك في، Mohamed Guénanéche ,**op.cit,**p.44

- خلق المدارس باللغة العربية
- تطبيق جميع القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائر
- زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الجزائريين الصغار

فما يلاحظ على هذه المطالب أن بعضها "ثوريا" يمثل انطلاقة جديدة في طريق تحرير الجزائر، وأصبح الفرنسيون على حذر من مطالب النجم التقدمية[1]، وقد اكتمل هذا البرنامج بصفة نهائية في شهر ماي سنة1933 على إثر جمعية عامة تقرر فيها عدم إمكانية ازدواجية الانتماء إلى النجم وإلى الحزب الشيوعي وبهذا أصبح النجم حزبا سياسيا بصفة فعلية، بعدما كان من الناحية القانونية مجرد جمعية، وصار تنظيما سياسيا جزائريا بعد التحاق المهاجرين المغاربة والتونسيين بأحزابهم الوطنية منذ سنة1930[2]، وتمثلت نشاطات النجم في المنشورات والصحافة (جريدة الإقدام باللغتين وجريدة الأمة)، والمؤتمرات، وكانت طريقة ثورية ومباشرة مما سيعرضه للحلّ وزعمائه للملاحقة والتضييق[3].

حيث قامت السلطات الفرنسية بحلّه بتاريخ20 نوفمبر من سنة1929واضطهدت قادته، ومنعت جريدته من الصدور، لكن زعماؤه آنذاك لجأوا إلى النشاطات السرّية فخلقوا سنة 1930 جريدة الأمة التي أصبحت هي نفسها برنامجا ونقطة انطلاق، وبعدها أعادوا تكوين الحزب سنة 1932 تحت اسم جديد هو "نجم إفريقيا الشمالية المجيد"[4] الذي حلّ بدوره في سنة 1935، ليظهر مرة أخرى تحت اسم "الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا"[5].

كان النجم يقوم على أسس متينة لإرادة نشاطه، و تتمثل في :جمعيته العامة، وهي الهيئة العليا و الأساسية وتعقد اجتماعاتها بشكل سري، ثم اللجنة المركزية أوالتنفيذية، و كانت تضم في الغالب 25 عضوا، و أخيرا، المكتب التنفيذي ويتكون من خمسة إلى ستة أعضاء و له صلاحيات منها الإشراف على جرائد النجم و الدعاية والنشر).وهكذا ظل النجم ينشر أفكاره الثورية و الاستقلالية حتى يوم 29 نوفمبر عام 1929 حينما أقدمت السلطات الفرنسية على حله بتحريض من الحزب الشيوعي و الفرنسي، ثم عاد النجم إلى الظهور.

2-حزب الشعب الجزائري 1937:

كان حزب الشعب حزبا مبنيا وفق تنظيم هرمي محكم[6]، وكان كغيره من الأحزاب السياسية المعتمدة في فرنسا يخضع في تنظيمه الأساسي لنص القانون الصادر عام 1901[7]، وبالتالي يكون الحزب قد احتفظ في غالب الأحيان بنفس الهياكل التنظيمية للنجم، التي لم تكن سوى انبعاثا جديدا له، وكل ما طرأ أنه أنشا نظام الفيدراليات في الجزائر، حيث قسّمها إلى ثلاث

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، الح. و. ج. ج3، **المرجع السابق**، ص، ص 378- 379.

[2] - الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص، ص 11-12 .

[3] - أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص373.

[4] - **المرجع نفسه**، ص 383.

[5] - الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص9.

[6] -بن يوسف بن خدّة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص301.

[7] - قانون 1901الذي يفرض على الجمعيات السياسية والأحزاب وجود هياكل أساسية تنظيمية لها، ينظر، **بكار العايش، المرجع السابق**، ص ص210- 215.

فيدراليات، وكذلك التنظيم الداخلي الذي أقرّه الحزب أواخر سنة 1937 لمواجهة القمع والمتابعات، وهي تعديلات فرضتها الظروف.

لقد كان هيكل الحزب التراتبي من القمة إلى القاعدة كالآتي، المؤتمر السنوي أو الجمعية العامة، واللجنة المركزية[1]، واللجنة التنفيذية، والهيئة الإدارية، والمكتب السياسي، ثمّ يتخذ الحزب لنفسه تنظيمات إقليمية تتكون من فيدراليات، وفروع ((قسمات)) التي بدورها جزّأها الحزب في بعض المناطق إلى خلايا وفقا للظروف التنظيمية والأمنية الخاصة[2].

أ-التنظيم الهيكلي لحزب الشعب:

-الجمعية العامة أو المؤتمر السنوي: تعتبر الهيئة العليا[3]، كانت تشارك فيها جميع فروع النجم[4]، وفي فترة حزب الشعب، أصبحت القسمات تنتدب ممثلين عنها لحضور الجمعية العامة، وقد يحضر بعض المنخرطين كمستمعين، وكانت اجتماعاتها تُعقد كل سنة ماعدا في حالات استثنائية، ولم تتغير مهامها منذ أن كان النجم قائما، ويقوم المؤتمر بمناقشة التقرير الأدبي والمالي للحزب وإقرار برنامجه وتوجهاته السياسية، والتصويت على القوانين الأساسية، والأطر التنظيمية له، وتعديلها إذا اقتضت الضرورة، وتقديم الاقتراحات حول الدعاية والإعلام وحول علاقات الحزب بالأحزاب والكتل الوطنية[5]، وتَنتخب الجمعية العامّة أعضاء اللجنة المركزية (الإدارية أو التنفيذية) من بين الأعضاء العاملين، وذلك في عهد النجم ثم في حزب الشعب الجزائري[6].

- اللجنة الإدارية (اللجنة المركزية أو اللجنة التنفيذية): وهي التي كانت تدير النجم، كما كانت تتكون من أكثر من عشرين عضوا(حوالي 25 عضوا في عهد النجم)[7]، تنتخبهم الجمعية العامة (المؤتمر السنوي) لمدة سنة، تجتمع كلّ شهرين أو بطلب من ثمانية من أعضائها[8]، وهي المكلّفة بالنشاطات السياسية وبتنفيذ توجيها وتعليمات المؤتمر السنوي[9]، كما تقوم بإقرار خوض الحزب غمار الانتخابات والإشراف عليها من ناحية وسائل الدعاية والتكتيك، وتصدر البيانات والمنشورات المعبرة عن مواقف الحزب من مختلف القضايا الوطنية والدولية وتشرف على متابعة النظام والالتزام الحزبي، ويذكر أنه عندما انتقل مصالي الحاج وبعض القياديين إلى الجزائر سنة 1938 تكونت لجنتان، لجنة مركزية في باريس، ولجنة إدارية في الجزائر، وفي الجزائر استطاعت اللجنة المركزية أن تعقد

---

[1]-بن يوسف بن خدّة ، **المصدر السابق**، ص ص301، 302.

[2]-شايب قدادرة **المرجع السابق**، ص268.

[3]-أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية.ج3.ط3، منقحة، المؤسسة الوطنية للكتاب**، الجزائر، 1986، ص117.

[4]-محمد قنانش، **المصدر السابق**، ص37.

[5]-العايش بكار، **المرجع السابق**، ص ص218، 219.

[6]-**المرجع نفسه**، ص ص218، 131، وينظر أيضا شايب قدادرة، **المرجع السابق**، ص268.

[7]-محمد قنانش، **المصدر السابق**، ص37، وينظر أيضا، بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، 301.

[8]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص131.

[9]-بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص301.

اجتماعا لها في سجن الحراش، ونظرا لتعذر اجتماعاتها المنتظمة، فإنها تنتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الحزب ونشاطاته[1].

ـ المكتب التنفيذي: أو كما أطلق عليه المكتب السياسي في فترة حزب الشعب الجزائري، وهو الهيئة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الإدارية، يتراوح عدد أعضائها ما بين 5و 7 أعضاء[2]، كانت تنتخبهم الجمعية العامة في فترة النجم[3]، ثمّ أصبحت تنتخبهم الهيئة الإدارية من بين أعضائها، يتكون المكتب من الرئيس، ونائب الرئيس، والأمين العام، والأمين العام بالنيابة، ومسؤول المالية،[4] أمّا في فترة حزب الشعب فقد ارتفع إلى 7 أعضاء، وطرأ تغيير طفيف في أسماء المناصب، حيث أصبح يتكون من رئيس المكتب، وكاتب عام ونائب الكاتب العام، وأمين المال، ونائب أمين المال، ونائبان عن الرئيس، ويوجد من بين أعضائها مسؤول معين يتولى الإشراف على المنظمة الخاصة اعتبارا من سنة 1947[5].

ويتولى المكتب التنفيذي مناقشة نشاط النجم ويصوّت عليه ويدرس ويراقب الوضع المالي، ويوافق على النفقات، ويصادق على محاضر الجلسات السابقة، ويدعو اللجنة المركزية للاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك، وهو المسؤول على الفروع، وعلى جريدة ((الأمة))، وعلى إدارة العلاقات مع الجمعيات والمنظمات الأخرى، وعلى الدعاية والنشر، وإذا اقتضى الأمر فإنه يَحلُّ محل الجمعية العامة عندما يتعذر انعقادها، ويجتمع أعضاء المكتب مرة في الأسبوع على الأقل، وهي المهام نفسها تقريبا التي استأثر بها المكتب السياسي في حزب الشعب، حيث كان يصدر الأوامر للفيدراليات والقسمات، ويتلقى التقارير ويُصدر برقيات الاحتجاج إلى السلطات الفرنسية، وبالرجوع إلى الهيئة الإدارية لاحظنا بأن هناك تداخلا في مهامها مع المكتب السياسي الذي اتخذ من باريس مقرا له، حيث كان يدير شؤون الحزب، لكن ومنذ دخول هذا الأخير إلى الجزائر في شهر نوفمبر سنة 1938 جرّدته الهيئة الإدارية في الجزائر برئاسة مصالي من السلطة الفعلية، وهو ما خلق صراعا وتنافسا بين الهيئتين الإداريتين في الجزائر وباريس[6]. وكان يتكوّن من خمسة إلى ستّة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامّة[7]، منهم الرئيس، ونائب الرئيس، والأمين العام، والأمين العام بالنيابة، ومسؤول المالية، وتعتبر اللجنة المركزية مسؤولة أمام هذا المكتب[8].

---

[1]-الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص69، وينظر أيضا، أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص222، 224. وبكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص219-227.

[2]-**المرجع نفسه**، ص227.

[3]-أبو القاسم سعد الله، الح.و.ج.ج3، **المرجع السابق**، ص117.

[4]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص132، 133.

[5]-أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص ص225، 226.

[6]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص131، 132، وأيضا أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص ص225، 226، وكذلك، قدادرة شايب، **المرجع السابق**، ص302.

[7] -أبو القاسم سعد الله، الح.و.ج، ج3، ط3، **المرجع السابق**، ص117.

[8] -حول المضايقات التي تعرض لها أعضاء هذا المكتب من طرف سلطات الاحتلال، ينظر، **المرجع نفسه**، ص118

و كان حزب الشعب على المستوى الجهوي والمحلي مهيكلا وفق تنظيم جغرافي، إذ شمل التنظيم الحزبي القطر كله، وقد امتد في مناطق الجنوب إلى غاية مدينة المنيعة[1]، وحافظ على التنظيم السابق للفيدراليات والقسمات بنسبة كبيرة، وتتمثل هذه التنظيمات في:

***الفيدراليات:**تعد أعلى الهيئات الإقليمية والقاعدية بالنسبة للتنظيم الحزبي، وتغطي كل فيدرالية منطقة جغرافية إقليمية بها عدد من القسمات، وكان نظام الفيدراليات مقتصرا على فرنسا فقط، أيام النجم، لكن مع تركز حزب الشعب في الجزائر، أُنشئت ثلاث فيدراليات في كل من وهران وقسنطينة والجزائر.

وتدور مهام الفيدراليات حول التنسيق بين القسمات التابعة لها، وتمثل حلقات اتصال بين الهيئات القيادية، والتنظيمات القاعدية للحزب، ومتابعة نشاط القسمات والإشراف عليها، وإصدار البيانات والمنشورات المتعلقة بمواقف الحزب من القضايا المستجدّة، وتوجيه برقيات الاحتجاج إلى السلطات الفرنسية، وعلى غرار الهيئات العليا اتخذت كلّ فيدرالية لنفسها هيئة إدارية للإشراف عليها تسمى((لجنة الفيدرالية)) (le comite fédéral)تتكون عادة من رئيس وكاتب، وكاتب مساعد، وأمين مال، وأمين مال مساعد، وعدد من الأعضاء[2]، وقد تأسست فيدرالية الجزائر[3]،

***القسمات:** وهي القلب النابض للحزب، إذ تمثّل قاعدته المتصلة مباشرة بالمناضلين والجماهير الشعبية[4].

والقسمة الحزبية هي تنظيم هيكلي على مستوى القرى والأحياء وفي الحواضر الكبرى[5]، وتنقسم كلّ قسمة إلى عدد من الفروع والمجموعات والخلايا[6]، وتنتخب القسمة مكتبها الإداري الذي يتكوّن في الغالب من خمسة أو ستّة أعضاء[7]، وهم رئيس القسمة، الكاتب العام، نائب الكاتب العام، أمين المال، ومساعدين اثنين.

أصدر الحزب في أواخر سنة 1937، قانونا يقضي بتنظيم القسمات تنظيما محكما، وتحديد هياكل ومهام كلّ هيئة فيها، منها:

-لجنة القسمة:تتكون هذه اللجنة من إحدى عشرة عضوا، وإن تجاوز ذلك العدد، فإنّه يستلزم تأسيس قسمة جديدة، وتكون تحت إدارة كلّ واحد من هؤلاء الأعضاء الإحدى عشرة، خلية تتكوّن هي بدورها من إحدى عشرة منخرطا. وتتكوّن لجنة القسمة من رئيس،

---

[1]-بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص302.

[2]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص229، 230.

[3]-في عمالة (فيدرالية) الجزائر، 18 فرعا، 11 فرعا في الجزائر، فرع واحد في كلّ من حسين داي، في الحراش، رويبة، البليدة، تيزي وزو، شرشال، فورناسيونال، ومشروع لتأسيس 16 فرعا، وفي جويلية 1938 أصبح في الجزائر 16 فرعا، تحتوي على 1057 مناضل منهم 655 بالعاصمة، ينظر، محفوظ قدّاش، محمد قنانش، **المرجع السابق**، ص134.

[4]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص234، 235.

[5]-فعلى سبيل المثال تشمل دائرة سكيكدة قسمات كل من الخروب وعزابة والقل، وتضم حوالي 1400مناضل، ينظر حول ذلك، **علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط2، منقحة ومزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011**، ص ص، 39، 40.

[6]-بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص302.

[7]-أحمد الخطيب، **المرجع السابق**، ص229.

كاتب، أمين مال، نائب الكاتب، نائب أمين المال، وتجتمع اللجنة بانتظام كلّ أسبوع في تاريخ محدد، ومهامها هي الدعاية الحزبية، والتجنيد، ودفع الاشتراكات، وهي تخضع في ذلك لقرارات لجنة المسؤولين.

-لجنة المسؤولين: تتكون من أمين مال، وكاتب ورئيس كل قسمة، وكلّ أعضاء المكتب، حيث عند انعقاد جلسات هذه اللجنة يقدّم مسؤولي كلّ قسمة تقريرا عن الوضعية المالية والنشاطات العامة لقسماتهم، وتجتمع لجنة المسؤولين بصفة منتظمة كلّ أسبوع، وفي كلّ جلسة تعيّن رئيسها، وفي هذه الجلسات يقدّم كلّ كاتب تقريرا عن قسمته[1].

ومن جانب آخر، أمر حزب الشعب الجزائري فروعه بتأسيس أفواجا للشبيبة الجزائرية، وأرسل لهم قانون وبرامج ((الشبيبة الوطنية الجزائرية))، وأوصى بأن تكون في كامل المدن والمراكز الهامة للجزائر مجموعات من الشباب الوطنيين، وتكون منفصلة عن القسمات تماما، وأن لا يمارس أعضاؤها السياسة بصريح المعنى، ويُقبل كل شاب مسلم يتراوح عمره ما بين الرابعة عشر والثامنة عشر، وأن يكون غير مصاب بأي عجز ذهني كعضو منخرط في حال تقديمه من طرف عضو في حزب الشعب الجزائري، أو عضوين من التنظيم الشبابي. ويتجلى نشاط أفواج الشبيبة في تنظيم رحلات، دروس، تربية بدنية، أدبية، فنية واقتصادية قدر الإمكان. والهدف من وراء هذا التأسيس هو تحضير مستقبل الشباب والبلاد عن طريق تربيتهم أخلاقيا وجسمانيا، وحدّد النظام الداخلي لكلّ فوج بـــمكتب وجمعية عامة، والاشتراكات[2].

ج-الخلايا: وهي أصغر إطار تنظيمي من حيث الحجم في ذيل (أسفل) التنظيم الهرمي للحزب، وقد أحدث الحزب هذا التنظيم في المناطق والمراكز التي يوجد بها مناضلوه بكثافة، أو لتنظيم القسمات الكبيرة، وذلك لتسهيل إدارتها وتنظيمها، أو في المراكز الصغيرة، البعيدة عن مراكز النشاط الكبرى، وفي المصانع والموانئ[3]، وتتألف الخلية الواحدة من خمسة أعضاء ومسؤول[4]. ويشترط في رئيس الخلية أن يكون قد أمضى ثلاثة أشهر كمناضل في الحزب على الأقل، وتدور مهامه في تحصيل الاشتراكات، واستدعاء أعضاء الخلية للاجتماعات العامة للقسمة، أوللاجتماعات الخاصة بالخلية، وهو المسؤول عن توفير المعلومات عن أعضاء خليته، وعن توفير سجل خاص بالحسابات المالية، وببطاقات الأعضاء، ومن مهامه أيضا تجنيد أعضاء جدد.

د-مناضلو حزب الشعب الجزائري:

ينتمي أغلب مناضلي حزب الشعب الجزائري إلى عمال الأحياء الصناعية والموانئ والحرفيين، والعمال بالأجر اليومي في المراكز الأخرى، بينما الانخراط في المناطق الريفية فيكاد يكون منعدما[5]، وكان مناضلو الحزب محدودي الثقافة بما فيهم أعضاء المكتب

---

[1]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص 246-249.

[2]-ينظر قانون وبرنامج الشبيبة الوطنية الجزائرية، الوارد في، محفوظ قدّاش، محمد قنانش، **المرجع السابق**، ص ص138، 139.

[3]-بكار العايش، **المرجع السابق**، ص238.

[4]- بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص302.

[5]- بكار العايش، **المرجع السابق**، ص ص24، 239.

نفسه[1]، وبالمقابل نجد أنّ أغلب المناضلين ينتمون لفئة الشباب، ومن الطبقات الشعبية الدنيا، محدودي الدخل، ولكنهم كثيرو الإيمان والحماس، وقد تحملوا في سبيل مبدئهم الوطني السجن والتغريم، والمضايقات والإبعاد والإيقاف عن العمل. وكانت هناك عدّة مراحل لاختيار مناضل الغد، من متصل به، إلى مناسب، إلى مَعني به، حيث يتسلّم تكوينا خاصا، إلى صديق، إلى محب متصدّق، إلى محب منظم، إلى منخرط، إلى مناضل. وكانت تضم خلايا اختيار المحبين المنظمين وخلايا الدعاية المنخرطين وخلايا العمل المناضلين، ولا يقبل في المنظمات السرّية إلاّ المناضلين الموثوق فيهم. ويمكن اختصار بعض المراحل نظرا للظروف، وللمرشّح، ولكن المسلك النظري يكشف عن إدارة ثورية، إدارة مناضلين محتكمين وقادرين على التضحية[2].

وكان الانتماء إلى اللجنة المركزية مثلا، يعني أن العضو يتوفر على صفات المناضل الملتزم، ويتمتع بقوة الشكيمة، ورباطة الجأش مهما كانت الظروف والأحوال، وتتميز إطاراته الحزبية بانتمائها إلى الفئة الشبابية المتقدة حيوية ونشاطا، وكان الكثير منهم يمارسون نشاطهم السياسي في كنف السرّية، وقد بلغ عدد الذين يتقاضون أجرة شهرية من الحزب قرابة المائة عضو، بما فيهم العناصر الناشطة في إطار المنظمة الخاصة، ويطلق على هؤلاء اسم ((المداومين))، وتشمل القائمة الاسمية لهؤلاء على ما يقارب الأربعين عضوا، من بينهم رؤساء الولايات ورؤساء الدوائر، والمناضلون شبه المداومين، بالإضافة إلى الأعضاء المداومين في صفوف المنظمة الخاصة، والبالغ عددهم حوالي العشرين مناضلا، وهناك حوالي أربعين عضوا آخرا ينشطون على مستوى القيادة، وفي الهيئات التابعة لها(الصحافة، والنواب والنقابة...إلخ)، وكان المعيّنون في المناطق الريفية يتقاضون نصف الراتب باعتبار أن السكان كانوا يتكفلون بإقامتهم، ويشكل هؤلاء المسؤولين البالغ عددهم حوالي مائة عضو، ما كان يسمى النواة الرئيسية في ((جهاز الحزب))، وهي بمثابة المحرّك والعمود الفقري للتنظيم الحزبي ككل[3]. وكان التنظيم السياسي يدرّب الجميع على أسلوب الحزب في النضال وعلى الانضباط الصارم الشبيه بالتكوين العسكري والحقيقي.

---

[1]- فمثلا حسين مقري الكاتب العام للجنة المركزية بباريس، كان سائق سيارة أجرة، وبورماش مقران عضو اللجنة المركزية كان طبّاخا بالعاصمة، وحيواني (هيهواني) لخضر كان حلاّقا، وحتىّ مصالي الحاج في حدّ ذاته كان محدود الثقافة رغم حضوره كمستمع في جامعة بوردو، كما نجد البعض الآخر عكس ذلك مثل مفدي زكريا الشاعر المثقف ثقافة عربية، ورغم محاولات الحزب أيام النجم استقطاب طلبة شمال إفريقيا في باريس سنة 1933، إلاّ أنّ التحاق هذه الفئة بالحزب كانت محدودة، ولم يلتحق بها سوى الطالبين مسعود بوقادوم، وموسى بوالكروا، ينظر حول ذلك، بن يوسف بن خدّة ، **المصدر السابق**، ص ص305، 519، 301. وأيضا، أبو القاسم سعد الله ، **المرجع السابق**، ص118، وكذلك، مذكرات مصالي الحاج، **المصدر السابق**، ص86. **لخضر عواريب، جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007**، ص5.

[2]-الجيلالي صاري ، محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص95، 96.

[3]-بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص305، 301، 519.

-الانخراط والاشتراكات والبطاقات: في منشور إداري صادر عن حزب الشعب الجزائري في جانفي 1938[1]، دوّن فيه قوانين تنظيمية، من بينها أوامر حول تجديد بطاقات الانخراط، والتقارير الشهرية للفروع، ونظام الأمانة والنظام الداخلي، وهو موجّه للقسمات لتنفيذ مضمونه المتمثل في:

-البطاقات: تُجدّد البطاقات كالعادة، وبنفس حقوق الاشتراك لسنة 1937، وتختلف بطاقات 1938عن سابقتها في الشكل واللون، وكذا الطوابع التي توضع عليها.

-الانخراط: بهدف التمكين من مراقبة سريعة وفعّالة، تمّ استحداث وصل الانخراط، وتوجّه دفاتر من خمسين ورقة للقسمات مباشرة، أو عن طريق الفيدرالية، وكلّ صفحة تقسّم إلى ثلاثة أقسام: قسم يحمل عبارة ((القسمة))، وهو الذي تحتفظ به القسمة. وقسم أوسط، يتضمّن عبارة ((الحزب))، يجب إرساله للمصلحة المركزية للحزب فور استخدامه. وقسم متضمّن عبارة ((المنخرط))، يسلّم للمنخرط، يمثّل وصل تسليم قيمة الانخراط، وهو أيضا بمثابة شهادة بأنه انخرط في الحزب. وينبّه المنشور إلى ضرورة ملأ الأقسام الثلاثة بعناية وبدقة، دون سطر على بياض ولا شطب فيما يتعلّق بالمعلومات المطلوبة، وكذا المبلغ الذي دفعه المنخرط، وهذا الأخير لا يعدّ عضوا في الحزب إلاّ لماّ يحوز على بطاقته. وتسجل المصلحة المركزية للحزب الانخراط، وتقوم بإعداد البطاقة حسب الوصل ((ب))، الذي ترسله لها القسمة، ولا ترسل البطاقات عند إعدادها مباشرة إلى المنخرطين، بل إلى أمانة القسمة، التي تطالب مقابل البطاقة تسليم الوصل((ج))، الذي سلّم للمنخرط، الذي أصبح عضوا لدى انخراطه، والوصل ((ج)) يجب أن يرسل دون تأخير من طرف القسمة إلى الفيدرالية التي تسجله بسجلاتها للمراقبة (السجلات التي يسجّل فيها كامل أعضاء الفيدرالية)[2].

لقد جلب الحزب لنفسه بفعل نشاطه المتزايد وتطور هياكله، العديد من حملات المداهمات والاعتقالات لقادته قبل أن يتمّ حلّه نهائيا في 26 سبتمبر 1939، وهكذا لمّا اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان حزب الشعب منحلاّ وقادته في السجن، وصحفه ممنوعة[3]. خلالها بادر فرحات عباس بإنشاء تجمّع سياسي بين مختلف التشكيلات السياسية، وكان ذلك في 14 مارس من سنة 1944، يكون فيه الانخراط فرديا، عُرف بـ((أحباب البيان والحرّية))، الذي تحوّل إلى قوة سياسية ضاربة[4]، اندسّ مناضلو حزب الشعب الجزائري بأعداد هائلة في هذا التجمّع هروبا من القمع والملاحقات والاعتقالات، لكن نجاح هذا التجمّع زاد من غضب السلطات الفرنسية فدُبّرت مؤامرة الثامن من مايو 1945[5].

---

[1]-منشور إداري صادر عن حزب الشعب الجزائري في جانفي 1938، ينظر، محفوظ قداش، محمد قنانش، **المرجع السابق**، ص ص135، 136.

[2]-ينظر المنشور الإداري للحزب لسنة 1938 في، محفوظ قداش، محمد قنانش، **المصدر السابق**، ص ص135، 136.

[3]- **أبو القاسم سعد الله ، الح.و.ج، 1930-1945، ج3، ط4 (منقحة)، دار الغرب الإسلامي، 1992**، ص147. ألقي القبض على مصالي الحاج، وحكمت عليه المحكمة بـــ16 سنة سجنا، مع الأشغال الشاقة، و20 سنة نفيا من الجزائر، و30 مليون فرنك فرنسي غرامة مع مصادرة أملاكه، الشخصية، وقد شملت المحاكمة أيضا بعض أعضاء حزب الشعب الجزائري، ينظر، **المرجع نفسه**، ص182.

[4]-الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص ص44، 45.

[5]-محمد بوضياف، **المصدر السابق**، ص14.

3-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين1931:

مقدمة:جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هي جمعية ارشادية تهذيبية لا يحق لها بأي حال من الأحوال أن تخوض أو أن تتدخل في المسائل السياسية [1]

أ-تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

كان ميلاد الجمعية يوم الخامس من مايو سنة1931بالعاصمة[2] و ضمّت حوالي72عالما جزائريا جاؤوا من مختلف أنحاء القطر، ومن مختلف الاتجاهات الدينية، منهم المصلحين وغير المصلحين، وتقبّل الرأي العام ذلك التأسيس بغبطة واستبشر به الوطنيون لأنها ولدت بعد الاحتفال المئوي بالاحتلال، كما سارعت الإدارة الفرنسية من جهتها للاعتراف بالجمعية من خلال الموافقة على قانونها الأساسي بعد 15 يوم فقط من إيداعه لأنها- أي سلطات الاحتلال –كانت تطمح من وراء ذلك إلى ملء الفراغ الذي كان الأهالي يحسّون به ولا سيما بعد القضاء على حركة "الأمير خالد" وحلّ "نجم إفريقيا الشمالية"[3]

تكونت في العاصمة لجنة تأسيسية برئاسة عمر اسماعيل حددت تاريخ ومكان الإجتماع (نادي الترقي)، وتألف المجلس الإداري من 13 عضوا على رأسهم الشيخ عبد الحميد إبن باديس الذي لم يحضر إلاّ في اليوم الثالث والأخير للإجتماع، فكان إنتخابه غيابيا، وأغلب الأعضاء كانوا من المصلحين، ولم يكن رئيس الجمعية ولا معظم أعضائها يقيمون بالعاصمة، لذلك عيّن إبن باديس لجنة دائمة بالعاصمة تتكون من 5 أعضاء يرأسهم عمر إسماعيل مهمتها التنسيق بين جميع الأعضاء وحفظ الوثائق والميزانية والتحضير للاجتماعات الدورية للمجلس الإداري، والظاهر أن اختيار العاصمة يعود أساسا إلى كونها مقرا للسلطة الإدارية العامة، ومقرا لنادي الترقي ورغبة من ابن باديس في إبعاد احتكار الحركة الإصلاحية والجمعية عنه، وقد ترأسها" إبن باديس "حتى وفاته سنة 1940 ثم تلاه الشيخ البشير الإبراهيمي إلى غاية 1956[4].

ب-أهداف الجمعية:

لقد كُتب الكثير عن أهداف جمعية العلماء، فبعضهم قصرها على التعليم العربي ومحاربة الخرافات وتصفية الإسلام مما علق به من ألشوائب وبعضهم قرنها بالنشاط السياسي ومعاداة الاستعمار وبفكرة تكوين الدولة الجزائرية . وقد لخص أحد أعضاء الجمعية سنة 1935 أهدافها فيما يلي :" إحياء الإسلام بإحياء القرآن والسنة وإحياء اللغة العربية وآدابها وإحياء التاريخ الإسلامي وآثار قادته" ، أما فرحات عباس فقد ذكر أن أهدافها كانت تجديد الإسلام والصراع ضد المرابطين أداة الاستعمار وتكوين اطارات الثقافة العربية، في حين يرى شارل أندري جوليان أن العلماء كانوا يعملون لتطهير الاسلام وتكوين كيان جزائري قائم على الثقافة العربية الاسلامية . **فإلى أي مدى التزمت الجمعية بمبادئها الاصلاحية دون التدخل في الشؤون السياسية؟**

---

[1] -الدكتور أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ...1930، ج2، **المرجع السابق**، ص433.

[2] - إن فكرة إنشاء الجمعية بحد ذاتها حولها خلاف كبير، حيث أن توفيق المدني نسبها إلى نفسه في كتابه **حياة كفاح**، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص170.

[3] -**المصدر نفسه**، ص...ص 83،84،85.

[4] - **ينظر**حول ذلك، أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص، ص، 83-84.

ج-فلسفة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين النضالية:

إنّ السؤال المطروح هنا هو إلى أي مدى التزمت الجمعية بنهجها الديني والتربوي والتهذيبي دون الخوض في الأمور السياسية ؟ وهل تأثرت الجمعية بالتغيرات التي طرأت على الساحة الوطنية آنذاك فاعتمدت إذا تكتيكا أملته عليها الظروف؟خصوصا وأنّ المعاصرين خصوا كل هيئة بحمل معين من أحمال الوطنية الجزائرية، فأعطوا النخبة صفة الاعتدال وتأييد الاندماج، وأعطوا النجم صفة الثورية والانفصالية عن فرنسا، وأعطوا جمعية العلماء صفة الدفاع عن العروبة والإسلام وإصلاح الدين والمجتمع فإذا خرجت هيئة عن اختصاصها فهي منحرفة عن أهدافها وغير وفية لمبادئها.فهل تدخل الجمعية في هذا الإطار؟

ففكرة الكيان الجزائري التي طرحها ابن باديس خلال الثلاثينات من القرن الماضي جعلت الكتاب يرون بأن العلماء[1] بالرغم من أنهم كانوا بعيدين عن السياسة إلاّ أن هدفهم البعيد كان سياسيا سواء أرادوا ذلك صراحة أم لم يريدوه. ولنا أن نبرز بعض المواقف التي عبرت من خلالها الجمعية عن رؤيتها السياسية، منها:

لقد كانت مشاركة العلماء في المؤتمر الاسلامي الجزائري سنة 1936 قد جلبت عليهم نقمة الخصوم والادارة الفرنسية معا بدعوى أنهم قد "انحرفوا عن هدفهم الديني".

وكان موقف ابن باديس من قضية الامة الجزائرية سنة 1936 عندما نفى فرحات عباس وجود أمة جزائرية في التاريخ ردّ عليه ابن باديس بأنه قد نظر في الماضي والحاضر ووجد الأمة الجزائرية قد تكونت عبر العصور وأن لهذه الأمة تاريخها ودينها ولغتها وثقافتها وخصائصها ، وأن هذه الأمة ليست فرنسية ولا تستطيع أن تكون فرنسية ولا تريد أن تكون فرنسية .

و على لسان رئيسها ابن باديس دائما، الذي قال ذات مرة بأن الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على الأرض، وعارض هو وأنصاره الاندماج بشدّة واعتبره خطرا على وجود الكيان الجزائري[2]

وقد أبدى ابن باديس خلال 1938 بعض مواقفه على المستوى الدولي عندما كتب مقالين أحدهما بعنوان" الخلافة أم جماعة المسلمين" وفيه يقترح استبدال نظام الخلافة الذي يتولاه شخص واحد بجماعة من المسلمين، والثاني بعنوان " مصطفى كمال رحمه الله" حيث حاول من خلاله أن يمرر فكرته المتمثلة في ابراز موقفه من مسألة الغاء الخلافة ورد الاعتبار لمصطفى كمال بعد التهم التي وجهت اليه.[3]

وكثيرا ما يذكر الكتاب حادثتين ينسبونهما إليه، الأولى في نطاق الجمعية عندما رفض مجلسها الاداري سنة 1938 الاعلان عن تأييد فرنسا في صورة ما اذا نشبت

---

[1]-غالبا ما تعني عبارة العلماء اليوم في أوروبا وفي الشرق الأدنى رجال الدين والمتخصصين في الشؤون الدينية ومفسري القانون الإسلامي، أنظر **المرجع نفسه**، ص384.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الج3، ط3(منقحة)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص، ص84، 85.

[3]- احمد صاري، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تقديم الدكتور أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية 2004، ص67.

الحرب بين فرنسا و ألمانيا، والثانية أنه كان يخطط لإعلان الاستقلال خلال الحرب العالمية الثانية.
والواقع أن جمعية العلماء كانت متعددة الأهداف، وكان العلماء مصلحين بالمعنى الشامل للإصلاح الذي قد يبدأ بالثقافة أو بالدين أو بالمجتمع، ولكنه في نهاية الأمر يغطي كل مظاهر الحياة في مجتمع ما بما في ذلك السياسة وهذا بالضبط ما حدث للإصلاح في الجزائر.
وإذا جاز لمصلحي مصر أو تونس أن لا يهتموا بالسياسة فإن ذلك لا يجوز لمصلحي الجزائر، فالإسلام كما هو معروف دين ودولة، ولا يمكن أن نتحدث عن الإصلاح في الإسلام مجرد عن معنى الدولة ، وهذا حتما هو عين السياسة، فالجزائر تختلف عن مصر وتونس، لأنّ فرنسا في الجزائر كانت تحكم حكما مباشرا وهي لا تحكم باسم الدين الإسلامي وبذلك جردت الدين من محتوى الدولة وصيرته تعبديا فقط ، فما كان على مصلحي الجزائر إلا أن يصلحوا الجانب التعبدي والجانب السياسي أيضا وهذا ما جعلهم يصطدمون بالإدارة الفرنسية، والمتتبع لتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في فترة الثلاثينات يعرف أنه ابتداء من النصف الثاني من سنة 1936 بدأ ابن باديس يتشدد في مواقفه.[1]حيث في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي خضع العلماء إلى نفس المعاملة التي خضع لها السياسيون من جانب الإدارة الفرنسية التي اعتبرتهم خطرا على الوجود الفرنسي، فزجت بزعمائهم في السجون ووجهت اليهم مختلف الاتهامات وحكمت عليهم أحكاما قاسية[2]
كما وجد العلماء أنفسهم خلال الثلاثينات أحيانا وسط العواصف السياسية فلم يسعهم إلا ركوبها إما لأنهم يبحثون عن حلفاء داخل التيارات المحلية وإما لأن الإدارة قد ضيقت عليهم الخناق فلم يبق أمامهم سوى الصراع المباشر ، وإذا كان العلماء تعوزهم العقلية السياسية فإن شخصية ابن باديس والعقبي كانت تتوفر على كثير من عناصر القدرة والذكاء والتجربة والطموح[3].

4-الحزب الشيوعي الجزائري1936:

ظهر في فترة الثلاثينات على الساحة السياسية الجزائرية ميلاد حزب جديد هو الحزب الشيوعي الجزائري و بصفة رسمية ابتداءً من شهر أكتوبر سنة 1936، بالرغم من أنّ الحركة الشيوعية في الجزائر أقدم من ذلك بكثير[4] حيث يرجعها أبو القاسم سعد الله إلى نهاية الحرب العالمية الأولى وبالتحديد إلى سنة 1924عندما أنشأ الحزب الشيوعي الفرنسي فيدرالية الجزائر للحزب الشيوعي

---

[1] -المرجع نفسه، ص73

[2] - اتهام وتوقيف الشيخ الطيب العقبي في حادثة اغتيال المفتي كحول، كما أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوم 13 جانفي 1938 القاضي بغلق النوادي الثقافية التابعة للجمعية، ومرسوم 8 مارس 1938 القاضي بالحد من حرية التعليم العربي الحر.، أنظر، **المرجع نفسه**، ص73.

[3]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ... ، الج3، **المرجع السابق** ، ص، ص86، 87.

[4] - المرجع نفسه، ص37.

بمدينة الجزائر[1]، ومع مطلع الثلاثينات بدأ بعض الشيوعيين الجزائريين يفكرون في حزب شيوعي جزائري، تحقق ذلك عندما قرر الحزب الشيوعي الفرنسي إنشاء الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان بحق سليله، وغدا بذلك استقلاله ظاهريا وشكليا فقط، وخلال المؤتمر التأسيسي الأول يومي 17و18 أكتوبر 1936 ضم في تكوينه مزيج من المسلمين والأوروبيين[2]، وتمحورت سياسته في الدعوة إلى الإتحاد دون الانضمام إلى فرنسا من أجل مواجهة العدو المشترك الخارجي، لذا يعتبر الجزائر جزءا من فرنسا، كما استبعد من مطالبه الدعوة إلى استقلال الجزائر، فاعتبر برنامجه إصلاحيا[3] بل و يعزى سبب فشل الحزب الشيوعي الجزائري في تعبئة الجماهير وبالتالي تحقيق تطوره إلى ثلاث أخطاء تمثلت أولا في تركيبته الاجتماعية فأغلب مناضليه من عمال المدن الأجانب، وثانيا في نظرته المزدوجة للمجتمع الجزائري الذي يقسمه إلى حضريين وريفيين مع تركيزه على الفئة الأولى في نشاطه وإهماله للثانية، أما ثالثا فقد بنى كامل سياسته على أن الجزائر أمّة في طور التكوين[4] مستبعدا بذلك المسألة الوطنية وفكرة الاستقلال، الذي عارضه واعتبره مشروعا برجوازيا، ومن هذا المنطق عارض بيان الشعب الجزائري سنة1943 وتجمع أحباب البيان والحرية بشدة، كما استنكر انتفاضة 8 ماي1945 واعتبرها انتفاضة فاشية، إلاّ أنّ فشله الذريع في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية يوم 2جوان سنة1946، وتخلي أعداد هامة من المناضلين المسلمين عنه دفع به إلى التفكير في تغيير سياسته من خلال نداء وجهته اللجنة المركزية للحزب في جويلية سنة1946حدّد فيه برنامجا جديدا يؤدي تدريجيا إلى إنشاء جمهورية ديمقراطية جزائرية لها دستورها وبرلمانها وحكومتها لتسيير كافة الشؤون الجزائرية وتكون في علاقة فيدرالية حرّة مع فرنسا، كما سعى للتقرب من الحركات الوطنية الأخرى سنة 1950معترفا بضرورة الاستقلال[5]إلاّ أنّها جاءت متأخرة أمام ما حدث من تطورات على الساحة الوطنية.

ومن أبرز مناضليه من الجزائريين (المسلمين) نجد عمر أوزقان وعمر بن علي بوخرط[6]، ولايصال أفكاره وتحقيق مطالبه أسس الحزب العديد من الجرائد والمجلات منها جريدة "الجزائر الجمهورية"[1].

---

[1] - أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص330.

[2]- محمد حربي، **سنوات المخاض**، ت. نجيب عياد و صالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجازئر، 1994، ص10.

[3]- الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص، ص 38-39 .

[4]- مبروك بلحسين، **المصدر السابق**، ص، ص 20-21

[5]- الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص...ص 52،40، 54.

[6]- محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص، ص 42، 43.

-المناداة بثورة الفلاحين ضد الامبريالية والاقطاع.
-المطالبة بانشاء برلمان جزائري، مع البقاء في فكرة تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي.
-المطالبة بالإدماج، وخلق كيان من الأوروبيين واليهود والمسلمين.
-محاربة الرأسمالية واقامة تحالف مع الحزب الاشتراكي.[2]
-ومن المطالب الاجتماعية (المساواة في الأجور والحقوق الاجتماعية، مكافحة البطالة والأمية، حرية العمل النقابي، حرية التعليم باللغة العربية)[3].
وبعد مجازر 8ماي1945 أصبح الحزب ينادي ببناء جزائر جديدة تضمن الحرية والديمقراطية من خلال تكوين حكومة جزائرية[4] يتساوى فيها عدد الجزائريين والفرنسيين، وهي مسؤولة أما مجلس وطني منتخب، المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والفرنسيين في مجلس وطني منتخب في إطار اقتراع عام، واحتفاظ فرنسا بشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية[5].

5- مشروع بلوم-فيوليت:

إنّ ما طبع السنة الموالية(1936)هو وصول الجبهة الشعبية[6] للحكم التي ظهرت بمبادئها الإنسانية فأطلقت سراح المساجين السياسيين الجزائريين، وطبّقت بعض القوانين الاجتماعية الفرنسية
على الجزائريين مثل العمل بـ40ساعة في الأسبوع، ودفع أجور أيام العطل والتنظيم النقابي والسماح بتنقل العمال الجزائريين بين فرنسا والجزائر، أمّا أهم ما طرحته هو إحياء مشروع "فيوليت" وتبني "ليون بلوم" [7](Léon Blum) رئيس الوزراء الفرنسي له[8]، حيث أصبح يسمى مشروع بلوم – فيوليت(Blum-Viollette) الذي هو في الواقع لا يخرج عن تنفيذ خطة دمج الجزائر في فرنسا بصورة تدريجية، أراد فيوليت أن يقع الدمج عن طريق النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية، والموالية لفرنسا موالاة مطلقة، دون مطالبتها بالتنازل عن أحوالها الشخصية الإسلامية، ولو نجح مشروع فيوليت لأصبح حوالي 21.000 جزائري يتمتعون بالجنسية الفرنسية ولهم نفس الحقوق

---

[1]- هنري علاق، **مذكرات جزائرية**، ت. جناح مسعود، وعبد السلام عزيز، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص177.
[2]-عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962**، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1997، ص280.
[3]- عبد الكامل جويبة، **الحركة الوطنية والجمهورية الفرنسية (1946-1954)**، دار الواحة للكتاب، الجزائر، ص، ص147، 148.
[4]- محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص116.
[5]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954**، دار النعمان، الجزائر 2012، ص99.
[6] - الجبهة الشعبية هي تجمع لأحزاب اليسار الفرنسية.
[7] -ليون بلوم: كاتب ورجل دولة فرنسي، ولد سنة 1872، بدأ النضال إلى جانب "جان جوريس" في العشرية الأولى من القرن العشرين، ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنتي 1936-1937، دعي بعد ذلك إلى رئاسة الحكومة سنة 1938، وفي أثناء الحرب لفترات وجيزة، ترك مؤلفات عديدة، توفي سنة 1950.أنظر، **ar.wikipedia.org**
[8] - أبو القاسم سعد الله، الح.و.ج.ج3، **المرجع السابق**، ص، ص20- 29.

وعليهم نفس الواجبات بينما يظلّ الأهالي رعايا فرنسيين عليهم الواجبات (ضرائب، جندية...) لكن ليست لهم أية حقوق[1]، وكان المعمرين من أشد المعارضين له عندما تجمّع في مدينة الجزائر يوم 14 جانفي سنة1937حوالي300رئيس بلدية فرنسي وقدّموا استقالاتهم تعبيرا عن احتجاجهم على المشروع لأنّه سيمنح النخبة الجزائرية نفس الحقوق التي يتمتعون بها ولاسيما حق التمثيل في المجالس المحلية، وزادت الضغوطات على حكومة الجبهة الشعبية التي لم تعمّر إلا بضعة أشهر فقط، واستقالت خلال مارس من سنة 1937، فخلفتها حكومة جديدة عادت إلى أسلوب ما قبل عهد الجبهة الشعبية في موقفها من الجزائريين، حيث صدر في شهر مارس من سنة 1938 عن حكومة "كاميل شوطان" (Camille Chautemps) قراران يضيّقان الخناق على المسلمين الجزائريين[2].

-المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936:

وعلى أساس الوعود السابقة(وعود الجبهة الشعبية)تجمّع الجزائريون لأول مرة في تاريخهم في "مؤتمر إسلامي"انعقد بالعاصمة بتاريخ 7 جوان سنة 1936 ضمّ مختلف التيارات السياسية من "فيدراليات المنتخبين" و"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" و"الفرع الجزائري للحزب الشيوعي" وكذلك الشخصيات المستقلة، وما يسجل هنا هو أن رغم ابتعاد التيارات المشاركة إيديولوجيا عن بعضها البعض[3] إلاّ أنه برزت وحدة الصّف والكلمة على مطالب معينة[4].

ورغم أنّ فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر أثيرت بخصوصها أسئلة كثيرة تراوحت بين إرجاعها تارة إلى اتحادية المنتخبين[5] وتارة أخرى إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[6]، إلاّ أنّها (الدعوة) تمت تلبيتها والتقى في ذلك اليوم القسنطيني بالوهراني واجتمع المصلحون والطرقيون وعلماء الدين ورجال السياسة والشيوخ والشبان والتجار والفلاحين والعلماء، في غياب النجم الذي لم يشارك في المؤتمر[7]، وترأس الجلسة الدكتور"محمد الصالح بن جلول"[8]، وفي ختام مناقشاته تبنى المؤتمر ميثاق مطالب الشعب الجزائري الذي كانت نقاطه الرئيسية كالآتي:

---

[1]-.أنظر أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص30.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص...ص 30، 31، 33.

[3]- مبروك بلحسين، **المصدر السابق**، ص 21.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص151.

[5]- كالمؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون في **المصدر السابق**، ص143.

[6]- كالشيخ محمد خير الدين، **مذكرات**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج2، من دون تاريخ، ص329، و أبو القاسم سعد الله، في **المرجع السابق**، ص152.

[7]-الشيخ محمد خير الدين، **المصدر السابق**، ص 329.

[8]- ولد سنة 1896بقسنطينة، من عائلة ثرية، تخرج من كلية الطب بفرنسا سنة 1924، مارس مهنة الطب بالجزائر، بدأ نشاطه السياسي منذ العشرينات حيث أصبح مستشارا بالمجلس البلدي، وظهر منذ البداية يدافع عن النخبة المثقفة باعتباره من عائلة غنية، تلقى تعليما عاليا بالغة الفرنسية، وقد أظهر في بداية نشاطه ميلا نحو أفكار الأمير خالد الإصلاحية قبل أن يتحول عنها إلى المطالبة بالإدماج باعتباره عضوا في فيدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين التي ترأسها الدكتور إبن التهامي، وتضم أغلب النخب الجزائريين المنتخبين، ودعوته الصريحة إلى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في كل المجالات، كالخدمة العسكرية والعمل...وكان يكتب مقالاته في جريدة التقدم لسان حال الفيدرالية، أدى ابن جلول دورا في أحداث قسنطينة في أوت 1934، كما لعب دورا أساسيا في الدعوة والتحضير إلى عقد المؤتمر

- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية
- إلحاق الجزائر بلا قيد أو شرط بفرنسا مع إلغاء الأجهزة الحكومية الخاصة(المندوبيات المالية والحكومة العامة).
- المحافظة على قانون الأحوال الشخصية الإسلامية.
- حرية تعليم اللغة العربية.
- التعليم الإجباري لجميع الأطفال من الجنسين ودمج التعليمين الأوروبي والأهلي مع بعضهما.
-التساوي في العمل يقتضي التساوي في الأجر، والتساوي في الاستحقاق يقتضي التساوي في الرتبة.
- توزيع الأراضي الكبيرة غير المستغلة على الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين.
- تكوين هيئة انتخابية مشتركة لجميع الإقتراعات (الإقتراع العام، التمثيل في البرلمان)[1].

وظهر إلى جانب ذلك مطلبا جديدا في الجزائر وهو المطالبة بالاستقلال الذي نادى به مصالي الحاج، معارضا بذلك مطلب إلحاق الجزائر بفرنسا ومختلف بشأنه مع الشيخ ابن باديس[2]، وتأسست– إثر المؤتمر –لجنة تنفيذية[3] لغرض تنفيذ مطالب المؤتمر[4]، وتقديمها للسلطات الفرنسية ومسؤولين آخرين بواسطة ممثلين يشكلون وفدا، وبالفعل تمّ وأن قدّم عريضة المطالب، لكنه عاد صفر اليدين[5] (قدمت للوفد وعود فقط)، فلجأ وفد المؤتمر –بغرض تبليغ هذه النتائج إلى الجمهور- إلى تنظيم مهرجان بالملعب البلدي في العاصمة يوم 2 أوت سنة 1936ألقى فيه مصالي الحاج "خطابا[6] حماسيا[1]، كانت نقطة تحول هامة في حياة حزبه، بل وفي وقت لاحق

الإسلامي الجزائري سنة1936، ترأس الوفد الذي سافر إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر، أنشأ سنة 1938"التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري"، وحافظ على منصبه كنائب متميز بعد الحرب العالمية الثانية، عند اندلاع الثورة التحريرية لم يظهر موقفا صريحا رغم مشاركته في توقيع عريضة النواب الـ61 بعد هجمات 20 أوت 1955، إبتعد عن الحياة السياسية بعد الاستقلال إلى غاية وفاته سنة1986. أنظر حول ذلك، عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية (1962-1954)**، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص69.

[1] - مبروك بلحسين، **المصدر السابق**، ص، ص21-22، للمزيد حول ميثاق المطالب يمكن العودة لأبو القاسم سعد الله، ح.و.ج، ج3، **المرجع السابق**، ص261، وجيلالي صاري ود.محفوظ قداش ، **المرجع السابق**، ص، ص31-32

[2] - عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص14.

[3]- اتفق على أن يكون عدد أعضائها 16 عضوا على النحو التالي، (10 من النواب، 3من العلماء، 3من الشبان)، يترأسها محمد الصالح بن جلول(من فيدرالية المنتخبين)، ونائبه الأمين لعمودي (من العلماء)، وإبن الحاج (من الشبان) كاتبا عاما، وبوكردنة (من النخبة)، أمين المال. أنظر أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص160.

[4] - تقرر تقديم مطالب المؤتمر على أنها مطالب " الأمة الإسلامية الجزائرية". أنظر، **المرجع نفسه**، ص160.

[5] - أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص160.

[6]- يعدّ الخطاب الحماسي الذي ألقاه مصالي الحاج يوم 2 أوت سنة1936 منعرجا حاسما في مسيرة حزبه الذي أصبح قوة سياسية ضاربة في المهجر وفي الجزائر، بل فتحا كبيرا كما يذكر ذلك(أبو القاسم سعد الله

هدد رئيس الوزراء دلادييه وفد المؤتمر الإسلامي الثاني[2]، ففي لقاء أعضاء الوفد بباريس معه قابلهم مقابلة خشنة وهددهم باستخدام العنف والقوة، فأجابه بن باديس وكان أحد أعضاء ذلك الوفد بأنهم سيستمرون في كفاحهم[3]، وهوما يعني أنّ المؤتمر فشل في تحقيق مطالبه، ولعل إنسحاب فرحات عباس من المؤتمر وتأسيسه لحزب سماه "حزب الإتحاد الشعبي" وانفصال ابن جلول وتكوينه لحزب دعاه "التجمع الفرنسي- الإسلامي" لخير دليل على ذلك، أمّا إبن باديس فإنه باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رفض تأييد فرنسا في الحرب العالمية الثانية، بينما كان مصير مصالي الحاج السجن هو وعدد من رفاقه[4] وبذلك يكون المؤتمر فرصة[5] أضاعتها فرنسا برفض مدّ يدها إلى الجزائريين[6].

المحاضرة رقم 06: الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1954):

1-أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)

لما اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 193م، كانت فرنسا ضعيفة في بلادها وفي مستعمراتها، خاصة في الجزائر، حيث ستسقط العاصمة باريس في يد الألمان في 15جوان 1940. والسؤال المطروح هنا هو كيف انعكس ذلك على الأوضاع المختلفة في الجزائر المستعمرة؟

في **المرجع نفسه**، ص139).إلى درجة أن مصالي حمل على الأكتاف، الأمر الذي انتهى بحل النجم وملاحقة قادته من طرف الإدارة الإستعمارية.

[1] - أحمد محساس، **المصدر السابق**، ص126.

[2]- انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني بين 9 و11 جويلية 1937، لكنه لم يرق إلى درجة حماس المؤتمر الأول. أنظر أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص169.

[3] - الشيخ محمد خير الدين، **المصدر السابق**، ص66.

[4] - أبو القاسم سعد الله، الح. و. ج.ج3، **المرجع السابق**، ص170.

[5]- قال "إبن باديس" بشأنها:"إننا مددنا إلى الحكومة الفرنسية أيدينا وفتحنا قلوبنا، فإن مدّت إلينا يدها وملأت بالحب قلوبنا فهو المراد، وإن ضيعت فرنسا فرصتها هذه فإننا نقبض أيدينا ونغلق قلوبنا فلا نفتحها إلى الأبد".أنظر، عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص15.

[6] - **المرجع** نفسه، ص15.

-سياسيا: في إطار الاستعداد والتفرغ للحرب قامت السلطات الاستعمارية في الجزائر بحل حزب الشعب في 26 سبتمبر 1939م وسجنت قادته، ومنعوا جريدتي "الأمة والبرلمان" من الصدور، أما جمعية العلماء المسلمين فلم تلجأ إلى حلها لأنها في الظاهر غير سياسية، إلا أنها رفضت تأييد فرنسا في الحرب فضيقوا عليها الخناق وشددوا الرقابة على نشاطها، وفرضوا الإقامة الجبرية لأعضائها وتفريق صفوفها، بالإضافة إلى إغلاق المدارس والمساجد . .وبالمقابل قامت فرنسا بتجنيد الجزائريين في صفوف جيشها وذهبت بهم لجبهات القتال في أوروبا، وشارك فرحات عباس في هذه الحرب كصيدلي احتياطي أما مصالي الحاج، فقد كتب مقالا في جريدة الأمة هاجم فيه فرنسا.

وبسقوط فرنسا أمام الألمان في جوان 1940م أبان ضعفها، حيث أقام الألمان حكومة فيشي الموالية لهم في جنوب فرنسا برئاسة المارشال"بيتان" Pétain

وفي ظل هذه الظروف عرفت الساحة السياسية في الجزائر نشاطا سياسيا مكثفا وهاما للتعريف بالقضية الجزائرية، وإيصال مطالب الشعب الجزائري إلى الحلفاء، بعد نزولهم بالجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 وذلك عن طريق قائد الحملة "جيرو DJEREAU "الذي طلب مقابلة ممثلي الطبقة السياسية الجزائرية وكذلك بعض الأعيان وانتهت المقابلة بحثهم على ضرورة التعاون والتحالف للدفاع مع الحلفاء ضد المحور مع إعطاء وعد صريح لهم بمكافئتهم بعد نهاية الحرب. وتوالى نشاط أنصار حزب الشعب المنحل مع جماعة النواب وعلى وجه الخصوص فرحات عباس توج في النهاية بإصدار بيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943م[1] ، والذي حرره فرحات عباس وأعد منه نسخا لإخراجه من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، وقدمت نسخة منه إلى الحاكم العام "مارسيل بيروتون" Peyrouton في 31 مارس 1943، وإلى الجنرال "ديغول" رئيس حكومة فرنسا الحرة بلندن، وإلى الحلفاء والحكومة المصرية، وقد تضمن البيان النقاط الهامة التالية[2]: -إدانة الإدماج والاستعمار والقضاء عليه، -تطبيق تقرير المصير في البلدان الصغيرة والكبيرة، -منح الجزائر بدستور خاص يضمن :*الحرية والمساواة المطلقة لجميع السكان دون تمييز لعرق أو دين، *إلغاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي .*الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، *التعليم المجاني والإجباري للأطفال من الجنسين، *حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات، *حرية العبادة للجميع وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة، *المشاركة المباشرة للمسلمين في حكومة بلدهم الجزائرية ، *إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمعتقلين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية.

لقد تعهد بيرتون بالنظر في مطالب الجزائريين ودراستها من طرف جهة مختصة، وبالفعل قد تم تأسيس هذه اللجنة في 03 أفريل 1943م تحت اسم "لجنة الإصلاحات الإسلامية. وطلب بوضع ملحقا للبيان، وفي 26 ماي 1943م ظهر ملحق البيان. الذي هو عبارة عن مشروع إصلاحات اقتصادية واجتماعية، خاصة للمسلمين تم تسليمه إلى الجنرال ديغول عن طريق الحاكم العام الجديد الجنرال "جورج كاترو" Catroux Georges ، الذي أصدر أمرية 7مارس 1944، وكرد فعل على ذلك اتصل فرحات عباس بمصالي الحاج وبأعضاء

---

[1]-مومن العمري، **الحركة الثورية الجزائرية، من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954)**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر 2003، ص56.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3....**المرجع السابق**، ص-ص191-200.

من جمعية العلماء، واتفقوا على تأسيس هيئة سياسية سميت بأحباب البيان والحرية، وذلك يوم 14 مارس 1944م بمدينة سطيف، وكان الهدف الرئيسي من تأسيسها هو المطلب الأساسي الوارد في بيان 10 فيفري 1943م، والمتمثل في المطالبة بحكومة جزائرية تتمتع بدستور خاص بها، تعده جمعية جزائرية تأسيسية، ينتخبها كل سكان الجزائر عن طريق الاقتراع العام، ويجب أن تكون مرتبطة بمبادئ ميثاق الامم المتحدة الذي كان قيد الإعداد في سان فرانسيسكو، ولا سيما المادة 73 منه، وهكذا سارت أحباب البيان على منهج البيان السابق واستجاب العلماء وزعماء الأحزاب، ولقد لاقت هذه الحركة نجاحا ا كبير على المستوى الجماهيري، وأن عدد أعضائها قد تجاوز 500.000 عضو، وقد ظهر جليا مدى التوجه الجديد للسياسة الوطنية. وفي الوقت الذي اتخذت فيه الحركة الوطنية منعطفا جديدا شعر الاستعمار بالخطر، فقامت بإعادة مصالي الحاج إلى السجن في افريل 1945م، ثم نفيه إلى برازافيل بالكونغو[1].

-اجتماعيا: كانت الجزائر مستعمرة فرنسية تعاني المشروع الاستيطاني، ولم تكن بمعزل عن الحرب العالمية الثانية التي أقحمت فيها بالقوة، وسخرت إمكانياتها المادية والبشرية لصالح فرنسا وحلفائها، مما انعكس على أوضاع الجزائريين اقتصاديا واجتماعيا، وصار الجزائري يعمل "كخماس" في مزارع المعمرين لتوفير الغذاء لشعب الفرنسي وللحلفاء وجيوشهم، وكذا العمل في المناجم والوحدات الصناعية في ظروف قاسية ولا إنسانية، لضمان حاجيات الجيش الفرنسي والحلفاء من الذخيرة والآليات العسكرية. وبالمقابل فرضت على الجزائريين هنا في الجزائر قانون "تقنين الغذاء" أي المواد الغذائية برخصة، فساءت الأحوال الاجتماعية أكثر بانتشار سوء التغذية والأمراض والأوبئة كمرض الكوليرا والتيفوس...ومات الآلاف من الجزائرين. في جبهات القتال، ومن سوء المعيشة. فتراجع بالتالي عدد السكان وتضاءل عما كان عنه سابقا. مما أصبح الأمر ينذر بانفجار اجتماعي وشيك[2].

2- أحداث 8ماي 1945: في الواقع جرائم فرنسا في الجزائر عديدة متسلسلة ومتواصلة ضد الإنسانية خلال قرن وربع القرن من الزمن، فكلمة الاستعمار في حد ذاته جريمة ضد الانسانية[3] لأن الاستعمار والتعذيب وجهان لعملة واحدة، فالجرائم لم تبدأ مع أوساريس وبيجار وسالان وماصو وجوهو...بل بدأت منذ أن وطأت أقدام المستعمر أرض الجزائر بدءً بمجزرة العوفية في أفريل1832 بضواحي الحراش مرورا إلى مجزرة قبيلة أولاد رياح بنواحي مستغانم في جوان 1845 التي أمر بها الكولونيل بيليسي، ولا يمكن أن ننسى مجازر الثامن من ماي 1945 في قالمة، سطيف وخراطة، وجرائم 20 أوت 1955 بسكيكدة بطلها "بول أوساريس" (12 ألف شهيد)، وجرائم معركة الجزائر 1957، وجرائم 17 أكتوبر 1961 التي ارتكبها "موريس بابون" في حق المهاجرين الجزائريين بباريس في ظل حكم

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص200.

[2]-**المرجع نفسه**، ص-ص35-40.

[3]- سعدي بزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر، من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص13.

شارل ديغول (300 شهيد) الذين تم رميهم في نهر "السين" وجريمة التجارب النووية في الجنوب/ ومجازر المنظمة العسكرية السرية L'O.A.S وتفجير ميناء الجزائر في 2 ماي 1962.

لقد أدت سياسة الإبادة الجماعية والحرب الشاملة والأرض المحروقة التي طبقتها فرنسا في الجزائر إلى تناقص كبير في عدد السكان بشهادة الضباط الفرنسيين في حدّ ذاتهم. فكل جنرالات فرنسا وقادتها الذين تعاقبوا على الجزائر منذ الاحتلال إلى الاستقلال يشتركون في مبدأ واحد هو القضاء على روح المقاومة لدى الشعب الجزائري وتجريده من كل مقومات الحياة، فلا فرق في ذلك بين كلوزيل والدوق روفيقو، ودوبرمونت، وسولت، وديفال صاحب جرائم 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد وكان الجنرال ديغول شاهدا ومسؤولا.

-تنظيم المظاهرات:

يمثل الثامن من ماي 1945 في معظم أقطار العالم بأنه تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية والانتصار على النازية، عبرت عنه الشعوب بمظاهرات ابتهاجا بزوال خطر النازية والفاشية. والشعب الجزائري على غرار كل شعوب العالم أراد المشاركة في هذه الفرحة والتعبير من خلالها وسلميا على بعض مطالبه، إلا أن الادارة الاستعمارية أقدمت على تحويل تلك المظاهرات السلمية على مجازر دامية أدت إلى طرح سؤال عن طبيعة المظاهرات والجهة التي امرت بها؟؟؟

وبقي الجدل قائما بين من يقول بأنّ حزب الشعب الجزائري هو الذي دعا إلى تلك المظاهرات وبين من يقول لأن المظاهرات دُعي إليها من طرف حركة أحباب البيان والحرية، وقائل آخر بأن الإدارة الاستعمارية هي التي دبرت مؤامرة المظاهرات للقيام بالقمع.فبخصوص المسؤولية بالذات ينبغي أن لا تتوقف عند تهمة الإدارة الفرنسية لمختلف الاتجاهات الوطنية على أنها المسؤولة عن مأساة الثامن من ماي 45، والتهمة المضادة من هذه الأخيرة على أن الأولى هي التي دبرت المؤامرة لايقاف المدّ التحرري الذي تميزت به الحركة الوطنية خلال فترة الحرب العالمية الثانية في ظلّ الوحدة الوطنية التي أقامها البيان والملحق معا. إنما علينا ان نتعرف على تطورات الأمور وتسارعها.

ففرحات عباس حمل المسؤولية للمصاليين وحزب الشعب الجزائري الذي استغل تشتره بغطاء حركة أحباب البيان والحرية ليدفع جماهير الفلاحين إلى المغامرة. بينما حمّل الحزب الشيوعي فرحات عباس المسؤولية كونه رئيسا لحركة أحباب البيان والحرية التي باسمها حدث ماحدث. ولهذا عبرت جريدة "لومانييتي" عن ارتياحها باعتقال فرحات عباس يوم 8 ماي 45 أثناء تقديمه التهاني لعامل العمالة بمناسبة نهاية الح.ع.[1]2.

وفرحات عباس كتب أن "لستراد كاربونال lestrade Carbonnel عامل عمالة قسنطينة أسرّ إلى النائب الدكتور سعدان بأنّ"حوادث ستقع وأن حزبا كبيرا سيحلّ". كما أن عدم رضى المستوطنين على إصلاحات أمرية 7مارس 1944 ومعارضتهم لها تؤكد سبق

---

[1]- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص218.

إصرار وترصد من طرف هم لارتكاب مجازر في حق الجزائريين[1]. إلاّ أن هذا الطرح لا يمنعنا من ابراز مختلف الآراء حول الجهة المنظمة للمظاهرات وطبيعتها، أي هل كانت من تنظيم حركة أحباب البيان والحرية، أو من تنظيم حزب الشعب الجزائري، أم أنها مؤامرة استعمارية؟!

فعن حركة أحباب البيان والحرية فإن رئيسها فرحات عباس ينفي عنها مسؤولية الدعوة إلى تنظيم مظاهرات[2]، على الرغم من أنّ بعض المؤرخين[3] كتبوا عن ضلوع الحركة في الدعوة إلى المظاهرات، ويتهم ضلوع الدارة الاستعمارية التي كانت تحضر قبل نهاية الح.ع.2 لضرب حركة أحباب البيان والحرية. ويتهم حزب الشعب الجزائري الذي اندس أغلب مناضليه في الحركة. فهل كان فعلا حزب الشعب هو من دعا إلى المظاهرات؟!

في الحقيقة لا يمكن انكار دور حزب الشعب في الدعوة إلى تنظيم مظاهرات الفاتح من ماي 45 بمناسبة عيد العمال والتي تمت باعاز منه، أين تدخلت الشرطة بالقوة وذهب ضحيتهاالعديد من المناضلين خاصة في العاصمة عندما وصل الموكب المتكون من 20 الف شخص إلى شارع إيزلي(العربي بن مهيدي حاليا) على سا 17 و30 د مساءً ليجدوا الجنود الفرنسيين في انتظارهم فأطلقوا النار على المتظاهرين واستشهد المناضل محمد الحفافن كما سقط ثلاثة من المناضلين، عبد القادر زبار ومحمد لعميش وأحمد بوغالم وتوفي 7 آخرين في الأيام الموالية متأثرين بجروحهم.

وكانت تلك المظاهرات مقدمة لمظاهرات 8ماي، أين أعطى الحزب الأمر لمسؤوليه المحليين والمناضلين المنضبطين ليوم الهدنة بأن هذا اليوم يمثل فرصة جديدة مناسبة للقيام بالمظاهرات في كل المدن وكانت إلى جانب الشعارات المعروفة خمس توجيهات هي[4]:

أ-توجيه المتظاهرين ونزع سلاحهم قبل انطلاق الموكب

ب-رفع العلم الجزائري

ج-الاحتفاظ بسرّ رفع العلم الجزائري حتى على مسؤولية حركة أحباب والبيان والحرية.

د-وضع المز الوطني وسط رموز الحلفاء مما جعل الراية الوطنية تتوسط الرايات الفرنسية، الانجليزية، الأمريكية والروسية.

ه-وضع باقة زهور في نصب الأموات.

وهو ما كان فعلا أن المتظاهرين سلموا أدواتهم (عصي، مطارق، سكاكين) للمنظمين قبل بداية المسيرة. وكانت الشعارات المرفوعة هي " يحيا الميثاق الأطلسي"، "تسقط الفاشية"، "تحيا فرنسا"، "تحيا الجزائر المستقلة"، وبالتالي فإن كل هذه المؤشرات والدلائل تؤكد الطرح القائل بأن حزب الشعب هو المنظم لتلك المظاهرات، وبمشاركة مختلف فئات الشعب والتيارات بما فيها أولئك المناضلين الذين لا ينتمون لأية حركة سياسية، وحتى الحزب

---

[1]-عمار رخيلة، **8ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص60.

[2]- ينظر رسالة فرحات عباس"**وصيتي السياسية**" في عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص-ص 207-220.

[3]- أحمد محساس، **المصدر السابق**، ص198.

[4]- عيناد ثابت رضوان، **8 آيار والإبادة الجماعية في الجزائر**، ترجمة محمد سعيد اللحام، ط1، موفم، الجزائر، 2005، ص، ص، 108، 109.

الشيوعي الذي أدان المظاهرات شارك بعض عناصره وبعدد ضئيل جدا فيها في سطيف (حوالي 15 شخصا).

فهل كانت مظاهرات الـ8ماي 45 مؤامرة استعمارية؟؟!!

تكاد تتفق القوى السياسية في الجزائر آنذاك على أنّ مظاهرات الـ8ماي وما عرفته من قمع كان نتيجة سيناريو (مؤامرة) محبك من طرف الادارة الاستعمارية، وهذه الأخيرة بدورها تقول بأن المظاهرات من تدبير خارجي (مؤامرة انجليزية وأمريكية) ضد فرنسا. فالقائلون بأن المظاهرات من تدبير خارجي لا يستندون إلى دلائل دامغة سوى أن السيد موريس M.Morris وهو وكيل قنصلي بريطاني قد وزع على المتظاهرين المحليين رايات الحلفاء الذين كانوا في مقدمة الموكب. وهذه الحجة ما هي إلا من بناة التيار اليساري كمحاولة للهروب للأمام وتبرئة مرتكبي المجازر من جرمهم بطرح المسألة في إطار الدفاع الشرعي للفرنسيين في الجزائر في مواجهة المؤامرة المدبرة من الخارج. أما القائلون من الجزائريين بأنها مؤامرة استعمارية وان اختلفوا في وصفها وفي الغاية من توظيف هذا الاصطلاح فالحزب الشيوعي الجزائري اعتبرها مؤامرة فاشية بعدما كان قد اتهم حزب الشعب بها وبالتحريض عليها ودعا إلى معاقبة مرتكبي تلك الجرائم[1]. أما حركة أحباب البيان والحرية فإنه اعتبر ما قامت به الادارة الاستعمارية ضد المتظاهرين من قمع كانت الغاية منه هو ضرب الحركة التي أزعجتها وإقامة الحجة لحلها واعتقال زعيمها فرحات عباس. أما حزب الشعب الجزائري المنحل فقد جعل من مجازر 8ماي عاملا لتعميق الوعي في أوساطالجزائريين وإذكاء الروح الوطنية واصدر كتيبا بعنوان "إبادة ماي 1945" واعتبر ذلك اليوم "يوم حداد وطني" وظلت المجازر حاضرة في مختلف النشاطات السياسية التي عرفها التيار الاستقلالي بعد 1945.

-القمع:

لم يقتصر القمع الرهيب للمتظاهرين وأفراد الشعب الأعزل على مدن سطيف، قالمة، خراطة، بل شمل العديد من المدن الأخرى، وكان قمعا وتنكيلا رهيبا يندى له الجبين، شارك فيه إلى جانب قوات الجيش والجندرمة والشرطة والمستوطنين الأوروربيون المسلحون بأسلحة نارية ورجال الادارة. فمثل ذلك اليوم (يوم الهدنة) مناسبة انتصار واحتفال للفرنسيين والحلفاء، ويوم دم وحزن للجزائريين.

✓ **-في سطيف:**

جرت أحداث المجزرة يوم الثلاثاء المصادف ليوم السوق الأسبوعي للمدينة والقرى المجاورةلها، وهو يوم عطلة بمناسبة انتهاء الح.ع.2، مما يعني توافد آلاف السكان على المدينة قدرت بحوالي 15000، منهم حوالي 200 عنصلرا من الكشافة الاسلامية، وقام مناضلوا حزب الشعب بنزع العصي وكل ماهو سلاحا أبيضا من المشاركين في المسيرة.، انطلق موكب المسيرة في حدود الساعة8و30 صباحا يتقدمه عناصر من الكشافة الاسلامية مارا بالشارع الرئيسي (شارع جورج كليمونصو) ورفعت شعارات مكتوب عليها أطلقوا سراح مصالي، تعيش الجزائر حرة، يسقط الاستعمار، نريد أن نصبح سواسية، يحيا الميثاق الأطلسي، ورافعين رايات الحلفاء ويتوسطهم العلم الجزائري يحمله كشاف يبلغ من العمر 22 سنة، وكان الموكب مراقب من طرف الشرطة، وكانت الكشافة تنشد "من جبالنا"،

[1]- عمار رخيلة، **المرجع السابق**، ص-ص66-69.

و"حيوا افريقيا"، وزغاريد النساء تحييهم، ولما وصل الموكب إلى أمام مقهى فرنسا الكبير تقدم محافظ الشرطة القضائية "أوليفيريي" Olivierri معترضا الموكب وأمر بإنزال العلم الجزائري فرفض المتظاهرون فاستنجد بزملائه للتدخل واستجاب له المفتش "لافون" Lafon وأطلق الرصاص على الكشاف حامل العلم الوطنية (بوزيد سعال) فسقط شهيدا وتفكك موكب المسيرة وتحول إلى جماعات غاضبة ومفزوعة وارتفع صوت ينادي بالجهاد وكثرت الاعتداءات، وحاول كل فرد أن يتسلح وأخذ اليهود المسلحون يطلقون النار من الشرفات على المتظاهرين (في شارع سيلاك) Silleque وانتشرت الموت في كل أرجاء المدينة واصبح الاعتداء متبادلا وتجمع الموكب من جديد بعدما انقسم إلى قسمين من طرف الجندرمة ووصل إلى نصب الأموات. وتدخلت الشرطة ولاحقت المتظاهرين وأطلقت النار عشوائيا وفرّ الريفيون نحو قراهم ومداشرهم واستمرت المجزرة[1].

✓ **-في خراطة:**

جرت أحداثها يوم الثلاثاء(يوم السوق الأسبوعي) عندما قامت مجموعة باغتيال حاكم المدينة، ونظرا لوصول أخبار الأحداث من سطيف ارتفعت درجة التوتر في المدينة ولجأ المستوطنون بأسلحتهم إلى التحصّن بالقلاع وبالثكنات، وقام بعض المتظاهرين من الجزائريين باحراق بعض المرافق والمساكن كالبريد ومكتب الضرائب والمحكمة...وحوصرت ثكنة الدرك وقطعت الطرق بالأشجار وظهر مسلحون من الجزائريين باسلحة أتوماتيكية وببنادق صيد وبمسدسات وعصي...حيث قتل 7 أوروبيين فتدخلت في حدود سا 11 صباحا قوات قادمة من سطيف بواسطة رشاشات ثقيلة وطائرتان وبالمدفعية عيار 105 (قنبلة دوار بني مراي)، وخلال ليلتي 9و10ماي قصفت وأحرقت مدينة تكيكونيا وأبيدت حوالي 20 عائلة تعمل بمطحنة "ديساكس" Dussaix، وامتدت أعمال الابادة دون تمييز بين رضيع أوشيخ أو شاب أو إمرأة، حيث تم رشهم بالبنزين وأحرقوا مثل بومداد سي العربي، وفي بوعنداس أجبر 45 شخصا على حفر قبورهم بأيديهم قبل قتلهم، واستمرت عمليات القمع والابادة لمدة 10 أيام وامتدت إلى نواحي بوقاعة وفج مزالة وزيامة منصورية.[2]

✓ **-في قالمة وضواحيها:**

شارك في المسيرة كل فئات الشعب من فلاحين وعمال وموظفين ومناضلين من الحركة الوطنية من الشباب، ومن مختلف التنظيمات الثقافية، الفنية والرياضية (فوج الرجاء من الكشافة، ولاعبين من الترجي الرياضي..)، وتجمع الآلاف بمركز المدينة بالمكان المسمى "الكرمات" رافعين شعارات ورايات الحلفاء يتوسطهم العلم الجزائري وتوجهوا نحو نصب الأموات مرددين نشيد من جبالنا وفداء الجزائر..

تدخل رئيس الدائرة "أشياري" Achiary وحدث طلق للنار واستشهد بومعزة وجرح آخرون منهم يلس عبد الله واستمرت الشرطة في اطلاق النار وتشتت المتظاهرون وعاد بعضهم إلى منازلهم وأغلقت المحلات والمقاهي ومنع التجوال، وانطلقت حملة الاعتقالات ليلة ويوم الأربعاء، وشرع في عملية اعدامات جماعية، وعمّ القمع والابادرة، وخرجت قبائل من سدراتة ووادي الزناتي وحاصروا المدينة وقطعوا أسلاك الهاتف وخربت السكة

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص-ص70-72

[2]- **المرجع نفسه**، ص، ص73، 74.

الحديدة...ةتدخلت قوات الدرك والقوات البرية القادمة من تونس بدباباتها وتدخل الطيران يوم 16 ماي ليقنبل المشاتي والدواوير[1] بـ"مارتان ب26" Martin B26

✓ **-في عنابة:**

جرت مظاهرات شارك فيها حوالي 10000 شخص ، انطلقت حوالي الساعة 14 زوالا، وانتهت على سا 16 مساءً، حاملة نفس الشعارات والرايات ومرددة نفس الأناشيد، فتدخلت الشرطة بالقوة وسقط حوالي 15 شهيدا ثم شرع في حملة الاعتقالات (اعتقالات الأمخاخ).

وفي الواقع لم تقتصر المظاهرات والمجازر على هذه المدن المذكورة فحسب بل شملت مدن عديدة من الوطن لكن يبدو أنها تم انهاؤها بطريقة سلمية[2].

-انعكاسات أحداث الـــ8ماي:

-مقاطعة أغلب التيارات السياسية لانتخابات 21 أكتوبر 1945 (المجلس التأسيسي الأول) ماعدا الحزب الشيوعي الجزائري، واتحادية المنتخبين المسلمين برئاسة بن جلول محمد الصالح، في حين رفض المشاركة فها حزب الشعب وحركة أحباب البيان والحرية.

-أصدرت فرنسا قانون العفو العام في 16 مارس 1946 القاضي باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح لهم باعادة تشكيل أحزابهم السياسية. فظهر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية برئاسة مصالي الحاج، وأحباب البيان والحرية...

-صدور القانون الخاص 20 سبتمبر 1947.

-تنظيم انتخابات 1948 المزورة

-تاسيس المنظمة الخاصة في 16 فيفري 1947 والتوجه نحو العمل المسلح.

3-: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946.لقد سار الاتحاد الديمقراطي في نفس الخط الايديولوجي الذي عرف عند الشبان والمنتخبين، وهذه الايديولوجيا تتجسد قانونيا في القيم التي نادت بها الثورة الفرنسية والحريات الفردية، وفي الفكر الجمهوري الفرنسي ككل. ولقد ترك هذا التيار السياسي بصمات واضحة في المؤسسات السياسية الجزائرية بعد 1958[3]. بعد خرروجه من السجن في 16 مارس 1946، إثر إصدار قانون العفو العام، واتهامه لأنصار حزب الشعب الجزائري ومصالي الحاج بأنهم كانوا وراء أحداث 8 ماي 1945، قرر الابتعاد بصفة نهائية عن مصالي وقام بتكوين حزب جديد أطلق عليه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، والذي لم يكن له قاعدة واسعة، وكان يقترح التمسك بالبرنامج الأصلي للبيان، وفي أول ماي أصدر فرحات نداءه المعروف بـــ" نداء إلى الشباب الجزائري من المسلمين والفرنسيين"، أبان عن اعتداله وتأثره بمجازر 8 ماي 1945، وأكد على تعاونه مع فرنسا (التعاون الفرنسي-الإسلامي)[4]، وقد أعلن فرحات عباس عن سياسته

---

[1]-إسماعيل سامعي، **انتفاضة 8ماي 1945، بقالمة ومناطقها**، دار الهدى للطباعة والنشر، مديرية النشر الجامعية، قالمة 2004، ص67.

[2]-عمار رخيلة، **المرجع السابق**، ص،ص 76، 77.

[3]- الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص50.

[4] - جوان جليسبي، **الجزائر الثائرة**، ترجمة فيري حماد، ط1، دار الطليعة بيروت، 1961، ص81.

الجديدة والمتمثلة في الشعارات الثلاثة "لا اندماج، لا أسياد، لا انفصال"[1]..وقال نريد شعبا فتيا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيا وديمقراطيا، ويحقق تطوره العلمي والصناعي، حاملا رسالة بعثه فكريا ومعنويا، مرتبطة بأمة عظيمة متحررة الفكر، نريد ديمقراطية فتية في نشأتها، توجهها الديمقراطية الفرنسية العظيمة، هذه هي الصورة والتعبير الواضح لحركتنا لتحرير الجزائر"[2]، وأظهر اعتداله والتزامه، وتعهد بعدم الانفصال عن فرنسا، سمحت له السلطات الفرنسية بالمشاركة في الانتخابات في 2جوان 1946 لتأسيس الربلمان الفرنسي الجديد، حيث بإمكان الجزائريين -وفق قانون 5 أكتوبر 1946-انتخاب 15 نائبا لتمثيلهم فيه و6 نواب في مجلس الشيوخ الفرنسي، وقد نال فرحات عباس 72 بالمائة من الأصوات الاجمالية للمسلمين أي 11 مقعدا من مجموع 13، ففي قسنطينة فاز الحزب بجميع المقاعد، والمنتخبون هم (فرحات عباس، الهادي مصطفاي، ابن خليل ساطور، باي العقون، حاج السعيد)، وفي وهران(عبد القادر محداد)، وفي غليزان (أحمد فرنسيس)، وفي تيارت (قادة بوتارن)، وفي عمالة الجزائر (الدكتور سعدان، وابن قداش)[3].وفي 9 أوت 1946 تقدم فرحات عباس باسم حزبه بالمشروع الجديد للإصلاحات السياسية والذي تضمن النقاط التالية:

أ-جمهورية ذات استقلال ذاتي تتمتع بالسيادة وعلمها.

ب-دولة منظمة للاتحاد الفرنسي

ج-برلمان يتم انتخاب أعضائه في اقتراع سري من طرف جميع الجزائريين.

د-حكومة تتكون من رئيس جمهورية يتم اختياره بطريقة مباشرة.

ه- يمثل فرنسا في الجزائر مندوب عام ويكون له صوت استشاري في مجلس الوزراء[4].

لقد شعر فرحات عباس بخيبة أمل كبيرة لأن قانون 20 سبتمبر 1947 الجديد لم يتضمن أية نقطة من برنامجه، الذي كان يشكل محاولة للاستقلال بطريقة تستدعي مراعاة المؤسسات الدستورية الفرنسية ووجود الأوروبيين بالجزائر[5]، وهو ما جعل فرحات عباس يرفع شعار التغيير الثوري عن طريق القانون، ومما زاد من الطين بلّة هو تعيين "مارسيل إدموند نايجلان" حاكما عاما على الجزائر في 11 فيفري 1948 والمعروف عنه بتزويره للانتخابات خاصة الانتخابات البرلمانية للمجلس الجزائري الجديد، واستمر الوضع متأزما بين فرحات عباس وفرنسا إلى أن قامت ثورة 1954 عندما قرر في جانفي 1955 الاتصال بجبهة التحرير الوطني عن طريق عمار القامة وجاءه الرد بالايجاب يوم 26 ماي 1955

---

[1] - عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص240، 241.

[2]- جوان جليسبي، **المصدر السابق**، ص، ص81، 82.

[3]- فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ترجمة فيصل الأحمر، المسك 2010، ص156.

[4]-عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص241.

[5]- الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص49.

عندما التقى بعبان رمضان وأوعمران. وفي شهر أفريل من سنة 1956 التحق بالقاهرة مع الدكتور أحمد فرنسيس وانضما إلى ج.ت.و[1].

4-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

بعد إطلاق سراح مصالي الحاج ورجوعه من المنفى ببرازافيل ((Brazzaville))، في أكتوبر 1946 اجتمعت اللجنة المركزية حيث جدّدت اللجنة الإدارية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الوجه الرسمي لحزب الشعب المنحل رسميا، وتحت شعار ((من أجل انتصار الحريات الديمقراطية)) كانت المشاركة في الانتخابات التي حقق فيها الحزب انتصارا نسبيا، مما شجع مصالي على ضرورة العودة إلى الحياة الشرعية، وعقدت ندوة لإطارات الحزب في ديسمبر 1946، أسفرت عن إنشاء حزب هو في الأصل امتداد لحزب الشعب الجزائري المحظور تحت اسم ((حركة الانتصار للحريات الديمقراطية))[2]، له تشكيلاته وتنظيماته الحزبية الجماهيرية المسترسلة منذ 1929[3]، إلاّ أنّ قرار العودة إلى العمل الشرعي لم يحظ بموافقة ورضا جميع القوى في التيار، حيث رفضه دعاة العمل السرّي والتحضير للكفاح المسلّح، وعدم القبول بالشرعية الفرنسية، ومن أجل حلّ المشكل الذي كاد أن يعصف باستقرار الحركة، استدعى الأمر إلى عقد مؤتمر للحزب يومي 15 و16 فيفري من سنة 1947، تمخّض عن حلّ توفيقي يرضي الجميع على النحو التالي: الإبقاء على حزب الشعب يمارس نشاطه السرّي كالمعتاد، وإنشاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كغطاء رسمي وشرعي لحزب الشعب الجزائري، وإنشاء المنظمة السرية أو الخاصة من أجل التحضير للعمل المسلح[4].

واستطاعت حركة الانتصار أن تنفذ إلى منظمات اجتماعية وتربوية عديدة، وأن يوجهها، وفي بعض الحالات كان يوحي بإنشاء هذه المنظمات، وكان ضمن مجموعات الكشافة الإسلامية الجزائرية العديد من الرؤساء الوطنيين، وفي سنة1947 أنشأ بعض المناضلين ((جمعية النساء المسلمات)) التي كانت تقوم إلى جانب نشاطاتها الثقافية والاجتماعية بعمل سياسي من دعاية ومساندة للحزب الوطني (لصالح المساجين).

لقد احتفظت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بأغلب الهياكل التنظيمية التي ورثتها عن حزب الشعب الجزائري باعتبارها امتدادا له، ماعدا بعض التحوير الذي حدث في بعض هياكله، ويعود ذلك إلى النتائج التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وشدة القمع والاضطهاد الذي تلا حوادث 8 ماي 1945.حيث نظمت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نفسها كحزب، والبنية التي اتخذتها لنفسها كان عليها أن تضمن لها استعدادا للكفاح، وكان هذا الحزب يسعى للقيام بالأعمال في جميع الميادين، ولإزالة كلّ إمكانية للانحراف أوالتسرّب أوالتجسّس[5].ولقد تم ضبط تنظيم حركة الانتصار شيئا فشيئا، فعلى مستوى الإدارة المركزية تم تحديد المسؤولين، وأنشئت حول المكتب السياسي، لجان

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص243.

[2] -الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص58.

[3] -عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947- 1954**، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص14.

[4] -الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص58.

[5]-الجيلالي صاري، محفوظ قدّاش، **المرجع السابق**، ص ص94-97.

مركزية للمنظمات والدعاية والمنتخبين والشؤون النقابية والشؤون الإسلامية كما ورد سابقا، وحافظ على هيكله التراتبي من القمة إلى القاعدة، على غرار هيكلة حزب الشعب الجزائري، وقد تشكلت اللجنة المركزية لسنة 1946من مناضلين قدامى من نجم شمال إفريقيا، وشبان مسؤولي الفترة السرّية (1945-1942)، وما يلاحظ على اللجنة المركزية لسنة 1946، أن عدد أعضائها قد تراجع إلى ما دون العشرين عضوا[1]، وقد يعود ذلك للآثار الوخيمة التي خلفتها مجازر 8 ماي 1945 على الجماهير والمناضلين في حزب الشعب، واعتقال بعض المناضلين من حين لآخر، وتعززت اللجنة المركزية لسنة 1947 بمجموعة من الشباب الثوري، الذين سيكوّنون النواة الأولى للمنظمة الخاصة، الجناح العسكري للحركة منذ سنة 1947، مثل حسين آيت احمد، ومحمد بلوزداد...ومن الشباب المثقف[2] الذي سيشكل بعضهم معارضة قوية لمصالي في بعض المسائل المتعلقة بتسيير الحركة. وفي اجتماع اللجنة المركزية لسنة 1948 في ((زدّين))ضمّت اللجنة المركزية قائمة بأعضاء جدد من فئة الشباب، وارتفع تعدادها بالتالي إلى واحد وثلاثون عضوا[3]، ويعدّ تجدد الأعضاء أمر طبيعي في هياكل الأحزاب، قد تفرضه ظروف خاصة أو عامة، كالاستقالة، أو الانتخابات، أو حلّه من طرف سلطات الاحتلال، أوالأزمات كالأزمة البربرية لسنة 1949، ومعارضة بعض أعضائها لطريقة مصالي في تسيير شؤون الحزب، حيث عارضه حسين لحول (الأمين العام للحركة) في مسألة رئاسته للحزب مدى الحياة، واستقال على إثرها لحول في مارس سنة 1951 من أمانة الحزب، وبدت قائمة أعضاء اللجنة المركزية المجتمعة في بوزريعة في ماي 1951 مختلفة عن سابقتها حيث ضمّت أسماء جديدة[4]. وهذه الأخيرة طرأ عليها بدورها تغيير في أوت 1951[5]، وسوف

---

[1]-تألفت اللجنة المركزية لسنة 1946 من: مصالي الحاج، الدكتور لمين دباغين، محمد خيضر، أحمد مزغنة، أحمد بودة، الذين كانوا يشكلون القيادة أو اللجنة الإدارية، والأعضاء الآخرين هم، عمراني السعيد، محمد بلوزداد، حواس بوقادوم، عبد الله فيلالي، شوقي مصطفاي، محمد ممشاوي، الحاج شرشالي محمد، أحمد خليل، إبراهيم معيزة، حسين مقري، محمد عبدون، حسين عسلة، محمد طالب، حسين لحول، ينظر ذلك في، بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص461.

[2]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص96.

[3]-إضافة إلى الأسماء السابقة للجنة سنة 1947، أضيف لها دردور جمال، فيلالي عبد الله، أحمد محساس، محمد ممشاوي، عمار ولد حمودة، عمر أوصديق، راجف بلقاسم، هواري سويح، عبد الله تمام، امحمد يوسفي، محمد عصامي، أحمد بن بلّة، بن يوسف بن خدّة ، اعلي بناي، عمار بوجريدة، مسعود بوقادوم، حمو بوتليليس، محمد لمين دباغين، دخلي محمد، ينظر، بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص478.

[4]-ضمت اللجنة المركزية لشهر ماي 1951، سيد علي عبد الحميد، عيسات إيدير، عمراني السعيد، بن يوسف بن خدّة، ابن مهل محمد، أحمد بودة، بوجريدة عمار، موسى بولكروة، شنتوف عبد الرزاق، دخلي محمد، جيلاني امبارك، فيلالي عبد الله، كيوان عبد الرحمان، لحول حسين، معيزة صالح، ممشاوي محمد، مصالي الحاج، مزغنة أحمد، مرباح مولاي، مستيري أحمد، مومجي زين العابدين، شوقي مصطفاي، هواري سويح، عبد المالك تمام، يزيد امحمد، ينظر، حول ذلك بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص480.

[5]-ضمّت اللجنة المركزية لشهر أوت 1951، أحمد مستيري، أحمد مزغنة، زين العابدين مومجي، راجف بلقاسم، هواري سويح، عبد المالك تمام، أمحمد يزيد، محمد دخلي، عبد الله فيلالي، هاشمي حمود، عبد الرحمان كيوان، الطاهر لعجوزي، حسين لحول، صالح معيزة، محمد ممشاوي، مولاي مرباح، أحمد مصالي الحاج، سيدعلي عبد الحميد، إيدير عيسات، مصطفى بن بولعيد، بن يوسف بن خدّة، أمحمد ابن

يستمر التغيير والتجديد في اللجنة المركزية للحزب[1] إلى غاية أوت 1954، أي أشهر قليلة قبل اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر1954.

واحتوى المكتب السياسي في الفترة من 1947 إلى 1950 بالإضافة إلى المناضلين ما قبل الحرب العالمية الثانية أمثال مصالي الحاج، لحول حسين، مزغنة، محمد خيضر، أحمد بودة، على شباب برزوا في الفترة ما بين 1940- 1944 كعسلة حسين، عمراني السعيد، محمد بلوزداد، عبد الحميد سيد علي، وعلى مثقفين قدامى أمثال الدكتور دباغين، الدكتور شوقي مصطفاي، آيت أحمد، بوقادوم، ابن مهل أحمد، بن خدّة، مصطفى فروخي، عبد الرحمان كيوان، عبد الرزاق شنتوف، ويبدو أنه قد تمّ توسيع عدد أعضاء المكتب السياسي، على خلاف سابقه في عهد حزب الشعب الجزائري الذي لم يكن يتعدّ عدد أعضائه السبعة أعضاء.

أمّا على المستوى الجهوي فقد تمّ تعويض نظام الفيدراليات التي اعتبرت واسعة جدّا[2]، حيث قسّمت الجزائر إلى عشر ولايات [3] في الفترة الممتدة مابين 1951 و 1952، ثمّ تقلّص العدد إلى خمس ولايات بعد مؤتمر أفريل 1953، وتضم الولايات بدورها أربع وثلاثون دائرة حسب ما أورده بن خدّة[4]، بينما يحصي عبد الرحمان بن العقون تسع وعشرون دائرة، ولا يقتصر الاختلاف في العدد فحسب، بل حتّى في توزيع الدوائر على الولايات. وأرجّح في هذا الأمر ما أورده بن يوسف بن خدّة، الذي كان يشغل عضوا في اللجنة المركزية، ثمّ أمينا عاما للحزب، وهو منصب إداري يسمح له بالاطلاع على وثائق الحزب والاحتفاظ بها إن أمكن الأمر.

وعلى العموم كان رئيس الولاية يجمع بين وظيفته ووظيفة رئيس الدائرة التي تكون في نفس وضع الولاية، ونجد بعض عناصر المنظمة الخاصة من بين المسؤولين. وفي الدوائر

مهل، أحمد بودة، الطيب بولحروف، عمار بوجريدة، موسى بولكروة، عبد الرزاق شنتوف، ينظر ذلك في، **المصدر نفسه**، ص482.

[1]-حول أعضاء اللجنة المركزية لسنوات 1952، و1953، 1954، ينظر، **المصدر نفسه**، ص ص، 484، 489.كان تشكيل اللجنة المركزية قبل مؤتمر الجزائر ما بين 13 و16 أوت 1954 يتمّ عن طريق التعيين، وفي المؤتمر الاستثنائي، ولأول مرّة تمّ تشكيلها عن طريق الانتخاب، وهو ما يطرح مسألة الديمقراطية في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التي كانت تقتصر على مستوى اللجنة المركزية، واللجنة الإدارية، دون بقية مستويات الهيكل التنظيمي للحزب، أين تلتزم الأقلية برأي الأغلبية بكلّ إخلاص، ينظر **المصدر نفسه**، ص ص488، 305.

[2]-صاري الجيلالي، محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص ص94- 96.

[3]-عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ص36. ضمّت قائمة أسماء الولايات التالية، رقم1 قسنطينة، 2 عنابة، 3سطيف، 4 القبائل السفلى، 6 البليدة، 7 المدية، 8وهران، 9 معسكر، 10 الجزائر الوسطى، والولايات الخمس بعد مؤتمر أفريل 1953هي:ولاية قسنطينة، البليدة، وهران، القبائل، الجزائر العاصمة، ينظر ذلك في، بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص518- 520.

[3]-**المصدر نفسه**، ص ص518- 520.

[4]-بن العقون عبد الرحمان بن براهيم، **المصدر السابق**، ص36. يُحصي بن خدّة بن يوسف سبع وأربعون (47) إطارا للتنظيم في مراتب كلّ مراتب المسؤولية في الفترة ما بين 1951- 1953، بما فيهم عناصر المنظمة الخاصة، ويبدو أنّ القائمة مبتورة، ربّما لضياع أسماء بعض المسؤولين خاصة في الأوراس والقبائل، وكذلك لأن بعض العناصر الأخرى التزمت العمل في سرّية كبيرة بسبب ملاحقات البوليس الفرنسي، ينظر بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص515، 516.

الكبرى يساعد رئيس الدائرة عضو نصف دائم يشرف على منطقة ريفية يطلق عليها اسم الناحية، وفي هذا الإطار لعب أعضاء المنظمة الخاصة المطلوبون من الشرطة الفرنسية دورا بارزا في التنظيم[1]. وفي الفترة مابين سنة 1951و 1953 ترأس التنظيم سيد علي عبد الحميد، فيما كان محمد دخلي مراقبا عاما، وفي أعقاب مؤتمر أفريل 1953 عُيّن عبد الحميد على رأس المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب، وحلّ محلّه على رأس التنظيم محمد دخلي، وخلفه رمضان بوشبوبة في منصب المراقب العام، وكان لحول يتولى حينئذ رئاسة التنظيم. هذا الأخير هو ركيزة الحزب الأساسية التي مكنته من الانتشار عبر كافة أنحاء التراب الوطني، والاتصال بجميع فئات المجتمع في إطار الكفاح من أجل الاستقلال[2]. وشكّل المناضلون العمال المهاجرون بفرنسا ((فيدرالية فرنسا)) التي نُظمت بحكمة من طرف الوفد الدائم، منهم راجف بلقاسم، بلكروا موسى، ابن ديمرد جمال، وعيساني وابن مهل، وامحمد يزيد[3]، الذي أطّر المهاجرين الجزائريين وفئات الطلبة، وكان على رأس هذه الفيدرالية غداة مؤتمر سنة 1947 شوقي مصطفاي الذي خلف إبراهيم معيزة، وبعده تمّ تعيين أمبارك فيلالي على رأسها ثمّ آلت رئاستها إلى أمحمد يزيد لاحقا. واستغلت فيدرالية الحزب بفرنسا فرصة حرية النشاط في العلن عبر نوابه المنتخبين، وقامت بتأسيس عددا معتبرا من الخلايا في المدن الفرنسية، وفي المراكز الصناعية الهامة، كما ركّزت الفيدرالية جلّ نشاطها الدعائي في الأوساط الطلابية، وبهذه الطريقة حقّق الحزب انتشارا عبر كافة التراب الفرنسي، وتمكّن من انتزاع ثلاثمائة مغترب جزائري من التنظيمات السياسية الأخرى، وهي الشبكة التي ستعتمد عليها جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية لفتح جبهة مسلحة ثانية فوق التراب الفرنسي ذاته، وكانت لفيدرالية الحزب صحافتها الخاصة مثل صحيفة ((المغترب))سنة 1946، و((النجم الجزائري))سنة 1947، و((الجزائر الحرّة))سنة 1949، وهذه الأخيرة تصدر في الجزائر وترسل إلى فرنسا، وتمثل الناطق الرسمي للحزب ومنبرا لتنوير الرأي العام الفرنسي والمغتربين، كما كان لنشاط الحزب امتدادات في البلدين تونس والمغرب الأقصى[4].

وبقيت القسمة المحرك الأساسي في المنظمة، وعلى رأسها لجنة، كان لكلّ عضو منها مسؤولية عتيقة (تنظيم ودعاية وإعلام)، واستمرت الخلية في القاعدة، العنصر الهام من التنظيم، ومن ثلاثة أصبحت الخلية تضمّ عشرة أعضاء، وقد أنشئت كلّما اقتضت الضرورة ذلك هياكل خاصّة غالبا ما تكون مجهولة من طرف جمهور المناضلين، قسم الأمن، وقسم المراقبة، وقسم الدراسات، وقسم تحقيق المصادر، وكانت قيادة الحزب قسما منها مجهولا من طرف الجمهور يراقب نشاطات حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كلّها[5].

5- المنظمة الخاصة (السرّية): 1947.تأسست المنظمة الخاصة في 15 فيفري سنة 1947، إثر انعقاد ثاني مؤتمر لحزب الشعب الجزائري/حركة الانتصار للحريات

---

[1]-بن العقون عبد الرحمان بن براهيم، **المصدر السابق**، ص36

[2]-بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص514.

[3] -الجيلالي صاري، قداش محفوظ، **المرجع السابق**، ص94.

[4] -بن خدّة بن يوسف، **المصدر السابق** ص ص، 303، 304.

[5]-الجيلالي صاري، قداش محفوظ، **المرجع السابق**، ص ص94، 95.

الديمقراطية ببلكور في محل المناضل مولود بلهوان، ومنحت هذه المنظمة السرية[1] طابعا شبه عسكريا[2]، وزوّدت بهياكل خاصةبالكفاح المسلح، كانت تتألف من مجلس قيادة، ومجلس عام، ومجلس إقليمي، وكان مجلس القيادة يتألف من خمسة أعضاء يضطلع على الصعيد الوطني بإدارة الشؤون النظامية، وكان قائد[3] المنظمة السرية يمارس كذلك وظيفة المنسق لدى قيادة الحزب، وكانت المقاطعة[4] هي أعلى حلقة في بنية المنظمة يديرها قائد بمعية مجلس يضم قادة المناطق ، وقد شملت البنية الإقليمية "للمخ" - على الأرجح-(بعد خضوعها لعدّة تعديلات) سبع مقاطعات هي:

* اثنتان بشرق البلاد هما: شمال وجنوب قسنطينة. *اثنتان بالغرب هما: شمال وجنوب وهران. * ثلاث بالوسط: القبائل، الجزائر (1) والجزائر (2)، وكانت كل مقاطعة تتألف من منطقة واحدة أو أكثر ، وكل منطقة مقسمة إلى عدّة نواحي، وضمّت كل ناحية عدّة بنى قاعدية،[5] وقد تضاربت الروايات حول هذه الأخيرة، لكنها لا تتناقض إذ من الممكن أنّ التنظيم الأصلي قد أعيد النظر فيه كما يذكر المؤرخ محمد حربي[6]، وعليه فإننا نعتمد الرواية الأرجح التي مفادها أنّ البنى القاعدية كانت تتألف من: * نصف الفوج: وهي الوحدة القاعدية وتتشكل من ثلاث مناضلين بما فيهم قائد نصف المجموعة. * المجموعة : وهي الحلقة الموالية وتضم نصفي فوج أو ثلاث أنصاف أفواج بالإضافة إلى قائد المجموعة، * الفصيلة: وتتألف من مجموعتين أو ثلاث ويرأسها قائد الفصيلة.

وتميزت هذه البنى – عموما- بالإنغلاق التام والفصل بينها إلى درجة أنّ كل وحدة كانت تجهل وجود غيرها من الوحدات، ناهيك عن النشاطات، ويتم التنسيق بينها عن طريق اجتماع مسؤولي أنصاف المجموعات مع مسؤولي المجموعة، واجتماع مسؤولي المجموعات مع مسؤولي الفصيلة، وهكذا دواليك حتى أعلى المستويات، وعلاوة على الطابع العسكري لم تضم المنظمة رتبا عسكرية،[7]

وكانت مهمة هذه الإطارات تكمن في القيام بتكوين المتطوعين الجدد، بعدما حدّد عدد مناضلي المنظمة بما بين 1000 و1500 فقط،[8] وتدريبهم تدريبا عسكريا صارما،

---

[1]-تسمى المنظمة السرية، وتسمى المنظمة الخاصة احيانا "المخ"وتسمى بـ"العظم" = L'os .
ينظر: - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ص115.

[2]-تتميز المنظمة الخاصة بنظام داخلي صارم أنظر، محمد يوسفي، **المصدر السابق**، ص...ص100، 101، 102، 103.

[3] -كان محمد بلوزداد أول وأشهر مسؤول عن هذه المنظمة شبه العسكرية، وسرعان ما حل محله مساعده آيت أحمد بعد أن أصبحت صحته تعوقه عن آدائه مهمته (توفي سنة 1952) ، وزاول آيت أحمد وظيفته هذه خلال سنتين قبل ان يتوارى بدوره عن الأنظار سنة 1949 (إثر عملية بريد وهران)، فخلفه إبن بلة إلى غاية شهر ماي سنة 1950، أنظر، **المصدر نفسه**، ص107.

[4]-في الواقع الإختلاف بين المقاطعة والمنطقة هو مجرد اختلاف في الإصطلاح لأن المقصود من الناحية الإقليمية (الجغرافية) هو نفسه، وهذا لاينفي وجود قاعدة تاريخية لذلك، حيث أنّ المصطلح الذي استعمل أول الأمر للدلالة على أعلى حلقة في بنية "المخ" هو المنطقة ثم ظهر مصطلح المقاطعة فيما بعد ليصبح مصطلح المنطقة يطلق على حلقة أدنى أنظر مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص115.

[5] -**المرجع نفسه**، ص- ص،111- 113.

[6]- محمد حربي، **المصدر السابق**، ص73.

[7]- مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص، ص، 115، 116.

[8] - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق**، ص116.

ويشترط في المنخرط تجربة نضالية لاتقل عن فترة (اختلفت بشأنها الروايات) تراوحت ما بين ثلاث وخمس سنوات على الأقل في النشاط السرّي للحزب، وضرورة الإيمان بالعمل المسلّح، والذكاء، وقوّة البنية، ، وصفة العزوبة إن توفرت[1] والتحلّي بروح الإنضباط، والشجاعة التامة، والإقتناع القوي، والإتّزان النفسي، وإدراك معنى السرّ إدراكا تاما[2]، وليست هناك أيّة ملاحظات على سلوكياته[3]، تلكم هي الاختبارات التي يجب أن يجتازها المناضل بنجاح حتى تتم لموافقة على تجنيده، يؤدي بعدها اليمين على المصحف، ويتعهد بخدمة وطنه في كل وقت ومن دون وهن[4].

أمّا التكوين الميداني فتختار له الأماكن الخالية من السكان والبعيدة وكان التركيز حول حرب العصابات، ومن شروط النظام كذلك أنّ الخطأ الجسيم بمثابة الخيانة يعاقب عليه صاحبه[5]، وهو ما حدث فعلا في ربيع سنة 1950، مع مناضل من تبسة يسمى عبد القادر(أو عبد الرحيم)[6] خياري المدعو"رحيم" عندما قرر التنظيم معاقبته بأمر من قيادة المنظمة على مستوى عمالة قسنطينة، وبسبب حادثة تبسة[7]، حدثت التحقيقات والملاحقات ثمّ الإعتقالات و الحلّ، التي كانت درسا صارما لجيل أول نوفمبر فيما بعد، وعن الإجراءات التي اتخذها مسؤولو التنظيم بعد الحادثة هو انتظار الأوامر، والتي جاءت بعد ذلك للمناضلين بعدم مقاومة الشرطة وتسهيل عملية القبض عليهم! [8] وكان لذلك وقع سيء في نفوس أغلب المناضلين الذين كانوا بإمكانهم تفادي الإعتقال، بل أن إدارة الحزب أنكرت وجود منظمة مسلحة مع اعترافها بأن المناضلين المعتقلين ينتمون إلى الحزب، واتهمت البوليس بالتآمر، وساد الإضطراب بما في ذلك مصالي الحاج، الذي أخذ موقفا بعدم الإعتراف وعدم النكران في آن واحد مع اتهام فرنسا بتدبير المكيدة[9] لضرب استقرار الحزب[1]، وتوسعت حملة الاعتقال، في أواخر شهر مارس وبداية شهر أفريل[2].

---

[1]- مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص-ص145، 146- 150 .

[2]- محمد يوسفي، **المصدر السابق**، ص109.

[3] - أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر**، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص62.

[4]- محمد يوسفي، **المصدر السابق**، ص 110.

[5]- محمد يوسفي، **المصدر السابق**، ص110.

[6]- هناك اختلاف في ذكر إسم ذلك المناضل بين عبد القادر تارة وعبد الرحيم تارة أخرى لكن الإسم الأخير هو الأقرب إلى الترجيح على إعتبار أن "كنيته "رحيم " التي تكاد تتفق عليها أغلب الكتابات، لأن كل من اسمه عبد الرحيم في الجزائر غالبا ما ينادى برحيم .

[7] -أحمد محيوت، "وصف اندلاع الثورة في منطقة القبائل والوسط"، مجلة أول نوفمبر، العدد 54، سنة 1982، ص10.

[8] -محمد عباس، **المرجع السابق**، ص ، ص، 198، 322.

[4]-تعددت الروايات عن أسباب إكتشاف المنظمة الخاصة، فالرواية الأولى مفادها أن الخطوة الاولى كانت عن طريق حادثة بريد وهران سنة1949، ومن هنا بدأت متابعة المخابرات الفرنسية للمنظمة، أمّا الرواية الثانية فترجع إلى أن السلطات الفرنسية علمت بوجود تنظيم مسلح عندما اعتقلت ثلاثة طلاب من بينهم امحمد يزيد الذي ضبط وهو يحمل وثائق عن الجيش السري في ماي 1949، بينما تذهب رواية ثالثة إلى فرضية أن الجناح السياسي لحركة الانتصار هو الذي أوعز إلى سلطات الاحتلال بالتخلص من المنظمة، لأن القيادة –آنذاك-كانت ترفض العمل المسلح، ورواية رابعة تبرز الدور السلبي الذي أداه عبد القادر بلحاج مسؤول التدريب العسكري على المستوى الوطني والذي لم يبد أية مقاومة عندما أوقفه

وهكذا انكشف أمر هذا التنظيم في كامل القطر، غير أن العناصر القيادية في رأس التنظيم أمثال، محمد بوضياف، محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد وآخرون اختفوا عن أعين الاستعمار بين الصعود إلى الجبال والفرار إلى الخارج[3].

فمن مجموع 363 مناضلا الذين ألقي عليهم القبض وعذّبوا وحوكموا بين سنتي 1951 و1952[4]

وجدير بالذكر الإشارة إلى أولئك الذين فرّوا من السجن قبل بدء المحاكمة بأكثر من شهر وهم الأربعة الذين أتاحت لهم فرصة الهروب من السجن المدني بعنابة وذلك فيما بين ليلة 21و22 شهر أفريل 1951[5]، وهم زيغود يوسف، بن عودة مصطفى، عبد الباقي بكوش، سليمان بركات[6].

وفي الختام فإنّ المأساة التي اكتوى بنارها العديد من عناصر"المخ" بعد انكشاف تنظيمهم كان لها الفضل في انضاجهم نفسيا واجتماعيا وتأهيلهم لريادة العمل الثوري، فقد دفعتهم إلى نقطة اللارجوع على المسار الثوري، وفجّرت القدرات الكامنة في أعماقهم وحوّلتهم إلى

رجال الشرطة وأماط اللثام عن كل الهياكل، في حين تسلط الرواية الخامسة الضوء على حادثة تبسة التي ذكرنا مجرياتها، وهي التي اتفق حولها الكثير من المؤرخين.أنظر، محمد يوسفي، **المصدر السابق،** ص ..ص132...137، وكذلك عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق،** ص، ص116، 117.

- **وآمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية 1954-1956**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005 -2006، ص331.

- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **المصدر السابق،** ص118. [1]

[2]- محمد بن ابراهيم جندلي، **مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها بعنابة1919-1954**، الكتاب الثالث، مطبعة المعارف، عنابة، أوت 2008، ص، ص، 398- 399.

- آمال شلي، **المرجع السابق،** ص332.[3]

[4]- **"بن طوبال شبح عبان منعنا من السلطة عام** 1962"، جريدة الخبر الاسبوعي، عدد600، من 25 إلى 31 أوت 2010، ص6.

[5]- محمد عباس، **المرجع نفسه،** ص، 322.

[6]- سليمان بركات، المدعو "لروا" Le Roi ، من مواليد 1 ديسمبر 1921 بوادي الزناتي، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية عام 1927وتابع التعليم إلى نهاية المرحلة الإبتدائية، توفي والده وهو لم يتعد العام الثاني من عمره، ثم فقد والدته سنة 1934، انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1939، بمسقط رأسه بخلية الحزب بقيادة المناضل مغناوي بوعكاز، وفي نفس الوقت كان عضوا بفريق الكشافة الإسلامية بالمدينة، استدعي لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية عام 1942، قضاها ما بين قسنطينة، وهران، ثم فرنسا، تحصل آنذاك على رتبة رقيب في سلاح المشاة، انخرط منذ 1947 في المنظمة الخاصة، ألقي عيه القبض في 19 مارس 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، وسجن بعنابة تحت اسم "بومريانة"، فرّ من السجن مع ثلاثة آخرين .ليلة 21 أفريل 1951، نقل في جوان 1951 الى الأوراس تحت اسم "احسيسن"، وفي صيف 1952 عاد من جديد إلى قسنطينة فميلة ثمّ عين بعدها مسؤولا بوهران ناحية مسرغين، تحت اسم عدّة ثم حول إلى مستغانم، ، وفي سنة 1953 ألقي عليه القبض بناحية بوحجر، وحكم عليه بعامين و8 أشهر سجنا بعنابة ثم نقل إلى سركاجي بالعاصمة، وفي عام 1955 نقل إلى محتشد بالمسيلة، حتى شهر جويلية 1959 أين أطلق سراحه فالتحق بالثورة بالولاية الثانية كجندي ثم كمسؤول في الناحية الأولى بالمنطقة الرابعة، فعضو المنطقة السياسي إلى سنة 1962.أنظر حول ذلك، محمد بن ابراهيم جندلي، **المصدر السابق،** ص411

جماعة شديدة التلاحم روحيا وفكريا واجتماعيا وهو ما أتاح لهم مقدرة فائقة على العمل المشترك الكفيل بإحالة عناصر الخمول في الوسط الوطني إلى قيم حركية[1].

المحاضرة رقم 7: اندلاع الثورة التحريرية 1954

مقدمة: لقد تبنى مصالي الحاج في سبتمبر 1946 إثر عودته من المنفى سياسة جديدة في حزبه تقوم على مشاركة حزبه في الانتخابات التشريعية الفرنسية تحت غطاء حزب جديد هو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (M.T.L.D) ، وذلك حسب التوجيهات القيادية للحزب، وإرجاء الدعوة إلى العمل المسلح، ويطالب أغلب المناضلين والإطارات، وسيظهر الخلاف في المؤتمر الأول للحركة سنة 1947.

1-انعقاد المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وظهور الخلاف:

خلال المؤتمر الأول للحركة المنعقد يومي 15و16 فيفري 1947 ظهرت الاتجهات الثلاثة التالية:

-الجناح الأول ينادي للعمل الشرعي في إطار ح.إ.د، وهو جناح مصالي الحاج وعمراني السعيد ومصطفاوي شوقي.

-الجناح الثاني، وهو جناح مؤيد للعمل العسكري، يمثله الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، مبارك فيلالي، عمر أوصديق، بناي واعلي، ولد حمودة، السعيد آكلي. وهو مجموعة غير متجانسة.وتضم العديد من وجوه الحركة البربرية.

-الجناح الثالث وينادي بمواصلة العمل السري الذي باشره حزب الشعب، وهو جناح أحمد بودة.

وفي هذا المؤتمر تم انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب، وحسين لحول أمينا عاما، وأسندت قيادة المنظنة الخاصة لمحمد بلوزداد، وفي الحقيقة أن جناح العمل الثوري قد خرجوا منتصرين من هذا المؤتمر لأن مصالي الحاج لم يكن متحمسا للعمل الثوري في تلك المرحلة.

كاد هذا الاختلاف في وجهات النظر إلى أن يعصف بالحركة، فلجأ مصالي إلى التوفيق بين التيارات الثلاثة المتصارعة باتخاذ قرار إبقاء حزب الشعب في إطار السرية، وممارسة النضال ضمن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في إطارها الشرعي، مع الالتزام بانشاء منظمة عسكرية سرية، الهدف من ورائها التحضير للثورة ضد الاستعمار[2].

---

[1] -مصطفى سعداوي، **المرجع السابق**، ص351.

[2]- محمد حربي، ج.ت.و الأسطورة...**المصدر السابق**، ص87، 88

2-اكتشاف المنظمة الخاصة:

على اثر حادثة اكتشاف المنظمة الخاصة، كما سبق ذكره، ظهر في الحزب موقفان، موقف أنكرت فيه قيادة حزب الشعب الجزائري وجود منظمة خاصة لتجنب الحزب الحل، و اغتنام الإستعمار الفرصة للتنكيل به، وموقف آخر جاء به الحاج شرشالي، أيدها الحزب هي القول من طرف قيادة الحزب أنها مؤامرة استعمارية تهدف إلى تدمير الحركة الوطنية و تتم هذه الخطة بإرسال أوامر إلى المناضلين المسجونين مع عبد الصمد كيوان، عضو المكتب السياسي و اللجنة المركزية بأن يطلب منهم الاعتراف جاء تحت طائلة عمليات التعذيب والقمع .وبعد ذلك أعطت قيادة الحركة الأوامر بتخزين الأسلحة و حرق الوثائق، و محو كل دلائل وجود المنظمة الخاصة بالفعل، و قامت بحل المنظمة من دون تعويضها بعناصر جديدة من المناضلين، الذين ألقي عليهم القبض، ولم يكتف الحزب بذلك ، فمنذ 1951 سلك اتجاهات إصلاحية تمثلت في المشاركة في الانتخابات، و إعطاء الأوامر لمناضلي الحزب، لتوزيع الجرائد بطريقة علنية مما يجعل الشرطة الاستعمارية تتعرف عليهم بسهولة وألاّ تشك بأن المنظمة الخاصة تابعة للحزب ، و قد أصبح المناضلون نتيجة ذلك يتساءلون كيف يصبحون باعة جرائد و هم الذين كانوا يتطلعون للمشاركة في الكفاح المسلح، إلاّ أن صلابة من بقي من أعضاء المنظمة الخاصة قد تمردوا على هذا القرار و واصلوا العمل بسرية .
وكان حدث اكتشاف المنظمة الخاصة وما ترتب عنه من نتائج أحد بوادر تصدع حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

3-الأزمة البربرية:1949.

كانت البدايات الأولى للأزمة البربرية سنة 1946، من خلال بروز نفوذ لبعض العناصر اليسارية من أصول قبائلية داخل الحركة، التي تمكنت من السيطرة على اللجنة المركزية وخلايا الحزب بفرنسا، منهم واعلي بناي، وعمر ولد حمودة، ورشيد يحي، حيث أصبحوا يتحكمون في فيدرالية الحزب بفرنسا، وراجت فكرة معارضتهم لاعتبار الجزائر عربية اسلامية، ورفضوا جمع التبرعات لصالح القضية الفلسطينية، مما أجبر قيادة الحزب على ارسال كل من شوقي مصطفاي وسعيدي الصادق في أول الأمر ثم بلقاسم راجف(كلهم قبائل) لانهاء الخلاف في الحركة وكان ذلك في شهر أفريل 1949، مما أدى إلى ابعاد آيت حسين من رئاسة المنظمة الخاصة، ولمين دباغين من الحركة في 1949/12/2.[1]

4- المؤتمر الثاني للحركة 04-06 أفريل 1953:

في الوقت الذي كان فيه مصالي الحاج في منفاه "بنيورث" بفرنسا، عقدت الحركة مؤتمرها الثاني يوم 4 أفريل 1953 بمقر الحزب بشارع شارتر، انتهى بانتخاب بن يوسف بن خدة أمينا عاما للحركة، الذي اختار إلى جانبه حسين لحول، وعبد الرحمان كيوان، وسيد علي فروخي، مما اعتبره مصالي انقلابا عليه من خلال ابعاد أحمد مزغنة ومولاي مرباح وأحمد بودة المقربين منه، مما قيّض دور أنصار مصالي في اللجنة المركزية وانصار المنظمة الخاصة، وهو مادفع بمصالي إلى طلب سلطات مطلقة من اللجنة المركزية دون المرور على الأمانة العامة والمكتب السياسي، فقوبل طلبه بالرفض، وخرج الصراع للعلن، ونزل إلى القاعدة بداية من 1953/12/27، بين أنصار

[1]-**المصدر نفسه**، ص-ص61-66.

مصالي(المصاليين) وأنصار اللجنة المركزية(المركزيين)، حيث أسس مصالي لجنة مؤقتة لتقويم الحزب متكونة من مولاي مرباح، ومزغنة، وفيلالي وعبدلي ولعجال، التي قررت ابعاد عناصر اللجنة المركزية من الحزب، تم اقصاء كل أعضائها والعناصر الثورية من الحزب وهياكله، وأعلن عن انشاء "مجلس وطني للثورة"، وقد كان كل ذلك في المؤتمر المنعقد ب"هورنو" ببلجيكا بين14و15جويلية 1954، وكرد فعل على ذلك عقدت اللجنة المركزية بالعاصمة مؤتمرا طارئا بين 14و16 أوت 1954، أعلنوا فيه عزل مصالي ومرباح ومزغنة من الحزب، وعدم الاعتراف بقرارات مؤتمر هورنو.

4-خلفيات الصراع بين مصالي واللجنة المركزية:

-اتهام مصالي الحاج للعناصر الشابة في اللجنة المركزية بالتراجع عن المبادئ الثورية للحزب وركونها للعمل السياسي، خاصة عبد الرحمان كيوان.

-امتعاض اللجنة المركزية من انفراد مصالي بالقرارات وطلبه لصلاحيات واسعة (عبادة الشخصية).

-استغلت اللجنة المركزية وبعض المقربين من مصالي (مولاي مرباح) فرصة غياب مصالي بفعل النفي والابعاد والسجن، وتصرفهم في شؤون الحزب بطريقة خلفت خلافات حادة.

-اتساع الخلاف وتشعبه لمصالي ووصوله إلى العناصر الثورية أمثال بوضياف، بيطاط..

5- ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

على الرغم من بعض المحاولات لتقريب وجهات النظر بين الجناحين المتصارعين، كتلك المحاولة التي قادها مكتب الحزب بالقاهرة بزعامة محمد خيضر ، وبعض الشباب المتحمس للعمل الثوري، إلاّ أنها فشلت. وهو دفع بأنصار العمل الثوري إلى ضرورة بعث المنظمة الخاصة من جديد[1]. حيث بادر محمد بوضياف وديدوش مراد بالاتصال بقدماء المنظمة الخاصة على غرار بن بولعيد وبيطاط وبن مهيدي، وتم الاتفاق على تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 [2]ضمت من اللجة المركزية حسين لحول، سيد علي عبد الحميد، بن بولعيد، ودخلي بشير، ومن المنظمة الخاصة بوضياف، ديدوش، بيطاط، بن مهيدي. وبعد انسحاب المركزيين قررت مجموعة الخمسة (بوضياف، بن مهيدي، بيطاط، بن بولعيد، ديدوش) الانتقال إلى العمل المسلح[3].

6- اعلان الثورة:

أ-مجموعة ال22:تمت الدعوة للاجتماع من طرف بن بولعيد، وتولى العداد المادي ديدوش مراد، وأعد التقرير بوضياف، وانعقد الاجتماع يوم 25 جوان 1954، بمنزل المناضل الياس دريش بالمدنية (كلو صالمبيي بالعاصمة)، عرف باجتماع ال22، واتفقوا على الحياد التام بين المركزيين والمصاليين، وتدعيم اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها، وتفجير الثورة.وانتخاب بوضياف منسق وطني والذي بدوره سيشكل الأمانة التنفيذية من كل بن بولعيد، ديدوش، بيطاط، بن مهيدي، وتم التأكيد على القيادة الجماعية

---

[1]-الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص-ص 81-83.

[2]-جوان جليسبي، **المصدر السابق**، ص117.

[3]-محمد حربي، الأسطورة... **المصدر السابق**، ص، ص89، 90.

للثورة، واللامركزية بسبب اتساع الرقعة الجغرافية، وأولوية الداخل على الخارج وسيلتحق بالمجموعة كريم بلقاسم ممثلا لمنطقة القبائل لتصير لجنة الـ06

ب-تأسيس جبهة التحرير الوطني وتفجير الثورة:

بعد سلسة من اللقاءات التحضيرية والتشاورية لمجموعة الـ06 وبعد انضمام منطقة القبائل في سبتمبر 1954، تم توزيع المسؤوليات على الأعضاء كمايلي:

-الأوراس: المنطقة الأولى، بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه بشير شيحاني

-الشمال القسنطيني: المنطقة الثانية: بقيادة ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف

-القبائل: المنطقة الثالثة: بقيادة كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران

-العاصمة وضواحيها: المنطقة الرابعة: بقايدة رابح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة

-وهران: المنطقة الخامسة: بقيادة العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوالصوف.

وفي اجتماع الحسم يوم 23 أكتوبر 1954 تقرر تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني، وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني، وتحديد ليلة أول نوفمبر 1954 لاعلان الثورة ضد الاستعمار.

وتوجه بوضياف إلى القاهرة لاذاعة خبر اندلاع الثورة من إذاعة صوت العرب، كما تم الاتفاق على الالتقاء بين قادة المناطق في مطلع سنة 1955[1].

المحاضرة رقم 8: مؤتمر الصومام 1956:

كانت الدعوة لعقد مؤتمر وطني جامع لقادة الثورة التحريرية أكثر من ضرورة بعد مضي عامين تقريبا من اندلاعها، فإلى غاية منتصف سنة 1956كانت الثورة تفتقد إلى تنسيق واضح، وإلى هيكلة تنظيمية قارة وصلبة، وكانت المناطق الخمس في حاجة ملحة إلى قيادة موحدة تتخذ القرارات الموحدة وتنسّق الجهود، وتعالج حالة الفوضى والانقسام والصراع على السلطة والزعامة، إذ كانت كلّ منطقة تقود الثورة بإمكانياتها الخاصة

[1]- **المصدر نفسه**، ص،ص111،110

وبالأسلوب الذي تراه قيادتها مناسبا. لاسيما أنّ التنسيق كان من نقاط ضعف الثورة في بدايتها[1]، فلم تكن هناك قيادة لجبهة التحرير الوطني، بل مجموعات وأفراد يسعون لإيجاد قيادة[2].

أ-التحضيرات لعقد المؤتمر:

في الواقع لقد بدأت المساعي لعقد مؤتمر يجمع قادة الثورة بعد هجمات 20 أوت 1955، حيث تمكن زيغود من أن يقيم اتصالات منظمة بالأوراس، بلاد القبائل، والجزائر العاصمة[3]، وبعد مؤتمر تايراو في نوفمبر 1955، استقبل زيغود الطالب رشيد عمارة مبعوثا من المنطقة الرابعة في أواخر شهر نوفمبر 1955، والذي عاين المنطقة وحضر عدّة اجتماعات، وبعد دراسة للموضوع اقترح عليه زيغود فكرة عقد مؤتمر وطني بالمنطقة الثانية، كما قدمت له قيادة المنطقة تقريرا مفصلا عن الحالة العامة بها سلّمه رشيد عماره إلى عبان رمضان.

ومنذ مارس1956 اتّخذت التحضيرات لمؤتمر الصومام شكلا ملموسا، فقد أرسل عبان رمضان إلى الشمال القسنطيني سعد دحلب، الذي التقى بزيغود وبن طوبال وكافي وباقي أعضاء مجلس قيادة المنطقة الثانية[4]، قصد التباحث مع زيغود، هذا الأخير الذي لم يطرح مشكلات سياسية بل كان همّه الوحيد هو حلّ مشكلة السلاح والتقسيم الإقليمي، وتحديد مسؤوليات كلّ واحد وتوحيد القيادة العسكرية[5] عن طريق مؤتمر وطني يضم الإطارات القيادية في داخل البلاد وخارجها[6].

بعد عودته إلى العاصمة جاءت الموافقة على عقد مؤتمر بالمنطقة الثانية، وقد أختيرت في بداية الأمر منطقة ((المشروحة)) بجبال بني صالح المنيعة بنواحي سوق أهراس وبوحجار، لكن تفاقم المشاكل وخطورة الصراعات التي كانت تعيشها الناحية الثالثة (بقيادة بن عودة) أدّى إلى صرف النظر عنها[7] ووقع الاختيار على مكان آخر وهو ((بوالزعرور)) في جبال القل الحصينة، وباعتباره منطقة محررة، بها مخابئ وملاجئ، وبدأت الاستعدادات بها من تحضير لآلات الرقن والسحب والأوراق والأقلام، وجهزت المراكز للمبيت والتموين بسرّية تامة، إلا أنّ استشهاد بن بولعيد ودخول المنطقة الأولى في مشاكل كثيرة بعد ذلك حال دون استمرار الاتصالات وتوقفت إلى غاية وصول رسالة من العاصمة إلى المنطقة الثانية تعلمها بأنّ مكان انعقاد المؤتمر هو وادي الصومام بالمنطقة الثالثة(القبائل)، وذلك يوم 20 أوت 1956، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت المنطقة الرابعة تلعب دور المنسق بين المناطق الخمس!

---

[1]-الشاذلي بن جديد، مذكرات، **المصدر السابق**، ص85.

[2]-محمد حربي، الأسطورة والواقع، **المصدر السابق**، ص148.

[3]-ابراهيم سلطان شيبوط، زيغود، شهادة، **المصدر السابق**، ص95.

[4]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص124.

[5]-محمد حربي، **المصدر السابق**، ص147.

[6]-محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، **المرجع السابق**، ص52.

[7]-يبدو أنّ الخلاف اتسع واشتّد بين بن عودة وسكان المنطقة، بعد الحكم بالإعدام الصادر في حق كل من ناجي ابراهيم وناجي عمر. ينظر، الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 2010، ص42.

وسيكون للدعم المعنوي والسياسي والمادي الذي قدّمه زيغود، بتأثير من بن مهيدي، إلى عبان رمضان (مهندس المؤتمر) تداعياته فيما بعد، وسوف تدين البعثة الخارجية (بن بلة وبوضياف) مؤازرة زيغود لعبان وكريم بلقاسم وبن مهيدي، وتغيب عن أشغال المؤتمر ولا تشارك فيه!

ب-المشاركون في المؤتمر:

توجه زيغود ومعه بن طوبال، وبن عودة، وحسين رويبح، وإبراهيم مزهودي، وعلي كافي، نحو المنطقة الثالثة وقد كان هذا الأخير مكلفا بالأمن خلال سيرهم[1] ومعه كلّ من بوغريرة علاوة ولطرش عمار وبولحبال أحمد وبولعسل أحمد ولعتر بوجمعة وكعبور علي وآخرون، وقد استضافت جيجل الوفد المتجه نحو منطقة القبائل[2]، حيث سيستقبلهم على الحدود المسؤول قاسي، ولم يكن الوصول إلى مكان انعقاد المؤتمر سهلا بالنسبة للوفود المشاركة[3]، فقد نجا بأعجوبة وفد الشمال القسنطيني من كمين لعناصر من الجيش الفرنسي حسب علي كافي[4].

وتمّ ((تضليل)) وفد ناحية سوق اهراس وحرمانه من المشاركة في المؤتمر كما ورد في مذكرات الشاذلي[5]، في حين أنّ كافي يرجع سبب غياب القاعدة الشرقية عن المؤتمر يعود إلى مشاكلها الداخلية، وأنّ المنطقة الثانية هي من مثّلتها[6]. وتبخّر أمر حضور بعثة الخارج، (بن بلة، بوضياف، آيت أحمد، خيضر)، بين تهمة مهندسي المؤتمر (عبان، بن مهيدي، وكريم بلقاسم)، لهم برفضهم الدعوة للحضور، وبين تهمة الإقصاء التي طالتهم من طرف منظمي المؤتمر الذين لم يوجهوا لهم الدعوة للحضور. بحجة أنّ الوضع على الحدود لا يسمح لهم بالعبور بسلام إلى أرض الوطن، وهو ما سيظهر جليا في رفضهم لقرارات المؤتمر، خصوصا وأنّ المبادرة لم تكن من طرفهم[7]؟!

ج-يوم المؤتمر:

---

[1]-تساؤلات عديدة تطرح حول عودة كافي إلى المنطقة الثانية، وهو القائد العسكري المكلف بتأمين الوفد المشارك، بعد ثلاثة أيام فقط من انطلاق أشغال المؤتمر بدافع أن طائرة محملة بالسلاح ستنزل حمولتها بجهة وادي الزهور ثم بدوار بني صبيح، إلاّ أنّ شيئا من ذلك لم يحدث؟! ينظر علي كافي، **المصدر السابق**، ص ص135، 136، وكذلك، إبراهيم سلطان شيبوط، **المصدر السابق**، ص91.

[2]-بورمضان عبد القادر، ((تطور التنظيم العسكري بالولاية الثانية بعد مؤتمر الصومام، منطقة جيجل نموذجا))، مجلة أول نوفمبر، العدد 180، نوفمبر 2015، ص41.

[3]-لم تتمكن القاعدة الشرقية من المشاركة في المؤتمر، فبحسب الشاذلي بن جديد فإنّ وفدها المتكون من عمار بن زاودة (ممثل القالة) وحفناوي رماضنية (ممثل سوق اهراس)اتقى ببعض مسؤولي الشمال القسنطيني (الطاهر بودربالة وربما علي كافي أيضا) فأخبرهما أن المؤتمر انعقد وانتهى وأخذا منها تقارير القاعدة الشرقية، وكان ذلك في حدود شهر جوان 1956، والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل محتوى التقارير هو من حرم القاعدة الشرقية من المشاركة؟! أم أنّ رغبة المنطقة الثانية في إبقاء القاعدة الشرقية تابعة لها هو السبب في ذلك؟! ينظر ذلك في مذكرات الشاذلي، **المصدر السابق**، ص ص85، 86.

[4]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص128.

[5]-الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق**، ص86.

[6]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص130.

[7]-حول التحديات التي واجهت مؤتمر الصومام 1956، ينظر مصطفى هشماوي، **المرجع السابق**، ص ص24-31.

وفي 20 أوت 1956 عقد المؤتمر جلساته في بواد الصومام آقبو بأوزلاقن ببجاية، بحضور ستة عشر ممثلاعن المناطق المشاركة، ستّة منهم جاؤوا من الشمال القسنطيني وهم زيغود يوسف، بن طوبال، بن عودة، علي كافي، إبراهيم مزهودي، حسين رويبح، وأربعة من منطقة القبائل، كريم بلقاسم، محمدي السعيد، آيت حمودة عميروش، وقاسي، وثلاثة من المنطقة الرابعة، عمران، الصادق دهيليس، سي امحمد بوقرة، وواحد من الجنوب هو علي ملاح، ويضاف إليهم المشرفين على المؤتمر عبان، وبن مهيدي. إلاّ أنّنا عندما نطلع على محضر المؤتمر نجده يشير إلاّ إلى ستّة مسؤولين فقط[1] وهم: عبان، بن مهيدي، كريم، أوعمران، زيغود وبن طوبال. وهؤلاء هم الذي سيسنون قوانين جبهة وجيش التحرير الوطني، أي قوانين الثورة التحريرية[2]؟!. مع العلم أنّ المنطقة الأولى (الأوراس) لم تحضر أشغال المؤتمر،حيث وصل عمر بن بولعيد إلى المنطقة الثالثة على رأس مجموعة من الجنود ولم يمكث لحضور المؤتمر، وتعددت التفسيرات حول ذلك، فعلي كافي يقول بأن بن عمر بن بولعيد تجنّب البقاء في المؤتمر خوفا من احتمال محاكمته بتهمة ما جرى في الأوراس[3]، بينما ((جلبار مينييه)) يذكر أن عمر بن بولعيد أراد الترويج لنفسه لخلافة أخيه على رأس المنطقة الأولى (الأوراس-اللمامشة)[4]، ومهما يكن من أمر فإنّ عمر بن بولعيد وافق على كلّ ما يقرره المؤتمر على الرغم من أنه لم يكن مفوضا عن المنطقة الأولى؟!

كانت النقطة الأولى في جدول أعمال المؤتمر هو وضع حدّ لاتخاذ القرارات الانفرادية وبلورة برنامج وهياكل تنظيمية[5]، ثمّ جرى الانتقال إلى تقارير المناطق التي استخلص منها ندرة السلاح وسيطرة أسلحة الصيد، وأنّ منطقة وهران هي الأفضل تجهيزا إلا أنّ وضعها المالي ضعيفا، وهو ما يعني أنّ الاتصال بسكانها فيها ضعيف، وأنّ تجذّر الحركة السياسية في الشمال القسنطيني والقبائل قوي،وأنّ عدد مناضلي الجزائر العاصمة والقبائل ضخم (ربما دخل في تعدادهم عناصر التموين والإيواء...)[6].

عرضت المنطقة الثانية تقريرها على مؤتمر الصومام، والذي تضمّن المعلومات التالية:1669 جنديا،و5000 من الأنصار (المسبلين) بعدما كان لا يتعدى ال100 مجاهد

---

[1]-يبدوأنّ هناك اجتماعات مصغرة انعقدت على هامش المؤتمر، حيث يقول أحد المشاركين:((شرعنا في الأعمال يوم الثلاثاء 14 أوت 1956وانتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20 منه، فكانت اجتماعات مضيقة ولم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر...))، ينظر ازغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق**، ص120.

[2]-محمد حربي، **المصدر السابق**، ص149.

[3]-علي كافي، **المصدر السابق**، 129.

[4]-Gilbert Meynier**, op.cit**, p 392.

[5]-تقع وثيقة الصومام في إحدى عشرة صفحة مضروبة على الآلة الراقنة من مقياس 12×27، يضاف إليها صفحة الغلاف التي كتب في وسطها وفي أعلى الصفحة الأولى على اليمين الشعار التالي:"جبهة التحرير الوطني- هيئة التنسيق والتنفيذ"، وقد كتبت الوثيقة أصلا باللغة الفرنسية ثمّ ترجمت إلى اللغة العربية، ينظر حول ذلك، آثار الدكتور يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، من وثائق ج.ت.و، **المرجع السابق**، ص15.

[6]-محمد حربي، **المصدر السابق**، ص150.

مع بداية الثورة[1]، ولديهم 338 سلاحا حربيا[2] و3750 بندقية صيد، و203500,000 ف.ف.ق، وكانت معنويات المجاهدين مرتفعة جدّا، كما تمّت الإشارة إلى أنّ الجهة المحاذية للحدود مراقبة من طرف الأوراس، مع أنه كان من المقرر منذ بداية الثورة أن تكون الجهة التي تمتد من القالة إلى سوق اهراس تابعة للشمال القسنطيني[3]، وقد قرأ التقرير زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية. وتمّ خلال المؤتمر تبنيّ ولأول مرة في تاريخ الجزائر ما يسمى بالمجالس الشعبية التي تعدّ اللبنة الأولى للتنظيم الإداري والسياسي، حيث كانت المنطقة الثانية أول من عرفت هذا النظام.

وخلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وقعت مناقشات حادّة بين وفد المنطقة الثانية وعبان رمضان عندما قدّم انتقاداته اللاذعة حول هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، واتهم قادتها بأنهم أرسلوا الشعب إلى الموت، فجاء الردّ من بن طوبال الذي صعّد في لهجته قائلا:((...إنّنا قمنا بالهجمات وإذا تطلب الأمر منّا مرّة أخرى فإننا سنعيدها ...))، وأظهر وفد المنطقة الثانية بعض الاشمئزاز من بعض القرارات، إلاّ أنّه لم يكن بشكل علني[4]!.

د-قرارات المؤتمر:

وانتهى المؤتمر بالخروج بعدّة قرارات تنظيمية وسياسية وعسكرية، ففي الجانب التنظيمي أُدخل بعض التحوير الخفيف على التنظيم السابق، حيث أصبحت المنطقة تسمى الولاية، واحتفظ بالترقيم السابق، على أن تكون الأوراس نقطة الانطلاق، ويتم الترقيم عكس عقارب الساعة. والولاية بدورها تتكون من عدة مناطق، وتُرك تحديدها لقادة الولايات، وذلك نظرا لظروف ميدانية مختلفة تتحكم فيها التضاريس والكثافة السكانية والموارد المعيشية وغيرها. كما أنّ المنطقة تُقسّم إلى عدد من النواحي، والنواحي إلى أقسام، كما حُددت رتب القيادات من الولاية إلى القسم.

وكانت الرتب الستّة في سلك الضباط، وثلاث في سلك ضباط الصف. وكان المبدأ العام في القيادة هي القيادة الجماعية، وكان مبدأ رئيس وثلاث نواب يشمل كل التشكيلات من أصغر تشكيل إلى أكبر تشكيل في جيش التحرير وحتى في وحدات القتال.

بعدها تمّ التطرق إلى وضع الهياكل السياسية العليا للبلاد، وكان الاقتراح الوحيد المقدم للحاضرين هو ما حَضَّرهُ عبان رمضان، وكان مقسما إلى قسمين، قيادة تشريعية، وقيادة تنفيذية، وكانت مرفقة بثلاثين (30) اسما[5]، وبعد أخذ وردٍّ أضيف منصب ثانٍ للولاية الثانية، وأصبحت القائمة تضمّ أربعة وثلاثين عضوا، نصفهم أساسي والنصف الآخر إضافي. لكن في الواقع لم يكن هناك فرق بين الأساسي والإضافي، فكلهم أعضاء، من ذلك أنّ بعض الإضافيين أصبحوا أعضاء في أعلى سلم القيادة. ثمّ وقعت محاولة لوضع بعض القواعد العامة، قانون أساسي، لتلك القيادة التي أخذت اسم ((المجلس الوطني للثورة

---

[1]-ينظر مختصر تقرير المنطقة الثانية في أزغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق**، ص273.

[2]-محمد حربي، **المصدر السابق**، ص150، 151.

[3]-أزغيدي، **المرجع السابق**، ص273.

[4]-بن طوبال يستعيد ذكرياته عن أحداث 20 أوت 1955، **المرجع السابق**، ص40، ومصطفى هشماوي، تحديات مؤتمر الصومام، **المرجع السابق**، ص ص31،24.

[5]-كان بين يدي بن مهيدي رسالة موجهة من البعثة الخارجية حَدّدت قائمة بـــ12 قياديا ربطتهم بوظائف محددة، لكن عبّان اعترض عليها، ينظر هشماوي، **المرجع السابق**، ص ص24، 25.

الجزائرية))[1]. حيث نصّت القواعد العامّة على أنّ المجلس الوطني يجتمع مرّة كلّ سنة بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ أو بطلب من نصف أعضائه زائد واحد، ولا تكون مداولاته صحيحة إلاّ إذا حضر أكثر من اثنا عشرة (12) عضوا أساسيا أو إضافيا (و12 أقل من النصف؟!)، والمجلس الوطني هو السلطة الوحيدة المخولة لوقف القتال أو التفاوض. ثمّ اختيرت قيادة توضع على رأس المجس، ووقع اعتناء كبير في اختيار الاسم حتى لا يشتم منها رائحة رئيس أو رئاسة أو قائد، وذلك بسبب العقدة المتبقية من حزب الشعب ومصالي، وسمّيت ((لجنة التنسيق والتنفيذ))، ولم يشر القانون الأساسي للكيفية التي تُعيّن بها أو كيف تُنتخب أو مدّة عهدتها، كلّ ذلك بقي غامضا. ويقال أنّ تعيين أعضائها تمّ بين كريم وعبان بعد انصراف الحاضرين، وكانت اللجنة تضمّ خمسة (5) أعضاء (عبّان، كريم، بن مهيدي، بن خدّة بن يوسف، سعد دحلب)، وخُوّلت لها صلاحيات الإشراف على كلّ أجهزة الثورة، وعلى كلّ القرارات، فكانت السلطة التنفيذية الوحيدة، وكانت تعيّن قادة الولايات ونوابهم وتنهي مهامهم[2].

وكانت اللوائح السياسية الأخرى تخضع كثيرا لإعلان أوّل نوفمبر غير أنه كان يميل إلى ((اللائيكية))، وذلك لم يكن في إعلان نوفمبر، ويُذكر أن زيغود وإبراهيم مزهودي هددا بالانسحاب من المؤتمر، إلا أنّ تبرير عبان لتلك ((اللمسة اللائكية)) في أرضية الصومام نجح في تجاوز ذلك الاختلاف عندما تمكن من إقناع رفاقه بأنّ ذلك التغيير كان يهدف إلى تسهيل الجهود الرامية إلى احتواء اليساريين الجزائريين وكسب تأييد المعتدلين والرأي العام الفرنسي[3]. واتخذ وقتها قرار بأن القيادة تتمركز في العاصمة، وجاء قراري ((أولوية السياسي على العسكري)) و ((أولوية الداخل على الخارج)) من التحديات التي واجهت المؤتمر. واعتبارا من 1959 سوف لن يكون لكلّ قيادة مكان قار، وسوف تخرج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج منذ 1957 (بعد معركة العاصمة)، وبعد ذلك بدأ خروج أعضاء المجلس.و.ث.ج والتحاقهم بالخارج الواحد تلو الآخر. ولم يبق منهم منذ أوائل 1958 أيّ واحد داخل الوطن عدا أولئك الذين أضيفوا فيما بعد، أو دخلوا بعد مؤتمر طرابلس سنة 1962.

وتعرّض المؤتمر كذلك إلى منطقتين كانتا محلّ نزاع وهما مدينة الجزائر ومدينة سطيف، فاتخذ القرار بجعل مدينة الجزائر مستقلة، وفُصلت عن المنطقة الرابعة دون أن تهيكل على نمط الولايات، ولم يُعيّن مسؤول على رأسها وهي في السابق كانت تخضع لسلطة الشهيد بن مهيدي، ونفوذ عبان. أمّا مدينة سطيف فصِيغ القرار حولها صياغة مبهمة، لكنها في الواقع ألحقت بالولاية الثالثة، حيث تقول الوثيقة:((...أمّا مدينة سطيف فتلحق بالولاية الثالثة، وتساعد الولاية الأولى والثانية بالإمدد...))[4].

---

[1]-هو الاسم الذي أطلقه مصالي الحاج على قيادة الحزب بعد حلّ اللجنة المركزية، ينظر، هشماوي، **المرجع السابق**، 25.

[2]-يحي بوعزيز، من وثائق جبهة التحرير الوطني 1954-1962، **المرجع السابق**، ص25.

[3]-عبد النور خيثر، **المرجع السابق**، ص151.

[4]- مصطفى هشماوي، **المرجع السابق**، ص ص24-26.

المحاضرة رقم 9: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958:

أ-الإعلان عن التأسيس:

أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957، وأكد ذلك مؤتمر طنجة (27-30 أفريل1958 الذي أوصى بضرورة خلق حكومة جزائرية. ففي 19 سبتمبر 1958 أعلن في القاهرة عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد جاء في مرسوم تشكيلها مايلي:" بسم الله الرحمان الرحيم، باسم الشعب الجزائري، نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإنّ لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية".

غدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة، وهي تباشر مسؤوليتها ابتداءً من هذا اليوم الجمعة 4 ربيع الأول 1378 ه الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958، على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر[1].

ب- أهداف التأسيس:

لخّص السيد أحمد توفيق المدني الهدف الذي أنشئت من أجله الحكومة المؤقتة بقوله :" المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة...والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هي تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي، والتهيئة لهذا العمل..."

كما يتضح أيضا الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة في الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر، والتي جاء فيها:"..إنّ ذلك التحدي الصارخ الذي لقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد، عندما أعلنت سياسة الاندماج التام، وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر الحالي حول الدستور الفرنسي الجديد...

---

[1] - يوسف قاسمي، **مواثيق الثورة الجزائرية –دراسة تحليلة نقدية (1954-1962)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص227.

وتضع حدّا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدّة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية"[1].

ج-صدى التأسيس:

وقد جاء في أول بيان للحكومة المؤقتة بأن تبقى وفية للمبادئ السامية للثورة التي سطرها بيان أول نوفمبر، كما نددت بالسياسة الفرنسية الرامية إلى إدماج الشعب الجزائري بفرنسا. وكان لنبأ إعلان الحكومة المؤقتة صدى لدى الشعب الجزائري حيث استقبله بفرح وابتهاج بالغين. وارتفع عدد الفارين من الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة، مما دفع بالقيادة الفرنسية إلى تسريحهم من صفوف جيشها وسجنهم لقطع الطريق أمامهم، كما اعتبرت الحكومة الفرنسية أن الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية عمل غير ودّي.سارعت الأقطار العربية وأكثر دول آسيا وإفريقيا بالاعتراف بالحكومة المؤقتة ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول من اعترف بها من الدول، وتلتها الجمهورية العراقية، فالمملكة الليبية ثم باكستان[2].

د- تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

-التشكيلة الأولى 1958 -1960:(السيد فرحات عباس رئيس، السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة، السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس، السيد حسين آيت أحمد نائب الرئيس، السيد رابح بيطاط نائب الرئيس، السيد محمد بوضياف وزير دولة، السيد محمد خيضر وزير دولة، السيد محمد الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية، السيد محمود الشريف وزير التسليح والتموين، السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية، السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة والمواصلات، السيد عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال أفريقيا، السيد أحمد فرنسيس وزير الشؤون الإقتصادية والمالية، السيد أمحمّد يزيد وزير الإعلام، السيد بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، السيد أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية، السيد الأمين خان كاتب دولة، السيد عمر أوصديق كاتب دولة.، السيد مصطفى اسطمبولي كاتب دولة).

-التشكيلة الثانية 1960-1961:(السيد فرحات عباس رئيسا، السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية، السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس، السيد حسين آيت أحمد نائب الرئيس، رابح بيطاط نائب الرئيس، السيد محمد بوضياف وزير دولة، السيد محمد خيضر وزير دولة، السيد السعيد محمدي وزير دولة، السيد عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية، السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة، السيد أحمد فرنسيس وزير المالية والشؤون الإقتصادية، السيد محمد يزيد وزير الإعلام، السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية).

التشكيلة الثالثة 1961-1962:(السيد بن يوسف بن خدة رئيسا ووزيرالمالية والشؤون الإقتصادية، السيد كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير الداخلية، السيد أحمد بن بلة نائب الرئيس، السيد محمد بوضياف نائب الرئيس، السيد حسين آيت أحمد وزير دولة، السيد رابح بيطاط وزير دولة، السيد محمد خيضر وزير دولة، السيد لخضر بن طوبال وزير دولة،

---

[1] - محمد لبجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، ترجمة علي الخش، ط1، دار اليقظة العربية، القاهرة 1961، ص-ص120-123

[2]- عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة، ج2**، ط1 1991، دار البعث، قسنطينة، ص151.

السيد سعيد محمدي وزير دولة، السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية، السيد عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة، السيد أمحمد يزيد وزير الإعلام)[1].

المحاضرة 10:صعود هيئة الأركان العامّة:

اتخذ المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة في(16 ديسمبر 1959- 18 جانفي 1960)عدة قرارات هامة منها الغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها ب"لجنة وزارية للحرب" تتكون من بوالصوف ومريم بلقاسم ولخضر بن طوبال، وانشاء هيئة أركان عامة أسندت مسؤوليتها إلة بومدين تتكون من علي منجلي أحمد قايد، وعز الدين زراري. وكان الهدف من تأسيسها هو توحيد قيادة جيش التحرير الوطني لتفادي الإخفاق الذي عرفته هيئات القيادة العسكرية السابقة، وقد بدأت عملها يوم 23 جانفي 1960[2].

مهام هيئة الأركان العامة :

تعد هيئة الأركان العامة أعلى هيئة قيادية تم استحداثها خلال الثورة التحريرية، حيث تأخذ قيادة الأركان صفة المسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كما أسندت لها فأصبحت قيادة مثل الحكومة قانونيا، كما أسندت لها مهمة إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني ورفع معنوياته، والعمل على توفير الحراسة للإطارات المكلفة بالدخول إلى الجزائر .

تولى العقيد هواري بومدين قيادتها بمساعدة كل من الرواد: علي منجلي، قايد أحمد، رابح زراي المدعو عز الدين، ومقرها غار الدماء تونس، وقد استلم العقيد هواري بومدين مهامه بصفة رسمية يوم 23 جانفي 1960م .

واجهت هيئة الأركان العامة عدة تحديات ميدانية أهمها العمل على توحيد وحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة على طول الحدود الشرقية والغربية للجزائر، في ظل ظروف خطيرة تمثلت في انتشار الفوضى وغياب الاستقرار في صفوف هذه الوحدات، لذلك سعى العقيد هواري بومدين ومساعدوه إلى للعمل على القضاء بسرعة على الفوضى التي انتشرت في صفوف وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود الجزائرية التونسية، ومحاولة فرض الانضباط التام بين أفرادها .

توسيع نطاق العمليات العسكرية التي تهدف إلى تخريب السد الشائك والمكهرب الذي أقامته السلطات الاستعمارية الفرنسية، مع إعادة تنظيم فرق الحدود وهيكلتها وفقا لتنظيم قتالي يتيح إمكانية تحويلها إلى فيالق خفيفة تقاتل بشراسة وتتواجد في أي مكان وزمان [3].

التنظيم القتالي لقيادة أركان جيش التحرير الوطني:

بدأت قيادة الأركان بإعادة تنظيم جيش التحرير الوطني وتوحيده في أواخر شهر جانفي 1960م وما أن حل فصل الصيف حتى كانت قد أشرفت على نهايتها. فوظف العقيد هواري بومدين من أجل إنجازها بنجاح مؤهلاته الذاتية التنظيمية المعروفة، مستفيدا في عمله من

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص149

[2]- علي كافي، **المصدر السابق**، ص325، 326

[3]- **المصدر نفسه**، ص، ص326، 327.

دعم العقيد عبد الحفيظ بوصوف والعقيد لخضر بن طوبال ومن تجربته الناجحة في الغرب ومن دروس التجارب الفاشلة لمن سبقوه في الشرق[1] .
أشرفت كذلك قيادة الأركان العامة على تنظيم المجالس الحربية المكلفة بقيادة الولايات، التي أصبح على رأسها عقيد ذو وظيفة سياسية وعسكرية، وأربعة رواد للاضطلاع بالوظائف العسكرية السياسية الاستعلامات والاتصال، أما المنطقة فتحت رئاسة نقيب وثلاثة ملازمين والناحية برئاسة ملازم وأربعة ضباط برتبة ملازم ثاني والقطاع برئاسة مرشح أو مساعد وأربعة رقباء.
وبالنسبة للقادة خريجي المدارس العسكرية العربية حشيشي زين العابدين، عبد الحميد الشريف، محمد علاق، إبراهيم بروال، حفناوي بن ساعد، عيسى بخوش، عبد الرزاق بوحارة، وكمال عبد الرحيم فقد تولوا جميعهم قيادة كتائب المدفعية الثقيلة التي تم تقسيمها بين المنطقتين الشمالية والجنوبية .
أما التنظيم الداخلي لقيادة الأركان فطبق فيه جزئيا المخطط التنظيمي الذي نجده في تنظيم الجيش الفرنسي، الذي يضم مجموعة مصالح، حيث استكمل العقيد هواري بومدين تنظيم الهيئة فأنشأ في البداية خمسة مكاتب متخصصة[2].
ومن جهة كانت القيادة قد أقامت نظاما للمراقبة، بقصد التمكن من أن تكون مطلعة ومدركة باستمرار على وضع الوحدات في مختلف الجوانب، فكان هذا النظام يرتكز على إجبارية عقد اجتماعات أسبوعية تضم أهم المسؤولين على مستوى كل فيلق وكل كتيبة ثقيلة. إلى جانب ذلك ومن أجل فرض الانضباط الصارم[3].
كانت قيادة الأركان تتدخل باستمرار وبصفة مباشرة، أو بواسطة لجان المناطق من أجل الاطلاع على تنفيذ برنامج العمل العسكري، وكيفيات التكفل بالمجروحين ونقلهم ووضعية أسلحة الاحتياط وذخيرته والتجهيز والأدوية والمواد الغذائية، كما اعتمدت هيكلة معيارية للوحدات وجدولا نظريا لتجهيزها بالسلاح والذخيرة والمعدات، وذلك من أجل ضمان استعمال الموارد البشرية على أحسن وجه وتجديد الوسائل المادية. فتحسنت وضعية المقاتلين في جيش الحدود بتحديد الحصص الغذائية، ومراقبة التسيير ومحاربة التبذير، وأصبحت أساليب الإدارة والتسيير بوجه عام أكثر فعالية خاصة عن طريق الرقابة الصارمة، وترشيد الإنفاق والقضاء على الاختلاس والتزوير في المحاسبة. كما تحسن مستوى التدريب والتكوين والتسليح وكانت النتيجة بعد حوالي ستة أشهر من إنشاء قيادة الأركان العامة أن تحولت وحدات جيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والغربية إلى جيش متماسك قوي تتوفر فيه مواصفات الجيش التقليدي، تنظيما وتسليحا وتكوينا وانضباطا [4].
واعتمدت قيادة الأركان العامة في عملها على إعادة تقسيم الشريط الحدودي الجزائري إلى ثلاث مناطق عسكري وضعت كل واحدة منها تحت مجاهدين أكفاء، وتم وضع حدود لكل منطقة وفقا لما يلي :

---

[1]- فرحاني طارق عزيز، **مهام وتنظيم هيئة الأركان العامة**، الوسط 9 أوت 2020.
https://elwassat.dz/اطلع عليه يوم 2 سبتمبر 2021، سا 11.00
[2]- محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون الدولي 1960-1961**، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص، ص75، 76
[3]-الشاذلي بن جديد، **المصدر السابق**، ص 118، 119.
[4]- علي كافي، **المصدر السابق**، ص، ص328، 329

منطقة العمليات الشمالية :تمتد من العيون شمالا إلى حدود الولاية الأولى جنوبا، كلف الرائد عبد الرحمان بن سالم بقيادتها بمساعدة كل من: شابو عبد القادر نائب عسكري، الشادلي بن جديد نائب سياسي، أحمد بن عبد الغني نائب اتصال وأخبار .
منطقة العمليات الجنوبية :تمتد من جبل سيدي أحمد إلى حدود الصحراء جنوبا، تولى قيادتها الرائد صالح السوفي بمساعدة كل من: محمد علاق والسعيد عبيد .
منطقة ثالثة تمتد من أقصى الجنود إلى ليبيا :تولى قيادتها الرائد محمود قنز .
وتنشط في هذه المناطق الثلاثة عدد من فيالق جيش التحرير الوطني كالأتي: 14 فيلق في منطقة العمليات الشمالية، 07 فيالق في منطقة العمليات الجنوبية، إضافة إلى وحدات متنقلة تابعة لجيش التحرير الوطني تمركزت بالمنطقة الثالثة [1].

المحاضرة11: اتفاقيات ايفيان واستقلال الجزائر.

على الرغم من المخططات الاستعمارية السياسية والعسكرية والاقتصادية والبرامج التي خاضها الاستعمار ضد الشعب الجزائري، فإن الثورة أثبتت جدارتها في الداخل والخارج ورفع صوتها في مختلف المحافل الدولية، فلم يعد أمام فرنسا إلاّ خيارا واحدا هو التفاوض مع ج.ت.و والاعتراف بها من خلال حكومتها المؤقتة.

1- الاتصالات السرّية:

تعود الاتصالات السرية بين الحكومة المؤقتة وج.ت.و إلى شهر أفريل من سنة 1956 بالقاهرة ثمّ بلغراد، كان الهدف منها جس النبض لقادة الجبهة وجرّهم إلى وقف اطلاق النار للقضاء على الثورة، لكن اختطاف طائرة القادة الخمسة الجزائريين في أكتوبر من نفس

[1] - سايح سليم، **القاعدة العسكرية الخلفية للثورة الجزائرية بتونس (1962-1954م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص-ص 187-189.

السنة أوقف هذه الاتصالات، لتتجدد المفاوضات الفرنسية الجزائرية من 25 إلى 29 جوان 1960 بمدينة "مولان" الفرنسية برئاسة السيد أحمد بومنجل، والسيد محمد الصديق بن يحي، ممثل وفد الحكومة المؤقتة، ووفد الحكومة الفرنسية برئاسة "روجي موريس" والتي انتهت بالفشل بسبب عدم اعتراف فرنسا بج.ـو كمفاوض وحيد، وبسبب رغبة فرنسا في فصل الصحراء عن الجزائر[1].

2-مفاوضات ايفيان الأولى (20ماي -13جوان 1961): على الحدود الفرنسية السويسرية، بين ممثلي الحكومة المؤقتة سعد دحلب، رضا مالك، أحمد قايد، محمد الصديق بن يحي، الطيب بوالحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، وممثلي الحكومة الفرنسية لويس جوكس، لكنها توقفت بسبب تمسك فرنسا بفكرة فصل الصحراء، وامتيازات الأوروبيين (منحهم الجنسية المزدوجة)، والمطالبة بنجريد جيش التحرير من السلاح.

3-مفاوضات ايفيان الثانية: مرت بمرحلتين:

أ-المرحلة الأولى (19-11فيفري1962): تمّ فيها دراسة المسودة

ب-المرحلة الثانية(18-7مارس1962):جرت بين بن يوسف بن خدّة ممثل الوفد الجزائري ولويس جوكس ممثل الوفد الفرنسي حيث تم الاتفاق على مايلي[2]:

-وقف اطلاق النار بكل التراب الجزائري اعتبارا من منتصف نهار 19مارس1962.

-الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها

-تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة وكذلك مطارات عنابة، بوفاريك، بشار، رقان، لمدة خمس سنوات.

-ضمان امتيازات الشركات الفرنسية في استغلال المناجم والمحروقات

-حق المستوطنين في اختيار بين الجنسية الفرنسية أو الجزائرية وضمان أملاكهم وأموالهم.

-التعاون بين الجزائر وفرنسا في جميع الميادين الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية.

-تحديد الفترة الانتقالية بأربعة أشهر يتم خلالها التمهيد لاجراء الاستفتاء

-انشاء لجنة تنفيذية مشتركة لتسيير المرحلة الانتقالية.

-إجراء عملية الاستفتاء حول تقرير المصير مباشرة عقب الفترة الانتقالية، وتشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة وتكون صيغة الاستفتاء ب"نعم" أو"لا" للاستقلال.

-إطلاق سراح المساجين السياسيين حلال 20 يوما من اتفاقية وقف إطلاق النار

-انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير

-تشرف على اعداد الانتخابات الخاصة بتقرير المصير الهيئة التنفيذية التي تتشكل من 9مسلمين و3 أوروبيين، وتظل تسير المرحلة إلى غاية اجراء استفتاء تقرير المصير[3].

وجرى الاستفتاء الخاص بتقرير المصير يوم3جويلية 1962 حيث أدلى 6 ملايين جزائري بأصواتهم وعبروا عن رغبتهم في الاستقلال التام، حيث عبر 5951581 بنعم للاستقلال و16534 بلا للاستقلال[4].

---

[1]-صالح فركوس، تاريخ الجزائر، **المرجع السابق**، ص، ص456، 457

[2] - بن يوسف بن خدّة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان**، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 85.

[3]- **المصدر نفسه**، ص- ص 85-128

[4]- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى...**المرجع السابق**، ص، ص463، 464

المحاضرة 12:مؤتمر طرابلس 1962 وتأسيس الدولة الجزائرية.

مقدمة:التأمت الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة في طرابلس في الفترة الممتدة من 25 ماي إلى 07جوان 1962 بحضور 66 مصوتا في المجلس، من بينهم 35 ممثلا لفيدرالية فرنسا، ومن ولايات الداخل، وقد جرى تحديد جدول أعمال الدورة في نقطتين رئيسيتين هما:

-تحديد برنامج لجبهة التحرير ولمستقبل الدولة والمجتمع الجزائري.

-اختيار أجهزة السلطة السياسية أو تشكيل قيادة عليا للثورة باسم "المكتب السياسي" لحكم جزائر الاستقلال[1]. وأضاف علي كافي نقطة ثالثة هي -المصادقة على اتفاقيات ايفيان[2]

وتعزى أهمية انعقاد اجتماع طرابلس لثلاثة أسباب هي: أنه أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار و خروج الوزراء الخمسة من سجن فرنسا - .هو أول اجتماع يشترك فيه أعضاء الولايات الستة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. فلقد كان فيه ثلاثون (30 (عضوا يمثلون جيش التحرير الوطني من بين اثنين وسبعين عضوا (72 - هو أول اجتماع يتطلع إلى مستقبل بناء 29الجزائر .

ولقد انتهى البند الأول من جدول أعمال الاجتماع، حيث تقرر فيه تأليف لجنة سباعية برئاسة أحمد ، محمد الصديق بن يحي، بن بلة وعضوية كل من امحمد يزيد، رضا مالك ، محمد حربي ، عبد المالك تمام ومصطفى الأشرف لوضع مشروع برنامج طرابلس، وبعد تقييم الرصيد النضالي والإيديولوجي،تضمن مشروع برنامج طرابلس الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة الجزائرية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وهو ما أطلق عليه الثورة الديمقراطية الشعبية، ورغم التباين في الآراء، صادق

---

[1]-يوسف قاسمي، **المرجع السابق**، ص272.

[2]-علي كافي، **المصدر السابق**، ص285

المجتمعون يوم 7 جوان بالإجماع على برنامج طرابلس بثمانية وستين (68 (صوتا من أعضاء المجلس ، ثم جاء البند الثاني وهو انتخاب 34 الوطني للثورة الجزائرية أعضاء المكتب السياسي الذي سيكون بمثابة القيادة المؤقتة لجبهة التحرير الوطني قبل المؤتمر التأسيسي للحزب.

واختلفت المواقف في جلسة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عندما تعلق الأمر بضرورة التوصل إلى صيغة للترشيح في عضوية المكتب السياسي، وبعد مناقشات حادة، توصل المجتمعون إلى تكوين لجنة الترشيحات التي كلفت بالاتصال بالحاضرين في الاجتماع للاتفاق على قائمة المرشحين في المكتب السياسي، وانتهت المشاورات إلى ضبط القائمة المتكونة من سبعة مرشحين هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، الحاج بن علا ومحمدي السعيد.

إن الأزمة التي كانت ناشئة بين قيادة الثورة الجزائرية ظهرت آثارها، والسبب في ذلك القائمة التي فازت بـ33 صوتا بنعم و31 صوتا بلا وامتناع كريم بلقاسم فكانت تبدو وكأنها هزيمة سياسية للحكومة ، واحتدمت المناقشات، وأثيرت أثناءها الخلافات القديمة و المستجدة، و انتهى اجتماع طرابلس نهاية غير متوقعة دون التصديق على تشكيلة المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بعد مغادرة رئيس الحكومة المؤقتة وغالبية وزرائها طرابلس نحو تونس.

كانت خيبة أمل في المجلس الذي يعتبر سلطة ثورية عليا، ولقد أعلن رئيسا لدورة تعليق أعمال الدورة السادسة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ويمكن تفسير هذا التعليق بخشية إدانة الحكومة المؤقتة عشية الاستقلال، ولذلك لم يصدر قرار بحلها لكنه حرر محضر تقصير مؤرخ .

وفشلت محاولات الاتفاق على قائمة جديدة لتشكيل المكتب السياسي مكونة من بن يوسف بن خدة، فرحات عباس، كريم بلقاسم، محمدي سعيد، محمد بوضياف وأحمد بن بلة، فضلا عن هواري بومدين رئيس هيئة الأركان. ولكن الحكومة المؤقتة أحست أن لديها فرصة للعمل في الداخل، بمساعدة الهيئة التنفيذية المؤقتة، ومن ثم رفضت الحل الوسط لتشكيل المكتب السياسي. واتخذت قرار عزل قيادة جيش التحرير الوطني.

واعتبرت أن لحظة النصر كفيلة بأن تجعل الجزائريين ينسون الذين ثاروا من أجل الاستقلال .لقطع الطريق عن مسعى الحكومة المؤقتة تفجير أزمة جديدة كادت تتحول إلى حرب أهلية، أعلن المكتب السياسي من تلمسان في 22 جويلية 1962 التزامه بالمبادئ التالية:

-ضمان قيادة البلاد وإعادة تنظيم جبهة وجيش التحرير الوطني - .إعادة بناء الدولة الجزائرية وتحضير مؤتمر الحزب في أواخر عام 1962 - .دعوة المناضلين إلى الالتفاف حول المكتب السياسي .وبهذا الموقف انتقلت جميع السلطات الثورية إلى المكتب السياسي بأعضائه الخمسة بعد انسحاب حسين آيت أحمد، ومحمد بوضياف، واتخذ المكتب السياسي

في 2 أوت من الجزائر العاصمة مقرا لنشاطه، وتأكدت سلطته في قيادة البلاد في 5 سبتمبر[1].

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر بالعربية:

1) -أحمد باي، مذكرات أحمد باي، ط، 2، ترجمة محمد العربي الزبيري، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1981.
2) -أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود مسعود، ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
3) -أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، الدار العربية للعلوم، ناشرون، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 200.
4) -توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
5) -جوان جليسبي، جوان جليسبي، الجزائر الثائرة، ترجمة فيري حماد، ط1، دار الطليعة بيروت، 1961.
6) -حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق محمد العربي الزبيري، ANEP، 2005، تصدير عبد العزيز بوتفليقة.
7) -عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947- 1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
8) -فرحات عباس، تشريح حرب، ترجمة أحمد منور، المسك 2010.
9) -فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة فيصل الأحمر، المسك 2010.

[1]- بلعالية ميلود، **(خلافات قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس 27ماي-7جوان 1962: تحديد الأسباب وقراءة استراتيجية الاستقلال السياسي)**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، عدد 4 ديسمبر 2018، ص-ص176-181.

10) -مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة)1954-1956، ترجمة الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر2004.
11) -محمد بن ابراهيم جندلي، مبعث الحركة الوطنية بالجزائر وامتدادها بعنابة1919-1954، الكتاب الثالث، مطبعة المعارف، عنابة، أوت 2008.
12) -محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
13) -مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني 1168ه-1246ه/(1754-1830)، ط2، الشركة الوطنية للنشلار والتوزيع، الجزائر، 1980.
14) مصطفى الأشرف، الجزائر، الأمّة والمجتمع، ترجمة، د.حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

ثانيا: المراجع بالعربية:

بلعالية ميلود، (خلافات قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس 27ماي-7جوان 1962: تحديد الأسباب وقراءة استراتيجية الاستقلال السياسي)، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، عدد 4 ديسمبر 2018

15) -"بن طوبال شبح عبان منعنا من السلطة عام 1962"، جريدة الخبر الاسبوعي، عدد600، من 25 إلى 31 أوت 2010.
16) -أبو القاسم سعد الله ، الح.و.ج، 1930-1945، ج3، ط4 (منقحة)، دار الغرب الإسلامي، 1992.
17) -أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية.ج3.ط3، منقحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
18) -أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900 -1930، ج 2، ط4، دار الغرب الإسلامي، 1992.
19) -أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الج3، ط3(منقحة)، المؤسسة الطنية للكتاب، 1986.
20) -أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، 1900-1930، ط4، منقحة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.
21) -أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ط1 ج 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1992.

22) -آثار الدكتور يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
23) -أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
24) -احمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم الدكتور أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية 2004
25) -أحمد محيوت، "وصف اندلاع الثورة في منطقة القبائل والوسط"، مجلة أول نوفمبر، العدد 54، سنة 1982.
26) -احميدة عميراوي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2 2004، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة.
27) -احميدة عميراوي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية(1840-1827)، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1987.
28) -إسماعيل سامعي، انتفاضة 8ماي 1945، بقالمة ومناطقها، دار الهدى للطباعة والنشر، مديرية النشر الجامعية، قالمة 2004.
29) -الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919 – 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
30) -الجيلالي صاري، د. محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900- 1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة، عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
31) -السبتي غيلاني، دور الشهيد العربي بن مهيدي في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2003-2004.
32) -آمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة الجزائرية 1954-1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005 -2006.
33) -آني ري كولد زيكر، "فرنسا –الجزائر 1830-2002، 172 سنة من المآسي والأشواق"، الموجز في تاريخ حرب استقلال الجزائر 1954-1962، معجزة الاسلام الكبرى في القرن العشرين، ترجمة نجاة بنونة، تقديم ادريس الكتاني، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005، منشورات نادي الفكر الاسلامي، الرباط، 2005
34) الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 2010

35) -بن يوسف بن خدّة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
36) -بينيامين سطورا، مصالي الحاج، رائد الوطنية الجزائرية 1898 – 1974، ترجمة الصادق عماري، مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال(هدية من قبل وزارة المجاهدين، 2002.
37) -جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 599، من 18 إلى 24 أوت 2010، ص21.
38) -جيلالي بلوفة عبد القادر، "أهمية ومكانة ثورة المقراني والحداد في مسيرة النضال الوطني الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي"، مجلة عصور، المجلد 11، عدد2
39) -خليفة حماش، الجزائر والحرب اليونانية العثمانية 1236-1243هـ/ 1821-1827، ط1 2020، دار الباحث، الجزائر.
40) -خليفي عبد القادر: "فرقة الشيخ بوعمامة في الجنوب الكبير"، جامعة الأمير عبد القادر، ع.10، دار البعث، قسنطينة، رجب، 1422هـ/20 سبتمبر 2001.
41) -سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، صفحات مظلمة من تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
42) -شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات ، بيروت- باريس، 1982.
43) -صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م إلى 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
44) -صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826-1850)، د، م، ج، الجزائر، 1993.
45) -صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005.
46) -عبد الحميد زوز، ثورة بوعمامة (1881-1908) جانبها العسكري (1881-1883)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
47) -عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004.

48) -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج، 4،ط، 7، د، م، ج، الجزائر، 1994.
49) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمّة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2010.
50) -عبد القادر صحراوي، مقاومة المقراني والحداد من خلال كتابات لوي رين Rinn Louis في ضوء المجلة الإفريقية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 11-12 مارس 2016.
51) -عبد المجيد قدور، مسيرة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المطبوعات البيداغوجية لكلية آداب والحضارة الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة ، 2013-2014.
52) -علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط2، منقحة ومزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.
53) -عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، ط1 1997.
54) -عمار رخيلة، 8ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية.
55) -عيناد ثابت رضوان، 8 آيار والإبادة الجماعية في الجزائر، ترجمة محمد سعيد اللحام، ط1، موفم، الجزائر، 2005.
56) -قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
57) -لخضر عواريب، جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
58) -محفوظ قداش، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، ترجمة أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية 2012.
59) -محمد السعيد قاصري، الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية في الجزائر 1830-1914، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى

ماستر مقياس تاريخ الجزائر 1830-1914، جامعة المسيلة، 2016-2017.

60) -محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

61) -محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، تحقيق السيد محمد السيد عثمان، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت.

62) -مصطفى طلاس، فارس الجزائر، الأمير عبد القادر، ط2 1984، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

63) -مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط1، 1985، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة.

64) -مومن العمري، الحركة الثورية الجزائرية، من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر 2003.

65) -نور الدين ثنيو، الأمير خالد الهجرة والتجربة السياسية، مجلة الهجرة والرحلة، العدد الأول، أفريل 2005، مخبر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول حركات الهجرة ، جامعة منتوري، قسنطينة.

66) -يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلد الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004.

67) -يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، د، م، ج، الجزائر، 1985.

68) -يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

69) -يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، بين الحربين العالميين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2012.

ثالثا:المصادر والمراجع بالفرنسية:

(70 COMBON Jules, Le gouvernement général de l'Algérie(1891-1897), Ed, Edouard Champion, Paries, 1918

(71 Jules FERRY : Lettres de Jules Ferry 1846-1893, Ed, Calmann-Lévy, Paris, 1914.

-Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme Algérien, question nationale et politique Algérienne 1919-1951,2éme édition, tome1, société nationale d'édition et de diffusion, Alger,1981. (72

Mohamed Guenaneche, Le mouvement d'indépendance en Algérie entre les deux guérres (1919 – 1939), office des publications univérsitaires , entreprise nationale du livre, Alger 1990 (73